
د. محمد سعيد القدال
مدونة أبو عبدو
معالم في تاريخ
الحزب الشيوعي السوداني
الفارابي

معالم في تاريخ

الحزب الشيوعي السوداني

معالم في تاريخ

الحزب الشيوعي السوداني

دكتور محمد سعيد القدال

معالم في تاريخ
الحزب الشيوعي السوداني
في نصف قرن
١٩٤٦ ــ ١٩٩٦

دار كوش

دار الفارابي

الكتاب : معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني

المؤلف: دكتور محمد سعيد القدال

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: - دار الفارابي - بيروت - لبنان

ص.ب. ١١/٣١٨١

تلفون: ٣٠١٤٦١/٣٠٧٧٧٥ (٠١)

فاكس: ٣٠٧٧٧٥ (٠١)

- دار كوش للطباعة والنشر والتوزيع - لندن

P.O.Box 17160

London W2 4ZH, UK

Tel.Fax. 171 – 6103627

الطبعة الاولى ١٩٩٩

DAR AL FARABI

(Société des Imprimés Libanaise s.a.l.) Beyrouth - Liban

Tel: (01)301461 – phax: (01)307775 – P.O.Box : 3181/11

e-mail: farabi@inco.com.lb

تقديم

هذه دراسة لبعض المعالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، وليست لكل تاريخه. فأطلنا الوقوف عند تلك المعالم، وعبرنا على الفترات الأخرى دون إطالة. ولكن حتى مجرد كتابة معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني فيها مشقة، رغم أنها شيّقة (الجناس غير مقصود). وتداخلت المشقة مع التشويق بحيث يصعب الفصل بينهما مما جعل الدراسة ذات جرس خاص.

وتتجلى المشقة التي تمتزج مع التشويق في عدة أمور. أولها أن الحزب الشيوعي مازال يمارس نشاطه في الحياة السياسية في السودان، وله أنصاره وهناك من يتعاطف معه ومن هو غير مبال ومن هو في عداء صراح. وسوف يفد كلهم إلى قراءة تاريخ الحزب الشيوعي، بعضهم يستل سيفه مقاتلا والبعض يضيء الشموع قربانا، وبين السيوف المشرعة والشموع المضاءة تنزوي الموضوعية إمّا هي ترتجف فرقاً أو تحني الرأس في حياء. وكلهم يتخندقون في مواقفهم، أو يطلّون في أحسن الأحوال ببعض رؤوسهم، مما يجعل الدراسة تتجاذبها تلك المواقف. وكاتب هذه

السطور لا يدّعي أنه استل نفسه من ذلك المعترك كالشعرة من العجين. وكيف تكتب تاريخا والأعين شاخصة إليك وقد تفسر بعض ما تكتب إما أنه تحيز أو أنه تعصب؟.

والمشقة الثانية والمشوبة أيضا بالتشويق أن الكتابة عن الحزب الشيوعي هي كتابة عن حفنة من الشباب يتّصفون بصفات تنتزع الإعجاب مهما كان اختلافك معهم. كانوا شبابا نابهين في طليعة جيلهم ذكاء وإطلاعا وتجردا وفدائية وصفاء نفس. فكيف تكتب عنهم وتنتزع قلمك دون أن يغلفه ذلك الألق الرومانسي وذلك التطهر. والكتابات التاريخية لا تتجاهل تلك الصفات، ولكنها لا تبقى أسيرة لها.

ومشقة ثالثة هي وفرة الوثائق وليس قلتها، وهذه مفارقة قد تبدو هزلية. لقد كان الحزب الشيوعي يصدر الوثائق تباعا منذ تأسيسه. فليس هناك موقف دون أن يكون موثقا وتكون الوثيقة ممهورة بالجهة الحزبية التي أصدرتها والتاريخ الذي صدرت فيه. وهذه أمور تساعد في البحث التاريخي، ولكن وفرتها المتزايدة تشكل عبئا على الباحث. ولعل أرشيف الحزب الشيوعي السوداني أغنى وأدق أرشيف لحزب سياسي سوداني على الإطلاق. لقد كان رواد الحركة الشيوعية نخبة مثقفة تهتم بالكلمة التي تكتبها وتزنها أحيانا بميزان الذهب. وكتبوا كثيرا واهتموا بما كتبوا، بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معهم. وليس المقصود هنا التباهي، ولكنها حقيقة هامة بالنسبة لأي حزب يسعى ليتأهل سياسيا ويكون له دور فعال في حكم البلاد. إن إبراز أي دور إيجابي لحزب سياسي لا يعنى التباهي به، بقدر ما هو تأكيد لذلك الدور الإيجابي لتقتدي به القوى السياسية الأخرى.

ومعالم تاريخ الحزب الشيوعي هي أيضا معالم تاريخ الحركة السياسية السودانية بعد الحرب العالمية الثانية. ولعل أبرز تلك المعالم تكوين الحزب الشيوعي في نفس الوقت الذي تكونت فيه الأحزاب السياسية الأخرى. فحمل معها كل ما تحمله لحظات الميلاد من وهن المولود ومن حيويته ومن تعثر خطوه وهو يتحسس معالم الحياة حوله. فسار مثلما سارت الأحزاب الأخرى في الدروب المتعرجة. وشارك معها في النضال من أجل تحقيق الاستقلال. والاستقلال هو أهم حدث في تاريخ السودان الحديث، والحزب الذي لعب دورا في تحقيقه يكون قد غرس أقدامه في تربة الحياة السياسية السودانية.

وبعد انهيار تجربة الاتحاد السوفيتي، زالت العديد من الحواجز والحساسيات التي كانت تعترض انطلاق البحث العلمي. والحزب الشيوعي السوداني ليس هو الحزب السوفيتي، ولكن انهيار تجربته لا بدّ أن تلقي بظلالها السلبية على تجربة الحزب الشيوعي السوداني.

يمكن تقسيم تاريخ الحزب الشيوعي السوداني من ١٩٤٦ إلى ١٩٩٦ إلى ثلاث مراحل، تشكل المعالم البارزة في مسيرته. تمتد المرحلة الأولى من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٤، وهي فترة الميلاد و النشأة والتأهيل في الحياة السياسية السودانية. فالحزب الشيوعي السوداني لا تسنده طائفة أو قبيلة مثل الأحزاب الأخرى، فكان عليه أن يسعى ليتأهل في المسرح السياسي دون ذلك السند. وتميزت هذه الفترة بحماسة الشباب ونكران الذات. وكان للحزب مواقف أصيلة

في بعض قضايا، منها: الموقف من الاستعمار البريطاني، الموقف من الانقلاب العسكري في نوفمبر ١٩٥٨، وموقفه في السياسة الخارجية وبالذات العلاقة مع مصر والمعسكر الاشتراكي.

وكان الصعود إلى قيادة الحزب يحمل معه أعباء وليس فيه بريق "ولا نصب ولا أعلام". وظل الحزب حتى عام ١٩٥٧ بعيدا عن الحركة الشيوعية العالمية وليست له أي صلة تنظيمية معها، فتفادى بذلك تعقيدات تلك الصلة وما تحمله من سلبيات، فكانت مواقفه من حركة السلام ومناهضة الاستعمار، تحكمها تقديراته الخاصة. واستمرت هذه الاستقلالية صفة ملازمة للحزب لحد كبير. ولكن صاحب الفترة سلبيات. لعل أهما إهمال التراث أو البعد عنه، باعتبار أن مصادمة الاستعمار لا تحتاج لاستنهاض التراث. ولعلهم فتنوا بالأفكار الجديدة التي زحمت أجواء العالم. ودفع الحزب فيما بعد ثمنا غاليا نتيجة ذلك الإغفال. فقد اتخذت منها القوى المعارضة له سلاحا حاربته به.

وتشمل المرحلة الثانية الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧١ وهي فترة ملامسة السلطة حتى شارك فيها بدرجة أو أخرى في حكومات أكتوبر و انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ وانقلاب يوليو ١٩٧١. وقد لامس الحزب السلطة دون أن يكون قد تأهل لها تاريخيا، وإنما جاءها بالنفوذ الأدبي والفكري، ولكن بقاعدة شعبية محدودة. وجاءته من مواقع أخرى دون أن يسعى إليها، بل لعله حاول الابتعاد عنها والنفور منها. وهو أكثر الأحزاب إفصاحا وأقلها عددا. وهاتان المرحلتان هما المحور الأساسي لهذه الدراسة.

أما المرحلة الثالثة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٦ فهي ما يمكن تسميته

مرحلة التأهيل التاريخي، وهذه مجالها دراسة أكثر تفصيلا. كما أنها ما زالت مرحلة مستمرة، والكتابة عنها قد يكتنفها بعض الخوض في أمر لا يخلو من مجهول وهو أمر مضر بالبحث التاريخي. ولكن بدأت تظهر بعض ملامحها. فالحزب يحاول إيجاد معادلة بين نفوذه الأدبي والفكري من جانب وقاعدته العددية. كما يسعى لتكون له إنجازات في مختلف جوانب الحياة السودانية تجعله مؤهلا للسلطة، أو المشاركة فيها بشكل مؤثر.

وتطابقت المراحل الثلاث مع التطورات السياسية في السودان، بحيث لا يمكن دراسة تاريخ الحزب الشيوعي بمعزل عن تلك التطورات، فقد تأثر بمدها وجزرها، وتفاعل مع تلك التطورات وتشكلت سياساته وفقا لها. وما كان للحزب الشيوعي أن يبقى مؤثرا طوال نصف قرن، دون أن يكون قد تأثر بتلك الأحداث وأثّر فيها. فما مدى ذلك التأثر والأثر؟ وإذا كان الحزب الشيوعي قد استرشد بالماركسية أو لامسها أو كان جامدا في استرشاده بها، فإن الحكم على مواقفه التاريخية يعتمد على مواقفه السياسية وطرحه السياسي.

اعتمدت هذه الدراسة على العديد من المصادر. فقد صدرت العديد من الدراسات عن بعض المراحل من تاريخ الحزب الشيوعي ومن منطلقات مختلفة. فصدر عام ١٩٦١ كتاب عبد الخالق محجوب "لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني"، الذي كتب مسودته في زنازين البحريات في سجن كوبر. والكتاب ليس تاريخا بالمعنى الدقيق رغم العنوان الذي يحمله. إن عبد الخالق هو الذي قاد الحزب خلال عقدين وأثر بشكل كبير في

صياغة تاريخه ودفعه ليحتل مكانته المرموقة في الحركة السياسية السودانية. ولذلك لا يمكن أن يكون صانعا لتاريخ الحزب ومؤرخا له في آن واحد. فكتاب لمحات كتاب مقاتل (polemic)، إن صح التعبير. فقد كتب ليضع الحزب الشيوعي في مكان متقدم لقيادة الحركة السياسية، فتناول مواقف الأحزاب الأخرى ليكشف عجزها لتولي تلك القيادة. كما أن الكتاب يقف عند عام ١٩٥٦ والذين تناولوا نقده تاريخيا حمّلوه فوق ما يحتمل. إلا أن بعض جوانب الكتاب أضاءت بعض الأحداث التي سلط عليها عبد الخالق ذهنه المتوقد.

كما كتب عبد الخالق في الصحف كثيرا بعد ثورة أكتوبر في عدة مواضيع، تصب كلها في مجرى تاريخ الحزب والمشاكل التي تواجه الحركة السياسية السودانية. كما صاغ أهم الوثائق الحزبية الأساسية مثل: برنامج الحزب الذي أجازه المؤتمر الثالث — بيان: انقلاب ١٧ نوفمبر — الإضراب السياسي — أغلب تقرير المؤتمر الرابع: "الماركسية وقضايا الثورة السودانية" الذي أجازه المؤتمر الرابع — البيان الذي صدر بعد انقلاب ٢٥ مايو وشاركه فيه محمد إبراهيم نقد — أغلب الوثائق التي أجازتها اللجنة المركزية في دوراتها المتعاقبة — "حول البرنامج"، وهي آخر وثيقة صاغها عام ١٩٧١ في معتقله بسلاح الذخيرة. إن دراسة تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، هي أيضا دراسة لفكر عبد الخالق السياسي. لهذا أطلنا الاستشهاد من كتاباته.

وأعد محمد نوري الأمين رسالته التي حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة أكسفورد عن جذور الحركة الشيوعية في

السودان حتى عام ١٩٥٢. وهي دراسة أكاديمية متميزة، رغم ما قد ينشأ حولها من خلاف مع بعض طرحها. وقد بدد الباحث جهدا كبيرا في دحض مقولة دكتور جعفر بخيت عن نشأة الحركة الشيوعية في العشرينات. وما ذهب إليه دكتور جعفر لا يعدو كونه شطحة أكاديمية لا تستدعي كل ذلك الجهد. ولعل للدكتور نوري أسبابه، ولكل شيخ طريقته. وليت الدكتور نوري يواصل دراسة تاريخ الحزب الشيوعي بنفس هذا المستوى الأكاديمي، فهو المجال الذي يمكن أن يترك فيه بصماته بشكل أسطع ينتزع الإعجاب.

ونشر الأستاذ محمد سليمان أحمد عام ١٩٧١ كتاب "اليسار السوداني في عشر سنوات". وهو عبارة عن مجموعة وثائق صدرت من الجبهة المعادية للاستعمار والحزب الشيوعي خلال حقبة. والكتاب جهد توثيقي هام. وليتنا نجد من يتولى متابعته ونشر المزيد من الوثائق بنفس مستوى كتاب الأستاذ محمد سليمان رحمه الله.

ونشرت مجلة "الشيوعي"، وهي المجلة الداخلية التي تصدرها اللجنة المركزية، مذكرات بعض الذين شاركوا في تأسيس الحزب وتولوا مناصب قيادية منهم إبراهيم زكريا و الجزولي سعيد وعباس علي والتجاني الطيب. وهذه مادة خام أساسية لدراسة نشأة الحزب الشيوعي.

ونشر بعض من ساهموا في تأسيس الحزب وتولوا فيه مناصب قيادية سيرتهم الذاتية. واطلعت على اثنتين منها كتبهما كامل محجوب(تلك الأيام) وأحمد سليمان(مشيناها خطى). وكلاهما ترك الحزب في أوقات مختلفة وظروف متباينة. وأغلب السير الذاتية

السودانية لم تلتزم صراحة وصرامة الشيخ بابكر بدري في سيرته الذاتية، فجاء أغلبها دفاعا عن موقف. وقد نشرت في كتاب "الانتماء والاغتراب ": دراسة بعنوان "ملاحظات حول بعض كتب السيرة الذاتية السودانية وقيمتها التاريخية "(بيروت، ١٩٩٢). وقلت في ختامها: "إن قيمة غالبة هذه الكتب كمصدر للتاريخ ضعيف، وبعضها لا قيمة له".

وصدرت العديد من الدراسات الأجنبية. منها كتاب الباحث جبريال ووربيرج، وكتاب جاك وودس، وكتال فؤاد مطر، ومقالات عديدة في الصحف والدوريات.

وقد نشرت بعض الدراسات عن جوانب من تاريخ الحزب الشيوعي، وضمنْت ما نشر منها وما لم ينشر في هذه الدراسة بعد التعديلات التي تتناسب مع الكتاب، وهي:

(١) الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩. صدر ١٩٨٥.

(٢) الخلفية التاريخية لثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤. سلسلة مقالات نشرتها جريدة الميدان عام ١٩٨٧.

(٣) معالم في مسار التجربة الديمقراطية في السودان: ١٩٥٣ ـ ١٩٨٥. سلسلة مقالات نشرتها جريدة الميدان عام ١٩٨٩.

(٤) الفصل السادس من كتاب "الإسلام والسياسة في السودان"، صدر عام ١٩٩٢.

(٥) الفصل الرابع والفصل الخامس من الجزء الخامس من كتاب "تاريخ السودان الحديث: ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥"، صدر عام ١٩٩٣.

(٦) دراسة بالإنجليزية بعنوان "الحزب الشيوعي السوداني والتجربة الديمقراطية اللبرالية: ١٩٤٦ ـــ ١٩٦٩ "، ونشرت في السنغال عام ١٩٩٤ ضمن كتاب عن الحركات الاجتماعية في أفريقيا، أصدرته منظمة "كودسريا" التي تعنى بالعلوم الاجتماعية.

(٧) دور الطلبة والعمال في معركة الاستقلال، دراسة منشورة في كتاب "الانتماء والاغتراب".

(٨) الصراع الإيديولوجي في الحزب الشيوعي السوداني: ١٩٦٤ ـــ ١٩٧٠. وهذه الدراسة تنشر للمرة الأولى.

وعرضت الكتاب على بعض الأصدقاء من الذين لهم تجربة في الحزب. أولهم الأستاذ التجاني الطيب، الذي وقف معي طويلا ليصحح بعض الحقائق بدقته المعهودة. وأمدني الأستاذ محمد إبراهيم نقد ببعض الملاحظات المكتوبة. وقدم الأستاذ يوسف حسين بعض الملاحظات. وتفضل الدكتور فاروق محمد إبراهيم بتقديم ملاحظات لها قيمتها التاريخية. لقد أفادوني كثيرا، وصححوا بعض المعلومات التي أوردتها. ولكن يبقى الكتاب مسؤوليتي الشخصية، وأتحمل ما يعتريه من قصور.

محمد سعيد القدال

عدن، شتاء ١٩٩٧

الباب الأول

الميلاد والنشأة والتطور الأول

الفصل الأول

الميـــــلاد

السؤال الأساسي الذي طرحه العديد من الباحثين هو: كيف نشأ حزب شيوعي في بلد يعمل أغلب أهله في الرعي والزراعة وتسيطر الطائفية على وعي الجماهير؟ كما أن الطبقة العاملة في الصناعة الحديثة (البرولتياريا) ضعيفة التكوين، وهي الطبقة التي يوجه الحزب الشيوعي خطابه إليها ويطرح نفسه متحدثا باسمها ومعبرا عن طموحها التاريخي. فالصناعة ما زالت في مراحلها الأولية، وأكثر من نصف العمال الصناعيين من غير المهرة. وحتى المهرة وشبه المهرة غير مستقرين في عمل واحد بل يتنقلون من مهنة لأخرى. وأغلبهم يعملون مع الحكومة فهي المخدِّم الأول. (فوزي: ص ١٢). فأين نبحث في الإجابة عن هذا السؤال؟ لعله من الأفضل أن نقترب إلى الإجابة من أربعة محاور هي: الأوضاع العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ـ الأوضاع الإقليمية ـ الأوضاع المحلية ـ العامل الذاتي.

أثرت الحرب تأثيرا كبيرا على وعي أولئك الذين شاركوا فيها وحققوا النصر النهائي. وخرجت الديمقراطية الليبرالية خفاقة

الألوية. فقد دارت رحى القتال بينها وبين الأنظمة الشمولية في ألمانيا وإيطاليا والإمبراطورية اليابانية. وأدى ذلك المناخ إلى انتصار حزب العمال البريطاني بأفكاره الاشتراكية الفابية التي تنادي بالتدرج في تطبيق الاشتراكية. وبدأ في تنفيذ برنامجه للرفاهية الاجتماعية الذي يتمثل أساسا في: مجانية العلاج والتعليم ؛ تأميم المرافق العامة الأساسية مثل السكة الحديد الاتصالات الخ. وجاء يحمل أيضا منهجا أكثر انفتاحا نحو المستعمرات من حزب المحافظين وأكثر تفهما لطموحات شعوبها، فما زال ميثاق الأطلنطي مدويًا وتسربت بنوده إلى خلايا الحركات الوطنية في المستعمرات، بالذات الوعد بإعطاء شعوب المستعمرات حق تقرير المصير بعد انتهاء الحرب. وشرع حزب العمال فورا في إجراء مفاوضات مع حزب المؤتمر الهندي انتهت باستقلالها. وأخذ يتقرب من بعض قيادات الحركة الوطنية في المستعمرات. فكوّن المجلس الاستشاري لشمال السودان عام ١٩٤٣ ثم الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨. ورغم فشل التجربتين إلا أنهما تعبران عن ذلك التقارب وعن درجة من التنازل ما كانت تسمح به السياسة الاستعمارية من قبل.

وخرج الاتحاد السوفيتي وهو يدرك الدور الكبير الذي لعبه في الحرب. أليس هو الذي وجه الطعنة النجلاء للمؤسسة العسكرية الألمانية في معركة ستالينجراد؟ ألم يكن صمود لينينجراد أحد ملاحم الحرب الأسطورية؟ أليس الجيش الأحمر هو أول من دخل برلين من جيوش الحلفاء ودكّ قصر الرئاسة الذي اختبأ فيه هتلر ورفع علم الاتحاد السوفيتي فوق سارية البرلمان؟ ألم يكن نصف قتلى الحرب منه؟ فكان الاتحاد السوفيتي مدركا أن الانتصار

الحاسم في الحرب قد حققه الجندي السوفيتي والدولار الأمريكي. ووقف ستالين ثابت الأقدام فوق تلك الانتصارات في المؤتمرات التي عقدها الحلفاء في يالطا و طهران ثم بوتسدام. وبدأ الاتحاد السوفيتي يلم أطراف الدول المحيطة به ويكوّن منها على عجل المعسكر الاشتراكي. وعندما بدا يمد ذراعه نحو اليونان صاح تشرشل مذعورا وأطلق إحدى تعابيره الأدبية المشهورة قائلا :ــ أنقذوا (The soft belly of Europe). ولكن مظلة النفوذ السوفيتي التي انتشرت في العالم كانت فكرية ومعنوية، وكانت وارفة الظلال، وتحف بها بطولاته العسكرية أكثر من الأفكار الماركسية، والبطولات العسكرية تخلب أبصار غالبية الناس ببريق أقوى من الأفكار.

وخرجت الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا بعد الحرب وهي تدّخر رصيدا وافراً مخضبا بدماء الشهداء الذين قدمتهم وهي تقاوم الطغيان النازي، وبالذات الأحزاب في فرنسا وإيطاليا واليونان والبلقان. فعندما ادلهم الخطب النازي، وقفت تلك الأحزاب في طليعة المقاومة الشعبية، مما أهّلها لتحتل حيّزا مؤثرا في الحياة السياسية في بلادها، وتنغرس في تربتها. وأخذ الناس يتناقلون أسماء زعماء تلك الأحزاب مثل تولياتى و موريس توريز و قرامشى وتيتو وغيرهم. ولكن مشروع مارشال وتأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير ساعد النظام الرأسمالي في تلك البلدان على تجميع أطرافه ومقاومة المدّ الشيوعي. وبدأ الحزب الشيوعي البريطاني يمد يده نحو المستعمرات ليؤسس له نفوذا في حركتها الشعبية ويسعى لتأسيس أحزاب شيوعية فيها.

كانت كل تلك الرياح تهب على المناخ الأوربي فحركته أيّما حراك، ووصلت تياراتها لكل بلدان العالم بدرجات متفاوتة. وكان نصيب السودان من ذلك الأثر ضعيفا، ولكنه لم يسلم من هبوب الرياح الديمقراطية الاشتراكية الشيوعية. على أنه تأثر لحد كبير بما كان يجرى في مصر.

تأثر المثقفون السودانيون بالحركة الوطنية المصرية منذ إشراقة القرن العشرين. ولكن ظلت طموحات البرجوازية المصرية نحو السودان هي التي تكيف علاقة البلدين متخذة أشكالا مختلفة. فحينا قامت بغزوه مباشرة كما حدث على أيام محمد علي (١٨٢٠ ــ ١٨٢٢). ثم قامت بغزوه بالاشتراك مع بريطانيا في أخريات القرن التاسع عشر. ووقفت خلف الدعوة لوحدة وادي النيل التي برزت في الحركة السياسية السودانية بعد الحرب العالمية الأولى. ثم اتخذت العلاقة منحى تاريخيا مختلفا بعد الثورة المصرية عام ١٩٥٢. تغيرت الأساليب، وظل الأساس الاجتماعي واحدا.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ارتقت الحركة الوطنية المصرية إلى ذرى جديدة. فقد اشتد ساعد النضال الوطني، وتتوج بتكوين لجنة العمال والطلبة، التي شكلها التقدميون المصريون، وشارك فيها عشرات التنظيمات، من بينها المنظمات الشيوعية، وفي مقدمتها الحركة المصرية للتحرر الوطني. التي تولى المليونير اليهودي المصري هنرى كورييل تنظيمها وقيادتها. واهتم كورييل بالتوجه إلى العمال والبرجوزاية المسحوقة وإلى السودان. وقدم كورييل ثلاثة إسهامات للحركة الشيوعية المصرية، والسودانية في ما بعد، وهي: اختيار الشعار السياسي الذي يناسب كل مرحلة ـ

توجيه الحزب نحو الجماهير بعيدا عن مناقشات المثقفين وجدالهم الذي أدى إلى تشرذم الحركة الشيوعية وقعودها، وأطلق تعبيره الشهير: سنناضل ولن نناقش ـ تكوين جبهات وتحالفات مع القوى السياسية الأخرى.

واهتم كوربيل بتنظيم الطلاب السودانيين في مصر وضمهم إلى التنظيم. وكان الطلبة السودانيون قد أخذوا ينزحون إلى الجامعات المصرية بعد الحرب العالمية الثانية، وبالذات بعد ما فتح لهم الدكتور عبد الرزاق السنهوري وزير المعارف المصري أبواب الجامعات المصرية. فأدت "بعثة السنهوري" إلى انفتاح مجال كان البريطانيون قد أغلقوه بإحكام لسنوات، حيث منعوا الطلاب من السفر إلى مصر وأعادوا الذين حاولوا التسلل سرّا، حتى أصبح الذهاب إلى مصر أملا صعب المنال عبر عنه الشاعر التجاني يوسف بشير قائلا:

أملي في الزمان مصر فحيا الله مستودع الثقافة مصرا

فعندما انفتح الباب اتجه الطلاب إلى مصر. وقد دفعهم إلى ذلك النزوح عدة أسباب. منها اتساع فرص التعليم الجامعي في مصر، وإغراء الحياة فيها. ويرى عبد الخالق محجوب أن سبب ذلك النزوح المناخ غير الصحي الذي ساد النظام التعليمي في السودان. كما أنهم ذهبوا ليتعلموا من تجربة الشعب المصري في نضاله من أجل الحرية والاستقلال.

ومهما كانت الأسباب التي قد لا تكون واضحة لدى البعض بنفس التحديد الذي قال به عبد الخالق، فإن مجرد انفصال الطلاب عن التعليم في المعاهد السودانية يمثل منعطفا حادا في وعيهم.

فقد كانوا يعبرون عن رفض للحكم البريطاني، ولم يتخذ رفضهم شكلا محددا بعد، فعبروا عنه بالانفصال عن نظامه التعليمي والذهاب إلى مصر. وكان أغلبهم من الطلاب النابهين، ومن الصفوة التي صعدت في السلم التعليمي حتى قمته في كلية غردون وقضى بعضهم فيها سنوات، ولكنهم انفصلوا عنها مضحين بالسنوات التي قضوها. لقد كان أولئك الشباب في قلق يبحثون عن شيء. وكانت حركة المثقفين منحصرة في أروقة مؤتمر الخريجين (١٩٣٨ ـ ١٩٤٥) وصراعاته فلم تستطع أن تلهمهم وهم في ذلك القلق باحثين عن أمر ما. وكان عبد الخالق قد انتقد فيما بعد قيادة البرجوازية للحركة الوطنية، ووصفها بالعجز أمام القضايا الاجتماعية والاقتصادية المعقدة: كما انتقد منهج مؤتمر الخريجين الإصلاحي الجامد الذي أصبحت الجماهير متقدمة عليه. (عبد الخالق: لمحات، ص ٣٣). فعندما برزت فرصة الذهاب إلى مصر شدّوا إليها الرحال.

وكانت الحركات الشيوعية المصرية قد بدأت في تنظيم النوبيين من شمال السودان الذين هاجروا لمصر بأعداد كبيرة، وقاموا بدورهم بالاتصال بالطلاب السودانيين في مصر. كما أسسوا مجلة "أم درمان" الأسبوعية عام ١٩٤٤ أداة للعمل الدعائي، وأغلقت في ١٢ يوليو ١٩٤٦. وقالت في إحدى افتتاحياتها بأنها تعبر عن جماعة عامرة بالإيمان وبالالتزام الأممي. وسوف يحاربون الإمبريالية بضراوة، ولن يساوموا في الحق. وإنهم ينادون بالوحدة لمواجهة الإمبريالية العدو الأكبر. وهم يدركون أن نضالهم سوف يكون شاقا، ولكنهم يدركون أنه السبيل الوحيد لتحرير شعبهم.

وأصبحت مجموعة أم درمان أيضا اليد اليمنى لكورييل في

الحركة المصرية. ووضعت الحركة الشيوعية المصرية تصورا لعلاقتها بالسودان يختلف عن طرح الأحزاب البرجوازية المصرية. وتبلور ذلك التصور فيما بعد في الإعلان الشهير الذي يقول إن الشيوعيين المصريين يطالبون بالآتي: وحدة مصر والسودان على أساس المساواة وحق تقرير المصير للسودان بما في ذلك حق الانفصال ـ إلغاء الحُكم البريطاني ـ حكومة وطنية سودانية منتخبة ـ الانسحاب الفوري للقوات البريطانية ـ جلاء القوات المصرية. (نوري: ص ٢٩٥).

وعندما وصل الطلاب السودانيون إلى مصر احتوتهم التنظيمات الشيوعية الأخرى، وبالذات الحركة المصرية للتحرر الوطني لأنها كانت أكثر تنظيما من غيرها. واهتم كورييل بالطلاب النابهين، فالتقى في سعيه مع عبد الخالق محجوب وتكشفت له قدراته الذهنية الرفيعة. وانضم عبد الخالق إلى ح.م.، واندفع في العمل فيها وصعد إلى قيادتها وأصبح عضوا في لجنتها المركزية وعمره تسع عشرة سنة. وشارك في المفاوضات التي أدت إلى توحيد بعض المنظمات الشيوعية التي تكونت منها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو). وانضمت إلى حدتو والتنظيمات الأخرى مجموعة أخرى من الطلاب المتميزين منهم: عز الدين على عامر الذي انضم إليها منذ عام ١٩٤٥، ثم التجاني الطيب، عبد الرحيم الوسيلة، الجنيد على عمر، سعد أمير طه، عمر محمد إبراهيم، أحمد سليمان، الطيب إبراهيم وغيرهم. وكونوا اتحاد الطلاب السودانيين بمصر، الذي لعب دورا في الحياة السياسية السودانية.

وأدت تلك التطورات إلى الخطوة التالية الطبيعية وهي تكوين حزب شيوعي مستقل في السودان. ويرى دكتور نوري أن كورييل هو الذي عجل بتكوين الحزب المستقل للأسباب التالية:

أ) لمعارضة وإجهاض مفاوضات صدقي بيفن.

ب) لإجهاض مساعي الضابط البريطاني "ستوري " لتكوين حزب شيوعي سوداني مرتبط بالحزب الشيوعي البريطاني.

ج) تأسيس حزب سوداني مستقل يقف بجانب مصر في ساعة الشدة. (نوري: المصدر السابق) ولكن تكوين حزب سوداني لم يكن مجرد تلبية لاحتياجات خارجية، وإنما كانت هناك عوامل داخلية تتفاعل، وجاء العامل الخارجي ليسرع بوتائر تطورها. فماذا كان حظ السودان من التطور في تلك الوجهة؟.

ما إن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٤٥، حتى أفرزت قضايا ملحة في المسرح السياسي السوداني. يرى عبد الخالق أن السودان خرج وهو يواجه مشاكل عاجلة أساسا الفقر والبؤس والتأخر الاجتماعي التي فرضها الاستعمار البريطاني، وتفاقمت هذه المشاكل نتيجة للنهب خلال الحرب. وأصبحت القضية الأساسية التي واجهت الحركة السياسية السودانية ليست الخيار بين الإنجليز والمصريين، وإنما أصبحت القضية الجوهرية هي التخلص من الاستعمار البريطاني القابض على زمام الأمور، وليس الخطر من استعمار مصري يسعى للاستيلاء على البلاد. فهذا خطر يستوجب التحوط منه، ولكن لا يمكن أن يطرح في نفس مستوى الاستعمار البريطاني القائم بالفعل. فأصبح الموقف من الاستعمار البريطاني هو المحور الأساسي الذي تبلورت حوله الحركة السياسية في السودان.

وتعرض السودان أثناء الحرب وبعدها إلى مؤثرات ظل مفعولها يتراكم لمدى طويل وأثرت في مجرى حركته السياسية. فتوفرت عوامل أدت إلى نمو الوعي القومي. فقد شارك السودانيون في الحرب بشكل فعال، ليس في المعارك الحربية وحدها، وإنما في الاقتصاد والثقافة، لأن ظروف الحرب أدت إلى ازدياد دور السودان في تصدير بعض السلع التي أدت الحرب إلى نقص فيها. وازداد عدد العمال الفنيين العاملين في المجالات الفنية المرتبطة بالحرب. فالحصار البحري على بريطانيا اضطر الإدارية البريطانية في السودان لإنشاء العديد من ورش الصيانة لآلات الحرب والمواصلات. وبدأ العمال السودانيون يتدربون على آلات جديدة، مما أدى إلى ارتفاع مستوى تدريبهم الفني وإلى ازدياد عددهم. فتوسعت القاعدة الاجتماعية للبرجوازية السودانية وللطبقة العاملة. ونما من فوقها وعيهم الاجتماعي متأثرا أيضا بمشاركتهم النشطة في الحرب واحتكاكهم بتجارب جديدة وآفاق جديدة. وكان هذا التطور يتم في الوقت الذي كان فيه عدد المتعلمين يزداد، ليس لمجهودات الحكومة وحدها، بل ومجهودات مؤتمر الخريجين أيضا.

كما أدت ظروف الحرب إلى أزمات انهال وقعها ثقيلا على الطبقات الفقيرة من عمال وزراع، ثم تأثرت بها الطبقة التجارية التي اتجهت إلى العمل في السوق الأسود. ووجد ذلك الضيق والتذمر تعبيرا له في أول عصيان قام به جنود قوة دفاع السودان عام ١٩٤٥ عند تسريحهم دون مكافأة. وأصبحت الصحف أكثر جرأة في نقد المظالم الواقعة على السودانيين، وفي نقد سياسة المفتشين الإنجليز. ورغم أن السودان كان يرزح تحت حكم استعماري، إلا أنه ساد فيه مناخ لبرالي أو قل شبه لبرالي، سمح

بدرجات من التعبير والتنظيم. (لمحات ٢٩)

ولخص عبد الخالق ذلك الوضع قائلا: "خرج السودان من الحرب العالمية الثانية وهو يواجه مشاكل عاجلة كان لا بد من حلها، كان يواجه قضية مستقبله وقضية التحرر من المستعمرين، كان يواجه مشاكل الفقر والبؤس والتأخر الاجتماعي التي فرضها الاستعمار على البلاد وتفاقم هذه المشاكل نتيجة للنهب خلال الحرب، ويواجه من المشاكل المزمنة حول إبعاده عن توجيه حياته وفق نظام ديمقراطي". (لمحات، ص ٣٤ ـ ٣٥)

وبدأت تتشكل في السودان نواة طبقة عمالية حديثة في مراكز السكة الحديد في المدن الكبيرة. وكان البريطانيون قد أدخلوا السكة الحديد مع بداية غزوهم للسودان عام ١٨٩٨. وفي عام ١٩٢٨ اكتملت الشبكة التي ربطت أواسط البلاد بخطوط طولها ٢٠٥٠ ميلا. وبالرغم من أن عدد عمال السكة الحديد كان قليلا نسبيا، إلا أنهم كانوا يمثلون تغييرا نوعيا في تركيب الطبقة العاملة. وازداد عددهم أثناء سنوات الحرب. (فوزي: ص ٣ ـ ١٠).

وكان تكوين أندية العمال معلما بارزا في نشاطهم الاجتماعي والثقافي ثم السياسي. وأصبح نادى خريجي المدرسة الصناعية في مدينة عطبرة أهم تلك المنابر. ومدينة عطبرة هي رئاسة السكة الحديد، وبها الورش الرئيسية، وبها المدرسة الصناعية التي تخرج منها عدد من العمال المهرة. وبرزت بين العمال قيادات تتمتع بوعي اجتماعي ومقدرات تنظيمية مثل: قاسم أمين والشفيع أحمد الشيخ وإبراهيم زكريا وعبد الله البشير وهاشم السعيد و الجزولي سعيد والحاج عبد الرحمن وسليمان موسى. وفي صيف عام ١٩٤٦

تكون أول تنظيم عمالي في تاريخ السودان الحديث وهو "هيئة شؤون العمال" . وفي ذلك الوقت قدمت طلائع الطلبة الماركسيين. وشهدت عطبرة مجيء بعضهم مثل عوض عبد الرازق وعبد الخالق محجوب وحسين وني. والتقطوا الخيوط الرفيعة، وشرعوا من فورهم في العمل وسط العمال. وكان طلبة كلية الهندسة يقضون فترة تدريب في ورشة السكة الحديد في عطبرة، وكان بعضهم متأثرا بالأفكار الماركسية التي بثّها بينهم الضابط البريطاني ستوري. ولعبوا دورا سياسيا بارزا وسط العمال.

ولعب العنصر الذاتي دورا كبيرا في تلك الظروف التي كان فيها إدراك الواقع الموضوعي يحتاج إلى قدر عال من الوعي السياسي وبعد النظر والخيال. إن بروز الحركة العمالية المنظمة في نفس الوقت الذي تكون فيه أول تنظيم شيوعي في البلاد، مصادفة فريدة، كان لها أبعادها العميقة على كل من الحزب الشيوعي وحركة الطبقة العاملة. وعبر عبد الخالق محجوب عن العلاقة المتشابكة بين العمال والمثقفين قائلا : "سيظل التلازم بين المثقفين التقدميين وحركة الطبقة العاملة عماد الحركة الثورية في السودان" .

أدت كل تلك الأوضاع المتشابكة التي شهدها السودان إلى تكوين الأحزاب السياسية. وكانت تلك الأحزاب تتخلق في رحم الحياة السياسية لسنوات خلت. ولعل إرهاصاتها تعود إلى الفترة التي أعقبت هزيمة ثورة ١٩٢٤ . فقد خرجت الإدارة البريطانية والقيادات الطائفية تمتلكهم الدهشة لما حدث أمامهم في صيف ذلك العام وشتائه. وتكشفت بعض الحقائق. اتضح للبريطانيين أن الشباب من "الأفندية" هم الذين يقودون الحركة الوطنية بعيدا عن نفوذ رجال الدين، وأن الأفندية هم قيادة المستقبل وليست القيادات

الطائفية التي اعتمدوا عليها طويلا. فشرعوا في وضع سياسات لاحتوائهم بالإغراء أو بقهر من يرفضون ذلك الإغراء. كما أخذوا في إحياء التنظيمات القبلية لتكون بديلا آخر يستعينون به في حكم البلاد.

واتضح للقيادات الطائفية أن جيل الشباب المتعلم الذي لم يحفلوا به كثيرا، قد جنح بعيدا عن شطآنهم وارتاد أعالي بحار الثورة التي ستصل أمواجها المتلاطمة يوما إلى تلك الشطآن. فوضعوا خططا للتقرب من ذلك الجيل وإيجاد صيغة للتعاون المشترك.

أما مثقفو الطبقة الوسطى، فقد خرجوا من المعركة يخيّم عليهم بؤس شديد وإحباط أشدّ. فبعدما هدأ ضجيج العراك، عاد كل إلى داره، وقبعت حفنة خلف السجون وفي المنفي، وانطوى جسد الشهداء في الثرى. ويقول عبد الخالق محجوب إن مثقفي الطبقة الوسطى أخذوا في التراجع بدون انتظام، وعندما فتحت الإدارة البريطانية أمامهم بعض الفرص في جهاز الدولة هرعوا إليها. ويستمر قائلا إن الذين اشتركوا في انتفاضة ١٩٢٤ تحولوا إلى عناصر يائسة زاهدة في جدوى الكفاح ضدّ الاستعمار. وانحصر النشاط العام للمثقفين في الجمعيات الأدبية وأندية الخريجين ومن يطرقون أبوابها. (لمحات، ص. ٢٣). وانغمس بعضهم في الخمر يغرقون فيها أعلام طموحاتهم المنكسة. وأخذ البعض الآخر يحوّم في دنيا الأدب الرفيع بعيدا عن عالم الجماهير المتبلدة. وتعلق نفر بشعار وحدة وادي النيل، ولكنه ما عاد رمزا ملهما بل طوقا للنجاة.

وبرز سؤال أخذ يلحّ على ذهن المثقفين ويزحم أفق وعيهم السياسي وهو: ما هو السبيل للوصول إلى الجماهير؟ وتشكلت الإجابة عليه من هزيمة ١٩٢٤ وما خلفته من خيبة أمل، ومن رسوخ نفوذ القيادات الطائفية والقبلية، ومن ضغط السياسة الاستعمارية، ومن تلهف البرجوازية الصغيرة وتعجلها للنتائج وهي التي تصوغ أيديولوجية المجتمع. وأدت تلك العوامل إلى تطلع المثقفين للتعاون مع القيادات الطائفية لأن هذا هو أقصر الطرق التي تقربهم إلى الجماهير وتمكنهم من التوسل إليها. فتخلوا عن قيادتهم الرائدة للحركة الوطنية وارتموا في أحضان الطائفية. وكانت الطائفية قد بدأت تحث خطاها لتتلقاهم في منتصف الطريق بالبشر. وهكذا حدثت التسوية التاريخية التي أدخلت الطائفية إلى رحاب السياسة من موقع متقدم مما ساعدها على تطهير بعض أرديتها من دنس التعاون الاستعماري. وتحولت الحركة السياسية العلمانية إلى الطائفية السياسية، وتحولت الطائفية إلى السياسة العلمانية.

وتمحورت الحركة السياسية بعد مسار متعرج حول قطبين. الأول بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الأنصار، والثاني بقيادة السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية. ودعا السيد عبد الرحمن إلى التعاون مع الإنجليز ليتدرجوا بأهله ويعلموهم كيف يحكموا أنفسهم. وصاغ مع أعوانه عام ١٩٢٠ شعار "السودان للسودانيين". وصيغ الشعار ببراعة لا تخلو من دهاء. فهو في ظاهره أكثر وطنية من شعار "وحدة وادي النيل تحت التاج المصري". ولكن هدفه في تلك المرحلة كان الإبقاء على الحكم البريطاني أطول فترة ممكنة، ومصادمة الشعار الداعي للوحدة مع مصر. فكان الشعار ترياقا مضادا للحركة الوطنية في تلك المرحلة

من تطورها. ولكن تطور الحركة الوطنية فرض تحول الشعار ليعبر عن طموح وطني حقيقي منذ عام ١٩٥٠. كما أن رفع الشعار لثلاث حقب قد شقّ لمبدأ الاستقلال مجرى عميقا في مسار الحركة الوطنية. ولكن الشعار خرج بعد الحرب العالمية الثانية وهو مثقل بموقف دعاته الذيلي من الاستعمار البريطاني، وبطموح السيد عبد الرحمن ليرث حكم السودان. فخبا كثير من بريقه ولم يلهم جيل الشباب بما يحمله شعار الاستقلال من طموح.

وكان السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية قطب المحور الثاني. وارتبط السيد علي في البداية مع الإدارة البريطانية ارتباطا وثيقا. ولكن تقلبات السياسة دفعت به إلى التعاون مع مصر. وأصبح مظلة لدعاة الوحدة معها. وأدرك بعض المثقفين العامل المصري في السياسة السودانية. كما كانت مصر بالنسبة لهم رمزا للحضارة العريقة ونموذجا للحركة الوطنية المصادمة منذ أحمد عرابي حتى سعد زغلول وحزب الوفد. وهذه عوامل ملهمة، وإن كان إلهامها يشتد ويخبو. ولكن دعاة الوحدة لم يميزوا بينها وبين الطموح التاريخي للبرجوازية المصرية في السودان. فخرج شعار وحدة وادي النيل يحمل في جوفه تناقضا حادا لم يجعل منه ذاك الشعار الملهم الذي برز بعد الحرب العالمية الأولى. وأصبح السيد علي والمثقفون الذين ساروا في ركبه يشكلون قطبا هاما في السياسة السودانية.

وكان الزعيمان المهدي والميرغني وحلفاؤهما يتجاذبون المسرح السياسي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفرضت الظروف التي أعقبت الحرب ضرورة تكوين أحزاب سياسية لتتصدى

لمستقبل البلاد السياسي الذي أصبح أكثر إلحاحا عندما بدأت بشائر الاستقلال تطل في الأفق. كان من الطبيعي أن ينشأ حزب من أنصار السيد عبد الرحمن تحت مظلة طائفة الأنصار ومساندة الإدارة البريطانية، فتكون حزب الأمة عام ١٩٤٥. وتكونت مجموعة من الأحزاب من أنصار السيد علي تحت مظلة طائفة الختمية ومساندة مصر.

ولكن الظروف التي أعقبت الحرب فرضت أيضا تساؤلا ملحّا حول مستقبل السودان فتح الطريق لقوى اجتماعية خارج دائرة القطبين الرئيسيين. فتكونت في ذلك الوقت أحزاب سياسية أخرى وبرزت قوى اجتماعية خارج نفوذ الطائفتين. ففي عام ١٩٤٥ أسس الأستاذ محمود محمد طه الحزب الجمهوري. وانتقد الطائفتين الكبيرتين لارتباطهما ببريطانيا ومصر ودعا إلى استقلال السودان عن الدولتين وقيام جمهورية سودانية. كما دعا إلى مدنية جديدة تقوم على الإسلام والقرآن.

وفي صيف عام ١٩٤٦ اجتمعت حلقة صغيرة من المثقفين والعمال والطلبة، بعضهم تأثر بالضابط الشيوعي البريطاني ستوري، والبعض الآخر احتك بالتنظيمات الشيوعية المصرية، "وكونوا أول حلقة ونواة للماركسية اللينينية في السودان تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني " والتي اشتهرت باختصارها (حستو).

وكتب عبد الخالق محجوب عن تلك النشأة قائلا إن الظروف المحلية والدولية والإقليمية التي كانت قائمة آنذاك تفرض بروز قوة اجتماعية تثق بشعب السودان وبمستقبله، وتحدد دون وجل طبيعة النضال ضدّ الاستعمار ومن أجل الاستقلال الوطني، وأن توضح

الحقائق الدولية المعاصرة، وتوضح طبيعة العلاقات السودانية المصرية، وتبتدع التنظيم الحديث التقدمي الملائم للحركة الجماهيرية السودانية، وتضع منهجا يلبي رغبات الشعب السوداني في الديمقراطية السياسية والاجتماعية." (لمحات: ص ٣٨).

لقد ولد أول تنظيم شيوعي في السودان في نفس الوقت الذي تكونت فيه الأحزاب السياسية الأخرى. وهذه ظاهرة فريدة نحتاج أن نقف عندها مليّا، لا أن نعبرها كما عبرتها الدراسات الأكاديمية في سعيها اللاهث نحو أمر ما. والوقفة هنا ضرورية لترسيخ حقيقة تاريخية لها حضورها الكثيف في مجرى الحركة السياسية السودانية. وبدون هذه الوقفة قد تغيب أشياء وأشياء في معالم تاريخ الحزب الشيوعي السوداني. إن تأسيس الحزب الشيوعي في نفس الوقت الذي شهد مهرجان تكوين الأحزاب السياسية الأخرى، جعله يقف معها في مستوى واحد من حيث النشأة، وحمل مثلها ما تحمله لحظة التكوين من وهن ومن بشائر المستقبل. وسار معها كما سارت في طريق التطور وما به من منعرجات الإنجازات والأخطاء. ولكنه اختلف عن الأحزاب في عدة جوانب. ولدت (حستو) حزبا سريا يعمل تحت الأرض. ولم تكن له ارتباطات طائفية أو قبلية، فكان عليه أن يعتمد على برنامجه وعلى قاعدة اجتماعية غير التي اعتمدت عليها الأحزاب الأخرى. وهذه جوانب إيجابية، ولكن كانت لها أيضا سلبياتها.

وهنا يبرز سؤالان: هل كان من الضروري أن تنشأ حستو في السرية، في وقت لم يكن هناك قانون يحرّم قيام تنظيمات شيوعية، أما كان بإمكانها حتى أن تتخذ وضعا شبه سري؟

والسؤال الثاني: هل قدمت الصفحات السابقة إجابة عن السؤال الخاص بتكوين حزب شيوعي في السودان؟ ثم السؤال الثالث: ماذا كان بعد ميلاد حستو؟

الفصل الثاني

النشأة ــ المرحلة الأولى:
١٩٤٦ ــ ١٩٥٢

(أ) سنوات التأسيس الأولى: ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧

كانت السنوات الست الأولى من تاريخ الحزب الشيوعي أكثر سنواته مشقة. فها هم حفنة من الشباب أكبرهم في العشرينات من العمر، وكانت تنفخ في أشرعتهم رياح الشباب بزهوها وعنفوانها، وبجهلها أيضا بتقلبات الأجواء السياسية وما تحتاجه تلك التقلبات من خبرة ومران. فكان ذلك جانب قوة وضعف. ولم يكن أمامهم أفق قريب الرؤية وإن اتضحت بعض قسماته رغم ذلك البعد. هكذا كان يقينهم، وكان ذلك اليقين هو الأرض التي وقفوا عليها في تلك البدايات.

ورغم أن أولئك الرواد كانوا يدّعون الماركسية، إلا أن معرفتهم بها كانت قليلة. فالأدب الماركسي، سواء ما ترجم إلى العربية أو باللغة الإنجليزية، محدود الانتشار في البلاد، اللهم إلا ما كان يتسرب منه خلسة وتتبادله قلة من الصفوة. وكانت الكتب الماركسية على قلتها يهيمن عليها المنهج الروسي الماركسي، الذي

أحالها إلى قوالب صماء وأدخلها في صراعات الحرب الباردة، وابتعد عن المنهج المنفتح الذي ميز الماركسية منذ ميلادها في القرن التاسع عشر.

فما هو المعين الذي اغترفوا منه زادهم في ذلك المعترك؟ اعتمدوا لحد كبير على ثقافتهم الواسعة التي استقوها من عدة مصادر. فقد كانوا جيلا قارئا، وهي صفة ورثوها من الأحزاب الاتحادية التي انتموا إلى بعضها من قبل واشتهر بعض قادتها بإدمان القراءة. واعتمدوا على ما حصلوا عليه من معرفة سياسية أيام دراستهم في مصر. وأكسبهم الاعتماد على النفس أصالة في فكرهم، وأبعدهم عن القوالب الفكرية الماركسية التي كانت لعنة العديد من الأحزاب، رغم أنهم لم يسلموا من أثرها. ولكنهم من الجانب الآخر دخلوا في المنهج التجريبي بكل مشاقه و عيوبه.

وتميزت حستو عن الأحزاب الأخرى ببعض الصفات. أولها دقة التنظيم. وهي ميزة وضع أسسها لينين وتعتبر أهم إسهاماته في تطوير الماركسية. وقد استولى البلاشفة على السلطة عام ١٩١٧ لأنهم كانوا أكثر الأحزاب تنظيما، وليس لأنهم كانوا أكثرها تأهيلا للسلطة. وقد أعطى التنظيم المحكم للأحزاب الشيوعية قوة وحيوية في الحركة رغم قلة عددها. كما مكنها من التماسك في لحظات الشدة. ولم تقم الأحزاب الشيوعية بتنقية نظرية الحزب اللينينية من الشوائب الروسية المتعسفة مما أدى إلى تحول التنظيم في مساره التاريخي إلى طقس يعلو ولا يعلى عليه. ولكن حستو استفادت من منهج التنظيم وهي لمآ تزل حلقة صغيرة، وخاضت به معترك السياسة.

وابتكرت حستو أشكالا من النشاط السياسي لم تألفها الأحزاب الأخرى. فظهر للمرة الأولى المنشور السياسي. وأدخلت حستو أول ماكينة طباعة رونيو، وكانت تطبع المنشورات سرّا. وتولى الشيوعيون في المستقبل حتى طباعة منشورات الأحزاب الأخرى. وابتدع أعضاؤها أساليب متنوعة في توزيع المنشورات، بدأت بدائية عشوائية ثم تطورت إلى أساليب أكثر إحكاما. وابتكروا الإضرابات والمظاهرات وكتابة الشعارات على الجدران وعلى شوارع الأسفلت، وتولى كوادرها قيادتها، وتعرضوا لمختلف أساليب البطش. واهتمت بالكلمة المكتوبة. ولعل أهم إنجازها في هذا الصدد كان إصدار مجلة داخلية لعضوية الحزب سميت في البداية "الكادر" ثم أصبح أسمها "الشيوعي". وواصلت الصدور طوال نصف قرن، وصدر منها ١٦٠ عددا بمعدل يزيد عن ثلاثة أعداد في العام.

واتجهت حستو إلى قوى اجتماعية لم تحفل بها الأحزاب الأخرى ولم تؤسس فيها نفوذا راسخا، مما فتح المجال لحستو للعمل وسطها. وهي: الطلاب والشباب ـ العمال ـ المزارعون ـ النساء. بدأ النشاط السياسي وسط الطلاب قبل أن تتأسس حستو. فجاء إضراب طلاب كلية غردون التذكارية عام ١٩٣١ بعد فترة لم تشهد فيها البلاد أي نشاط سياسي منذ هزيمة ثورة ١٩٢٤. وكان أغلب قادة الإضراب من أبناء الأنصار. ورغم أن الإضراب لم يتواصل بعده أي نشاط، إلا أنه ظل معلما، وأعطى الطلاب إدراكا لدورهم. وفى نهاية الثلاثينات أنشأ طلبة الكلية جمعية أدبية. وتطورت لينبثق منها اتحاد طلاب المدارس العليا في فبراير ١٩٤١. كان هدف الاتحاد أدبيا وثقافيا وتربويا. وظهرت في بداية

الأربعينات اتحادات المدن التي كانت تنشط خلال العطلة الصيفية. وتطورت تلك الاتحادات حتى تكون منها اتحاد الطلاب السودانيين عام ١٩٤٥.

وفى مارس ١٩٤٦ نظم طلاب الكلية أول مظاهرة سياسية تشهدها البلاد منذ عام ١٩٢٤. وكانت المظاهرة احتجاجا على مجزرة كبرى عباس التي راح ضحيتها شباب مصر على أيدي جيش الاحتلال البريطاني. وفى هذا المنعطف تكون تنظيم حستو، ووجد الحركة الطلابية تضج بالحركة، ولكنها تحتاج إلى تنظيم منضبط وقيادة فعالة. (للمزيد عن الحركة الطلابية راجع: القدال، الانتماء والاغتراب، ص ٢٠٣ ـ ٢١٠). وغدت حركة الطلبة رأس الرمح بالنسبة لحستو، وخرج من صفوفها بعض القيادات المؤثرة في الحركة الشيوعية السودانية، بل في الحركة السياسية السودانية كلها.

أما الحركة العمالية فقد بدأت حراكها ولكن ببطء. فشهدت البلاد أول إضراب أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى عندما قامت الحكومة بتخفيض الوظائف وفصلت عددا من العمال. وحدثت أربعة إضرابات في الفترة بين ١٩٣٤ و ١٩٤٠، ولكنها بدون تنظيم نقابي. وعندما اشتد حراك الحركة العمالية بعد الحرب العالمية الثانية جاء مصاحبا لتكوين حستو. وقد فصّل البرفسور سعد الدين فوزي تطور الحركة العمالية في كتابه عن " الحركة العمالية في السودان: ١٩٤٦ـ ١٩٥٥"، وهو عمل أكاديمي رفيع المستوى، ولكن شابته ظلال أيديولوجية كثيفة كادت أن تغيّم مستواه الأكاديمي الرفيع. إن دراسة الحركة العمالية بعد الحرب هي أيضا دراسة لحركة حستو. فما أن تكونت حستو حتى اتجه كوادرها

بكلهم وكليلهم إلى مراكز تجمع العمال في المدن وعلى الأخص مدينة عطبرة.

وكان الوضع بين المزارعين والنساء أكثر مشقة. فالمزارعون محافظون بحكم عملهم في مجال الزراعة الذي لا يتعرض لتغييرات كبيرة. واتجهت حستو فيما بعد إلى صغار المزارعين والعمال الزراعيين. وربما كان الوضع وسط النساء أكثر صعوبة. فالمرأة مكبلة بقيود اجتماعية وبفهم خاطئ للدين رغم أنه ظل الفهم السائد. وكان تعليم المرأة وخروجها للعمل يسير بخطو وئيد ووسط معارضة لا تخلو من ضراوة. كما لم يكن للنساء مكان تجمع محدد حتى يمكن الوصول إليهن وتنظيمهن. ولكن حستو اخترقت تلك الأستار.

ما هو برنامج حستو وأسلوب عملها وسط هذه الفئات الاجتماعية؟ رفعت حستو شعار الكفاح ضدّ الاستعمار البريطاني ونادت بسقوطه، واعتبرت الموقف من الاستعمار هو المحور الأساسي في الحركة السياسية. فأصبحت في عداء سافر مع الاستعمار. كما كانت ضدّ منهج حزب الأمة المتعاون مع الإدارة البريطانية الذي ينادى بالتدرج معها لتصل بالسودان إلى الاستقلال. ورفعت أيضا شعار الكفاح المشترك بين الشعبين المصري والسوداني، في مواجهة شعار الأحزاب الاتحادية التي تنادي بوحدة مصر والسودان تحت مظلة البرجوازية المصرية. فوقفت ضدّ منهج البرجوازية السودانية والبرجوازية المصرية. هكذا ولدت حستو وهي تواجه أكبر قوتين اجتماعيتين في البلاد، وتواجه دولتي الحكم الثنائي. ولم يعد أمامها من سبيل للمحاورة والمناورة، وما

عليها إلا أن تثبت وجودها في الساحة السياسية بقدراتها الذاتية. واهتمت قيادات حستو بالقوى الحديثة.

بدأت حستو نشاطها وسط الطلاب ملتقطة المدّ الثوري الذي كان سائدا بينهم. وفي نوفمبر ١٩٤٦ قرر اتحاد طلاب كلية غردون المشاركة في المظاهرة التي دعا لها مؤتمر الخريجين، رغم اعتراض إدارة الكلية. وطرح الاتحاد لأول مرة وبشكل جاد شعار "الكفاح المشترك مع الشعب المصري". ووقعت أول مصادمة بين القوى السياسية، وذلك عندما اعترض الموكب جماعات من "الأنصار" الذين استجلبهم حزب الأمة من الريف، واعتدوا على المظاهرة بالعنف ولكنهم فشلوا في منعها من الوصول إلى هدفها. وكانت هي المرة الأولى التي يخرج فيها الأنصار في عمل صدامي طوال فترة الحكم البريطاني. ولابد أن تساق تبريرات لهذا التصرف الهمجي، ولكن يبقى الشيء الأساسي وهو أن الأنصار صادموا الطلاب الذين خرجوا ضدّ الإدارة البريطانية.

وقامت إدارة الكلية بحل الاتحاد وإغلاق الكلية. فواصل الاتحاد نشاطه سرّا. وكوّن الطلاب أندية وجمعيات كواجهة لنشاطهم. فظهرت أول جريدة حائطية باللغة الإنجليزية وكانت لسان حال الطلبة الشيوعيين. وعاود الاتحاد نشاطه عام ١٩٤٧، وتولى الرئاسة محمد سعيد معروف والسكرتارية حسين ونّي وكلاهما من أعضاء حستو. ثم قام طلاب الكلية بتنظيم طلاب المدارس الثانوية في اتحادات، وتكون منها الاتحاد العام للطلاب السودانيين عام ١٩٤٧.

واهتمت حستو بالعمال. وبدأت بتنظيم العمال في الخرطوم

بحري بقيادة محمد سيد سلاّم. ثم اتجهت قياداتها من المثقفين إلى مدينة عطبرة المركز الرئيسي لعمال السكة الحديد. فشهدت المدينة قدوم عوض عبد الرازق وحسين وني وعبد الخالق محجوب وغيرهم. وفي صيف عام ١٩٤٦ ظهر أول تنظيم للعمال وهو "هيئة شؤون العمال" بقيادة طلائع العمال وهم: سليمان موسى، عبد الله البشير، هاشم السعيد، قاسم أمين، الشفيع أحمد الشيخ، إبراهيم زكريا، الطيب حسن.

وعندما تعنتت الحكومة في الاعتراف بالهيئة، دعت اللجنة التمهيدية العمال إلى الخروج في موكب يوم ١٩٤٧/٧/٨. وشهد ظهر ذلك اليوم خروج أول موكب عمالي منظم في تاريخ السودان. وواجهت الحكومة الموكب بالعنف. و أصيب البعض بإصابات بالغة، وتم اعتقال ستين من القيادات بعد أن أنزلت الحكومة الجيش بالمصفحات إلى الشوارع. وأعلن العمال على الفور الإضراب الذي طار خبره إلى تجمعات العمال في المدن الأخرى. وتولت اللجنة الاحتياطية بقيادة الشفيع أحمد الشيخ تسيير دفة الإضراب. واستمر الإضراب عشرة أيام، رضخت بعدها الحكومة واعترفت بالهيئة ممثلا شرعيا للعمال.

ولكن الصراع مع الإدارة البريطانية لم ينته. فدعت الهيئة إلى إضراب رمزي ليومين. ونجح الإضراب. وعلق البرفسور فوزي على نجاحه بأنه دليل على نفوذ الهيئة وسط العمال. وشهد عام ١٩٤٧ صدور أول منشور في عطبرة باسم حستو. وقام بتوزيعه قاسم أمين والأرباب العربي وإبراهيم زكريا والجزولي سعيد. وتم تعليقه على أعمدة الكهرباء في ساعة محددة في جميع أنحاء عطبرة.

ووصلت المواجهة بين الحكومة والعمال قمتها في مارس ١٩٤٨ عندما دخل العمال في إضراب مفتوح. ووصف الحاج عبد الرحمن أثر ذلك الإضراب قائلا: "توقف دولاب العمل في كل أنحاء السكة الحديد، وخيّم على مدينة عطبرة ظلام دامس بسبب انقطاع النور وصمت القاطرات فلم يعد يسمع لأزيزها صوت . . . ووقف أهالي عطبرة مع العمال في حركة تضامن واسعة ". لقد كان الإضراب أحد المعالم البارزة في الصراع ضّد الاستعمار. كما رسّخ كوادر حستو في قيادة الحركة العمالية. ومن خلال تلك المعارك أدرك العمال أن معركتهم الأساسية هي ضدّ الاستعمار البريطاني.

وكانت حستو تقف وراء ذلك الصراع. وخرج من صفوف العمال القيادات المؤسسة للحركة الشيوعية في السودان: قاسم أمين ـ الشفيع أحمد الشيخ ـ الجزولي سعيد ـ إبراهيم زكريا، الذين تولوا مراكز قيادية في الحزب وظلوا فيه حتى وفاتهم. كما احتل بعضهم مراكز قيادية في الحركة العمالية العالمية. فأصبح الشفيع نائبا لرئيس اتحاد نقابات عمال العالم حتى استشهاده عام ١٩٧١، وإبراهيم زكريا نائبا للسكرتير ثم سكرتيرا وتولى أخيرا منصب الرئيس التنفيذي للاتحاد وظل في المنصب حتى وفاته عام ١٩٩٣.

وكتب البروفسور محمد عمر بشير عن أثر الحزب الشيوعي على الحركة العمالية قائلا: "لقد كان نفوذ الحزب الشيوعي على الحركة العمالية أكبر وأكثر رسوخا من أي مجموعة أخرى. . . ولم يقدم لها الحزب القيادة المقاتلة فحسب، بل وفر لها أيضا التوجه الأيديولوجي والسياسي الذي ميز الحركة العمالية عبر السنين ". (بشير، ص ١٩٤).

وشهد عام ١٩٤٧ تطورا هاما في تاريخ حستو. فقد أزيح زين العابدين عبد الوهاب عبد التام من المسؤولية السياسية وحل محله مجموعة منهم أحمد محمد خير وعبد القيوم محمد سعد وآدم أبو سنينة وحسن أبو جبل. ثم اختير عوض عبد الرازق بعد عودته من مصر مسؤولاً سياسيا. واحتل المنصب من أغسطس ١٩٤٧ إلى فبراير ١٩٤٨. ولخص عبد الخالق محجوب ذلك التغيير قائلا: «إن تكوين حستو كان يمكن أن يؤدى إلى نتائج أبعد مدى وأوسع شمولا، لولا أن قيادتها في ذلك الحين وضعت الحزب كجناح يساري في نطاق الأحزاب الوطنية وظل وجهها خافيا على الجماهير».

وكتب عبد الخالق في تقييم أداء تلك القيادة يقول إنها حررت الحزب من نفوذ القيود القديمة التقليدية وسلك طريقه المستقل في تنظيم الجماهير وارتبط مباشرة بالطبقة العاملة. كما تم وضع دستور للحزب ويشمل على النضال ضدّ الاستعمار وحق الشعب في تقرير مصيره. وصدرت أول منشورات مطبوعة في السودان. ووضعت لائحة تحدد العلاقة بين الأفراد والهيئات لتحل محل العلاقات الشخصية. واختتم تقييمه قائلا: «إن اللجنة المركزية الجديدة وضعت الأساس لقيام حزب ولتطوره» (لمحات، ص ٤٦ ـ ٤٨). ولهذا التقييم أهميته، لأن هذه المجموعة هي التي تم استبدالها عام ١٩٤٩ وتولى منها عبد الخالق القيادة، مما يعطي التقيم وزنا.

ولم يعن ذلك التحول أن القيادة الجديدة أكثر ماركسية في توجهها من القيادة السابقة، ولكنها أكثر ثورية وأكثر إحساسا بأهمية

استقلال التنظيم. فعندما انفجرت معركة الجمعية التشريعية، كانت هناك دماء جديدة في قيادة حستو.

(ب) معركة الجمعية التشريعية : ١٩٤٨

انفجرت معركة كبرى عام ١٩٤٨ ضدّ الجمعية التشريعية. فقد أدركت الإدارة البريطانية أن المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي كونته عام ١٩٤٣ كان فاشلا. فأرادت استبداله بمؤسسة دستورية تمتص الطموحات الوطنية التي انفجرت بعد الحرب، وتضم الأحزاب الاتحادية وتنهي عزل الجنوب عن الشمال. فأعلنت عن تكوين جمعية تشريعية لكل السودان. فقبل حزب الأمة المشاركة فيها تمشيا مع سياسته الداعية للتعاون مع المؤسسات البريطانية. وقال الأستاذ عبد الرحمن علي طه في تبرير ذلك الموقف بأنهم قبلوا العمل في الجمعية "ليتخذوا منها هيئة دستورية تمكنهم من مواجهة الإنجليز في الداخل، ومن الاتصال بدولتي الحكم الثنائي وبهيئة الأمم المتحدة إذا دعا الحال " (السودان للسودانيين، ١٩٩١، ط.ث.. تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه). وذكر السيد عبد الرحمن المهدي في مذكراته أنهم اشتركوا في

الجمعية التشريعية لأنها فرصة لتدريب السودانيين على أساليب الحكم. ولكنه اعترف فيما بعد أن دستورها كان "ناقصاً وسلطاتها مبتورة" وأن فريقا كبيرا من السودانيين قاطعها. (جهاد في سبيل الاستقلال).

وكان للأشقاء رأي في البداية يقول: ' لندخلها ونعدلها من الداخل ' وأعلنوه في افتتاحية جريدة الأشقاء في يونيو ١٩٤٨. ولكن معارضة الأحزاب الاتحادية الأخرى وانفجار الحركة الشعبية ضدّ الجمعية وموقف مصر المعارض، جعل الأشقاء يغيرون رأيهم ويعلنون على لسان زعيم الحزب إسماعيل الأزهري الذي قال: "لن ندخلها حتى ولو جاءت كاملة مبرأة من كل عيب ". وكان لانحياز الأشقاء بنفوذهم الجماهيري إلى قوى المعارضة أثره الفعال. فقاطعت كل القوى السياسية الجمعية ما عدا حزب الأمة وحلفاؤه.

وانفجرت في صيف ١٩٤٨ حركة شعبية واسعة ضدّ الجمعية التشريعية، بقيادة الأحزاب الاتحادية، شاركت فيها المنظمات العمالية والطلابية. وكان نفوذ حستو في قيادة تلك الحركة كبيرا. فأصدرت أول بيان في صيف عام ١٩٤٨ وضّحت فيه طبيعة الجمعية كمؤسسة استعمارية، ودعت الجماهير للكفاح ضدها، ونظمت أول مظاهرة تعلن سقوط الجمعية التشريعية من نادى الاتحاديين في أم درمان، وتصدت كوادره لقيادتها وقيادة المظاهرات اللاحقة ورفع شعارات حادة معادية للاستعمار. لقد حول الشيوعيون المقاطعة إلى حركة إيجابية ضدّ الوجود الاستعماري كله وإلى مشاركة نشطة للتعبير عن تلك المقاطعة. ونظمت الأحزاب الاتحادية ثلاث ليال سياسية في الخرطوم

والخرطوم بحري وأم درمان. وشارك اتحاد كلية الخرطوم الجامعية في تلك الليالي بمندوبين من اللجنة التنفيذية. وانبثقت عن تلك الليالي ثلاث مظاهرات، وتصدت لها الشرطة، واعتقلت مجموعة من قادة الأحزاب من بينهم أعضاء اتحاد الطلاب وهم حسين ونى ومحمد عمر بشير وخالدة زاهر وثلاثتهم من أعضاء حستو.

وخرجت مظاهرات في مدن السودان الأخرى، وكانت أعنفها المظاهرات التي سيرها العمال في عطبرة، مما دفع بالإدارة البريطانية إلى استعمال السلاح الناري. واستشهد خمسة مواطنين من بينهم ثلاثة عمال وهم قرشي الطيب وحسن دياب وعبد الوهاب حسن مالك، وثلاثتهم من أعضاء حستو. واعتقل قاسم أمين وعبد القادر سالم وحكم عليهما بالسجن عامين. وتواصلت المظاهرات والليالي السياسية والمقالات الصحفية ضدّ الجمعية التشريعية. وكان المتظاهرون يطالبون بالثورة ويدعون القيادات التقليدية لاتخاذ مواقف حاسمة والاستعداد لدخول السجن. وشهد يوم افتتاح الجمعية في الخامس عشر من ديسمبر ١٩٤٨ مظاهرات عنيفة واعتقالات. واستعملت الشرطة الرصاص واستشهد عدد من المواطنين. وولدت الجمعية ميتة، وانحصر حزب الأمة بين جدرانها ومداولاتها.

وأصبح عام ١٩٤٨ عاما حاسما في مجرى الحركة الوطنية السودانية. كتب عبد الخالق محجوب عن تلك الفترة يقول: ' في كل هذه المعارك قاد أعضاء الحزب الشيوعي السوداني الجماهير بجرأة لم تعهد من قبل في الحركة الوطنية الحديثة بالسودان. و لا يستطيع المؤرخ المنصف إلا أن يقرر أن حركة مقاطعة الجمعية

التشريعية والنضال الذي نشب خلال تلك المعارك، تم بمبادرة من أعضاء الحزب الشيوعي الذين برزوا في جبهة الكفاح التي أقيمت باقتراح من الحزب الشيوعي ". وجاء تقرير السكرتير الإداري البريطاني بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٤٩ مؤكدا ما ذهب إليه عبد الخالق، حيث قال إن حزب حستو ظل يصدر كتبا من وقت لآخر كلها معادية للحكومة وموجهة ضدّ سياساتها، وضدّ أي إجراء تتخذه، وتدعو الجماهير على وجه الخصوص إلى مقاطعة الجمعية التشريعية والتظاهر ضدها وضدّ إجراءات البوليس. (نشرت جريدة الميدان نص التقرير)

خرجت حستو من معركة الجمعية التشريعية بوضع جديد، ولكن ما زال الطريق أمامها طويلا. فأغلب الجماهير التي خرجت في المظاهرات كانت جماهير الأحزاب الاتحادية، ولكن القيادة الفعّالة كانت من حستو. فأصبح لها قيادات ذات تمرس في العمل الجماهيري، أما جماهير حستو فكانوا محصورين وسط العمال والطلبة. ولكن الوضع السياسي في البلاد لن يوفر كل عام أزمة بنفس حدة أزمة الجمعية التشريعية تمكن كوادر حستو من ممارسة قدراتهم القيادية. فما إن هدأت الأوضاع حتى عادت الحياة إلى مجراها الطبيعي.

ولخص عبد الخالق محجوب الوضع في حستو بعد المعركة قائلا: "إن الانتصارات الأولية جعلتنا نستند دائماً إلى النتائج العامة للنظرية الماركسية، ونهمل جانب دراسة خصائص شعبنا وظروفه وأن نضع في اعتبارنا التجربة السودانية الخاصة، وبهذا ظهر وسطنا اتجاه لإهمال الدراسة الواقعية والاعتماد على النتائج

الماركسية العامة ومحاولة تطبيقها بشكل أعمى ودون دراسة موضوعية لما يجري حولنا" . (لمحات، ص).

(ج) سنوات التأسيس:
المرحلة الثانية: ١٩٤٨ ـــ ١٩٥٢

إنحسر المدّ الثوري الذي تفجر عام ١٩٤٨، واتخذ الصراع أساليب اختلفت من حزب لآخر. فواصل حزب الأمة نشاطه من داخل الجمعية التشريعية في تعاون مع الإدارة البريطانية، كما واصل موقفه المعادى لمصر. وأدرك حزب الأمة والإدارة البريطانية ضعف الجمعية التشريعية. فبرزت الحاجة إلى تعديل دستورها وإعطائها صلاحيات أكبر حتى يمكن أن ينضم إليها الختمية والاتحاديون. فتكونت لجنة لتعديل الدستور برئاسة القاضي استانلى بيكر وعضوية بريطاني وثلاثة سودانيين. وهكذا وصل السودانيون إلى عضوية هيئة دستورية لها مكان رفيع.

ثم بدأ حزب الأمة في طرح موضوع الحكم الذاتي بشكل أكثر حدّة، فأعطى بذلك شعار "السودان للسودانيين " معنى جديدا

وانتقل به من شعار لمناوأة مصر إلى شعار يعبر عن الاستقلال تعبيرا حقيقيا. ولكن ظل منهجه محصورا في إطار الجمعية التشريعية والمفاوضات الفوقية. فتقدم في إبريل ١٩٤٩ باقتراح للجمعية التشريعية لإعطاء السودان الحكم الذاتي في أو قبل ديسمبر ١٩٥٦. وفى ديسمبر ١٩٥٠ تقدم باقتراح آخر يطالب الجمعية بمنح السودان الحكم الذاتي قبل انتهاء الدورة الثانية للجمعية، ورغم فوز الاقتراح بصوت واحد إلا أن الحاكم العام البريطاني رفضه بحجة ضعف أغلبيته. ولم يدرك حزب الأمة بعد أن الاستعمار لن يخرج طواعية، بل لا بدّ أن يحمل على ذلك حملا، وأن العمل الفوقي له حدود معلومة.

وفى نوفمبر ١٩٥١ حلّت الجمعية. وبدأ حزب الأمة يفكر في إعادة صياغة علاقته مع الإدارة البريطانية، وبدأ يتجه نحو مصر بعد أن أدرك أنها عنصر أساسي في السياسة السودانية، بالذات عندما قامت حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٥٠ بإلغاء اتفاقية الحكم الثنائي ومعاهدة ١٩٣٦. مما حدا بالجمعية لمناقشة تقرير لجنة استانلى بيكر وإرساله إلى دولتي الحكم الثنائي لإبداء الرأي فيه. فأصبحت مهمة حزب الأمة ــ كما عبر عن ذلك الأستاذ عبد الرحمن علي طه ـ الاتصال بالدولتين واستعجالهما للتصديق على الدستور. فما زال الحزب محصورا في إطار العمل الفوقي. وأدركت الفئات الحاكمة في مصر من جانبها أن حزب الأمة عنصر هام في السياسة السودانية، ومن الأفضل لها أن تفتح معه قنوات ولا تظل أسيرة العلاقة مع الأحزاب الاتحادية وحدها. فدعت حكومة نجيب الهلالي وفدا من حزب الأمة لزيارة مصر في مايو ١٩٥٢. وهكذا بدأ حزب الأمة يتعامل مع دولتي الحكم الثنائي، ولكن بقي منهجه

في التعامل معهما فوقيا ولم يكن له وجود محسوس في الشارع السياسي المستنير.

أما حزب الأشقاء والاتحاديون بشكل عام فقد انحصر نشاطهم في مقاطعة كل مؤسسات الإدارة البريطانية، كما ازداد ارتباطهم بالقوى الحاكمة في مصر. ولخصت جريدة المؤتمر موقف الأشقاء في افتتاحيتها في نوفمبر ١٩٤٩ قائلة إن تعديل قانون الجمعية التشريعية يزيد الأمر سوءا، وإن النظام الإنجليزي ـ المصري لن ينتهي إلا إذا حزم الناس أمرهم على مقاطعته. ثم أكدت أن المؤسسات التي يقيمها الاستعمار والتعديلات التي يزمع إدخالها تهدف إلى إطالة بقائه.

ويبدو أن الأشقاء خرجوا من معركة الجمعية بدون رؤى نضالية يخوضون بها معاركهم ضدّ الاستعمار البريطاني. وانصب أكثر جهدهم في الاتصال بالأحزاب المصرية. ورغم نفوذهم الجماهيري الكبير في المدن، إلا أنهم لم يستغلوه في عمل جماهيري واسع. فعندما دعت الحكومة المصرية الأحزاب السودانية كان الأشقاء والأحزاب الاتحادية هناك. لقد اعتمدت الأحزاب الكبيرة على العمل الفوقي، فكان شدّ الرحال إلى القاهرة يتمشى مع ذلك المنهج. إن التأكيد على المنهج الفوقي للأحزاب في الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ مهم لتوضيح الفرق بينه وبين المنهج الذي سارت عليه حستو.

وهكذا شهد صيف عام ١٩٥٢ وجود الأحزاب السودانية الكبيرة في القاهرة لتناقش مستقبل السودان في أروقة السياسة المصرية وأحزابها. وكان من الطبيعي أن يقود عملهم الفوقي إلى

شدّهم الرحال إلى القاهرة في سعيهم لعمل فوقي آخر. فماذا كان دور حستو في السياسة السودانية خلال السنوات التي امتدت من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢؟

سار نشاط حستو في اتجاهين داخلي وجماهيري. وبما أن هذه الفترة لهل أهمية بالنسبة لمستقبل حستو، فقد أولاها عبد الخالق اهتماما خاصا في لمحات (ص ٥٩ ـ ٨٣). شهدت حستو صراعات داخلية، هي امتداد للصراعات التي شهدتها منذ تأسيسها. ولكنها كانت صراعات عابرة إذا ما قورنت بالصراعات التي شهدها الحزب الشيوعي فيما بعد. فلم يكن للصراع أبعاد إيديولوجية معقدة، فقد كان الصراع السياسي وطنيا في جوهره يدور حول الموقف من الاستعمار. كما كانت حستو تسعى لتأكيد استقلالها التنظيمي عن الأحزاب الأخرى. ولا تحتاج هذه القضايا إلى تعمق في الماركسية، بقدر ما تحتاج إلى تجذّر في الحركة السياسية السودانية.

تغيرت قيادة حستو ثلاث مرات في الفترة من ١٩٤٦ و ١٩٤٩. وكانت الفوارق الإيديولوجية بين حستو والأحزاب الأخرى ضئيلة، و تتجه أساسا نحو تحويل الحزب نحو المنهج الماركسي ونحو استقلال الحزب تنظيميا. وصاحب ذلك التوجه نجاحات واخفاقات.

جاء تغيير القيادة عام ١٩٤٧ لمواجهة التحديات التي فرضها إعلان الإدارة البريطانية لتكوين الجمعية التشريعية. وأفرزت معارك الجمعية التشريعية وضعا جديدا. وفى هذا الصدد كتب التجاني الطيب أحد مؤسسي حستو يقول إن معارك الجمعية التشريعية كان

يمكن أن تحدث قفزة في وضع الحزب، ولكن أسلوب ومنهج عمل اللجنة المركزية بقيادة عوض عبد الرازق لم يكن مساعدا، وعاد الاتجاه الذي تمت هزيمته عام ١٩٤٧. وهو منهج لا يخرج مضمونه عن الوقوع تحت تأثير الرأسمالية الوطنية وتقييد نشاط الحزب المستقل بحدودها. وأضاف أيضا ضيق العمل القيادي وغياب الديمقراطية في الحزب ككل، وانحصرت العلاقة بين اللجنة المركزية والمستويات التنظيمية الدنيا في إصدار القرارات وتنفيذها، كما لا تناقش قرارات اللجنة المركزية ناهيك عن انتقادها. وشاعت العلاقة العائلية في التنظيم، وضرب باللائحة عرض الحائط. وضعفت صلات الحزب بالطبقة العاملة والجماهير، واختفى دوره المستقل. (مجلة الشيوعي، العدد ١٥٠)

وأدى ذلك الوضع الذي اكتنفته أزمة داخلية، إلى عقد ثلاثة مؤتمرات متتالية في ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، وهي المرة الوحيدة التي تعقد فيها مؤتمرات حزبية بتلك الكثافة. انعقد المؤتمر التداولي عام ١٩٤٩. واهتم أساسا بالعمل التنظيمي. فأدان السياسة التي انتهجها سكرتير الحزب عوض عبد الرازق. وعدّلت لائحة الحزب لتنهى ما سمي الانحلال التنظيمي والعلاقات الفردية. كما قرر إصدار صحيفة للحزب سميت "اللواء الأحمر" استلهاما لجمعية اللواء الأبيض التي قادت ثورة ١٩٢٤، وصدر منها العدد الأول في آخر عام ١٩٥٠. واتخذ المؤتمر إجراءات تنظيمية داخلية أخرى. وتم بعد المؤتمر اختيار قيادات الحزب. كان المؤتمر نقطة تحول هامة نحو تحويل حستو إلى حزب حديث. كما دشّنت قيادة عبد الخالق محجوب للحزب التي استمرت حتى استشهاده عام ١٩٧١.

وبرزت الحاجة بعد المؤتمر التداولي لعقد مؤتمر منظم للحزب. فانعقد المؤتمر الأول في أكتوبر ١٩٥٠. وناقش المؤتمر قضايا سياسية وفكرية وتنظيمية. وأدخل تعديلات في اللائحة. ولأول مرة في تاريخ الحزب تنتخب اللجنة المركزية بعد أن كانت عضويتها تتم بالتصعيد.

أدت التطورات التي أفرزها المؤتمر التداولي والمؤتمر الأول إلى صراع داخلي في حستو. وكان الصراع ينذر بارتباك ثم انقسام في الحزب وهو لمّا يزل في سنوات تكوينه الأولى. فانعقد المؤتمر الثاني ليحسم ذلك الصراع. وأكد المؤتمر على ثلاث قضايا: دراسة النظرية مرتبطة بالواقع ـ استقلال الحزب ـ ترسيخ المفهوم السليم للتحالف مع الرأسمالية الوطنية. كما أكّد المؤتمر رفضه للمنهج الذي كان يتبناه عوض عبد الرازق، وخرج مهزوما من المؤتمر. ولكن انتخب أحد جماعته وهو حسن سلامة في اللجنة المركزية حتى لا تكون تلك المجموعة بعيدة من مركز صنع القرار. ورغم قصر الفترة التي قضاها عوض عبد الرازق في قيادة الحزب، إلا أنها كانت فترة لها دورها. ولكن أغفل ذلك الدور تماما، مثلما أغفلت الكتابات السوفيتية دور تروتسكى في الثورة البلشفية وقد كان أحد نجومها الساطعة. وبعد المؤتمر خرجت تلك المجموعة من الحزب، وأطلق عليهم اسم المنشفيك، وهو ظل آخر من الظلال السوفيتية. كما لم يخل الصراع من مرارات نفثتها روح الشباب، فقد كانت كل قيادات الحزب في العشرين من عمرهم. فكان الاختلاف في الرؤى يعني مروقا وخيانة وهجرا للسفينة وهي تصارع الأنواء، وهو قطعا ليس كذلك. (راجع تقييم عبد الخالق للمؤتمر في لمحات ص ٤٩ وما بعدها)

لقد كان ذلك التأسيس والصراع يدور داخل الحزب في الوقت الذي كان يواصل نشاطه الجماهيري. وسار النشاط الجماهيري في اتجاهين هما تنظيم الفئات الاجتماعية و الثاني النزول إلي الشارع، وكلاهما يفضيان إلي طريق واحد وهو مصادمة الإدارة الاستعمارية.

اهتمت حستو منذ تكوينها بالطبقة العاملة. ويعود لها الفضل في إعطاء العمال وزنهم الاجتماعي وإبراز قوتهم في الصراع الاجتماعي. وعلى الرغم من أن انتماء العمال السياسي يقع في دائرة الأحزاب البرجوازية، إلا أن عناصر حستو هم الذين تولوا قيادتهم في الصراع النقابي. وعندما أصبح العمال قوة مؤثرة في الصراع السياسي التفتت إليهم الأحزاب الأخرى.

اكتنف نشاط حستو وسط العمال، وكذلك الحركة الشيوعية عامة، تعقيدات. فالنقابات تنظيمات ديمقراطية تضم مختلف الاتجاهات السياسية، وتعمل على تحسين وضع عضويتها في إطار الوضع السياسي القائم. أما الأحزاب فهي تنظيمات طبقية تعمل على الاستيلاء على السلطة لتغيير الوضع القائم. وقد تصدى لينين في كتابه "ما العمل؟" إلى ضرورة التمييز بين العمل النقابي والحزبي، لأن احتواء الحزب للنقابة يجردها من ديمقراطيتها، كما أن تحول العمل الحزبي إلى نشاط نقابي يضعفه إيديولوجيا. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي حاول جاهدا أن يميز بين النشاط الحزبي والنقابي إلا أن ذلك التمييز لم يترسّخ لدى بعض أعضائه حتى القياديين منهم. ففي عام ١٩٧٠ طالب بعض أولئك القياديين بتدخل السلطة لتحويل قيادات النقابات إلى يدّ العناصر

الديمقراطية. فانبرت مجلة الشيوعي (العدد: ١٣٤) لدحر ذلك الاتجاه قائلة: إن تحرير الجماهير العاملة من نفوذ الطبقات الرجعية، لا يتم بقرار أدارى تصدره السلطة مهما كانت نوعية هذه السلطة، ولكنه يتم عن طريق الصراع الطبقي والنضال الصبور الذي يقوده الشيوعيون في تلك التنظيمات... إن التنظيمات الديمقراطية ليست أجهزة رسمية، بل أدوات شعبية في يدّ الجماهير ويجب أن تظل كذلك. وقد ناضل الحزب الشيوعي في كافة الظروف لتحافظ تلك التنظيمات على هذه الصفة. (سوف نتناول المقال بالتفصيل في الفصل التاسع).

وبدأت التنظيمات العمالية ذات طابع مطلبي، ولكن تكشف لهم أن مطالبهم تصطدم بالإدارة البريطانية. وبما أن الإدارة البريطانية هي المخدم الوحيد فقد سهل المزج بين النضال المطلبي والنضال الوطني، وكان نقطة تحول هامة في تاريخ الحركة العمالية. وعبر القائد العمالي قاسم أمين عن ذلك التحول قائلا:
إنه أصبح جليا للعمال إذا أرادوا أن يحققوا أجورا عالية وأن يخفضوا ساعات العمل يجب عليهم أن يوجهوا نضالهم أولا وقبل كل شيء ضدّ السلطة السياسية الاستعمارية.

كانت معركة العمال الرئيسية بعد معارك الجمعية التشريعية هي تكوين النقابات. وابتدر عمال السكة الحديد المعركة. وتكونت نقابتهم عام ١٩٤٩ لتحل محل هيئة شؤون العمال، فكانت أول تنظيم نقابي في تاريخ السودان. وكتب التجاني الطيب عن تلك المعركة بأنها: "انتصار تاريخي هو الأول من نوعه في تاريخ

السودان منذ هزيمة كرري نهاية القرن الماضي إذ انتزع عمال السكك الحديد عنوة حق التنظيم النقابي لأنفسهم ولكل الطبقة العاملة وجميع العاملين بأجر ".(قضايا سودانية، العدد التاسع، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٢٠)

وأدى تكوين نقابة السكة الحديد وصدور قانون العمل والعمال عام ١٩٤٨ إلى تكوين العديد من النقابات العمالية. وانعقد أول مؤتمر عمالي في ديسمبر عام ١٩٥٠ وتمخض عنه تكوين الاتحاد العام لنقابات عمال السودان. وأصبح محمد السيد سلام رئيسا له والشفيع أحمد الشيخ سكرتيره وبقي يقوده حتى عام ١٩٧١.

وخاضت الحركة العمالية بقيادة الشيوعيين عدة معارك ضدّ الإدارة البريطانية. فعندما فصلت وزارة المعارف ١١٩ طالبا من مدرسة خور طقت الثانوية، خاض اتحاد العمال معركة من أجل إرجاعهم وهدد بالدخول في إضراب. ولكن تعقيدات العمل النقابي حالت دون تنفيذه. ولكن التهديد أرغم الوزارة على التراجع قليلا فخفضت عدد المفصولين.

وفى يونيو عام ١٩٥١ أضرب رجال الشرطة في العاصمة المثلثة احتجاجا على فصل بعض زملائهم. وانزعجت الإدارة البريطانية من ذلك الإضراب، لأن دخول رجال الأمن في المعترك الوطني ظاهرة فريدة بالنسبة لمستعمراتهم. وساند اتحاد العمال الإضراب، وخاطب الشفيع أحمد الشيخ جموع المضربين. فاعتقل الشفيع وحكم عليه بالسجن عامين. وكان قبلها قد فصل من عمله في السكة الحديد عام ١٩٥٠،وعمل لفترة في الري المصري في الخرطوم قبل أن يتفرغ للعمل في اتحاد العمال. كما اعتقل رئيس

الاتحاد أحمد السيد سلاّم وحكم عليه بالسجن لمدة عام.

وعلى الرغم من البطش، نظم الاتحاد في أغسطس ١٩٥١ إضرابا من أنجح الإضرابات في تاريخه. وكان الإضراب للمطالبة بزيادة ٧٥٪ في أجور كل العمال. وفى ديسمبر من نفس العام عدل الاتحاد دستوره ليشمل الأهداف الآتية:

(١) الهزيمة الفورية للاستعمار في السودان في كل أشكاله الاقتصادية والسياسية والإدارية والعسكرية.

(٢) إعطاء السودان حق تقرير المصير في جو خال من النفوذ الأجنبي.

(٣) توحيد السودانيين في جبهة متحدة تضم مجموعات سياسية وغيرها ذات أهداف تقترب من أهداف الاتحاد.

وكانت قضية الجلاء وحق تقرير المصير قد أصبحت من أهم شعارات الحركة الوطنية. ووجدت دعما من الحركة الوطنية المصرية. وكانت "حدتو" أكثر التنظيمات السياسية المصرية وضوحا في موقفها. فقد نادت جريدتها "الملايين " في عددها بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٥١ بالتحضير للكفاح المسلح لطرد قوات الاحتلال من وادي النيل، وربط الكفاح بين الوطنيين المصريين والسودانيين. وكانت حستو تدفع بالحركة العمالية السودانية لتتلاحم مع الحركة العمالية المصرية. فخاطبتهم في إحدى منشوراتها عام ١٩٥١ قائلة: "عليكم أن تمدوا أيديكم في نضالكم الشريف لجميع عمال العالم، خاصة عمال مصر حلفاءنا في النضال ضدّ المستعمر". وانتهى المنشور مناديا: "لأجل النضال المشترك مع

حلفائنا عمال مصر لأجل الكفاح المشترك لطرد العدو المشترك من وادي النيل".

وتبنى المؤتمر الثاني لاتحاد نقابات العمال قضية الجلاء وحق تقرير المصير. وبادر بالدعوة إلى قيام جبهة حول ذلك الشعار. فتكونت "الجبهة المتحدة لتحرير السودان"، وشارك فيها الاتحاديون والمزارعون وحستو واتحاد كلية الخرطوم الجامعية.

وخاض اتحاد العمال معركة كبرى حول الحريات. ففي الثامن من إبريل تم تنفيذ أول إضراب عام في تاريخ الحركة النقابية، عرف بإضراب الحريات. وطالب المضربون بإلغاء القوانين المقيدة للحريات، والتي تطورت فيما بعد إلى قانون النشاط الهدام وقانون الطوارئ. فانفتحت جبهة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية. ورغم أن الإضراب لم يشمل كل النقابات، إلا أنه استطاع بالحجم الذي نفذ أن يلجم من نوايا الإدارة البريطانية الرامية إلى ضرب الحركة النقابية وتوسيع الجمعية التشريعية لتشمل قوى سياسية أعرض تمنحها شرعية أكبر.

واهتمت حستو بالقوى الاجتماعية المؤثرة في الشارع السياسي وهم الطلبة. وارتبطت حستو منذ تأسيسها بالحركة الطلابية. وبعد معارك الجمعية التشريعية وحتى عام ١٩٥٢ قاد الطلاب الذين ينتمون لحستو حركة الطلبة في الكلية الجامعية والمدارس الثانوية. وكان كل الطلبة الذين سجنوا أو فصلوا من أعضاء حستو بلا استثناء.

في عام ١٩٤٩ تكونت لجنة جديدة لاتحاد الكلية الجامعية برئاسة مصطفى السيّد وسكرتارية محجوب محمد صالح (من أعضاء

حستو). وتكون في نفس العام مؤتمر الطلبة الذي يضم طلاب الكلية والمدارس الثانوية. وعندما منع مدير المعارف طلاب المدارس من الاشتراك فيه، أعلن اتحاد الكلية الجامعية الإضراب. ففصلت الإدارة مصطفى السّيد و محجوب محمد صالح والطاهر عبد الباسط (جميعهم من حستو).

وشارك الاتحاد في كل الليالي السياسية التي أقيمت في العاصمة. وفى آخر ليلة سياسية نظمت في أندية الخريجين في العاصمة المثلثة، أرسل الاتحاد مندوبين لإلقاء كلمات في الليالي الثلاث. وهاجمت الشرطة الليالي ومنعت المتحدثين من إلقاء كلماتهم. فخرجت مظاهرات في أعقاب ذلك. واعتقل مندوبا الاتحاد محمد عمر بشير وحسين ونى (من حستو) وحكم عليهما بالسجن أسبوعاً.

وشارك طلاب المدارس الثانوية بقيادة مؤتمر الطلبة في الحركة السياسية المعادية للحكم البريطاني. وما كان يمضي عام دون أن تقوم إحدى المدارس بإضراب أو مظاهرة. وكانت السلطة البريطانية تنزل عقوبات الفصل والإيقاف عليهم. ودفع بعضهم ثمنا غاليا إد انقطع تعليمهم، والبعض الآخر تلقفته المدرسة الأهلية أو الأحفاد فواصلوا تعليمهم تحت ظروف لا تخلو من مشقة.

وفى أواخر عام ١٩٥١ وجه اتحاد نقابات العمال نداء للمزارعين لتنظيم أنفسهم في اتحادات. وفجر النداء أكبر حركة لتنظيم المزارعين في المشاريع الزراعية الحديثة في الجزيرة والقاش والنيل الأبيض والمديرية الشمالية. وبادرت حستو بإرسال بعض كوادرها للتفرغ للعمل وسط المزارعين. ولعب أولئك المتفرغون

دورا هاما في تنظيم المزارعين في ظروف بالغة الصعوبة. وقد نشر الأستاذ كامل محجوب، وهو من الشيوعيين القياديين الذين تفرغوا للعمل في الجزيرة، مذكراته وضمنها وصفا لمشاق العمل في تلك المرحلة. وأعد عبد اللطيف البوني رسالته التي حصل بها على درجة الماجستير من جامعة الخرطوم عن حركة المزارعين. وكان من بين المتفرغين الأوائل ألج زولي سعيد الذي ذهب إلى منطقة القاش في شرق البلاد، واتخذ من مدينة أروما مركزاً له، حيث افتتح مكتبة ليغطى بها نشاطه ولتكون أيضا مصدر إشعاع ثقافي وبرز من بين المزارعين قيادات لعبت دورا بارزاً في الحركة السياسية السودانية وحركة المزارعين وحركة التنوير في الريف، منهم شيخ الأمين محمد الأمين وشيخ الخير أحمد ويوسف أحمد المصطفى وعوض الكريم أبو نخيلة وسيّد نايلاي والشيخ العبيد عامر.

وبعد تأميم مشروع الجزيرة عام ١٩٥٠ تصاعدت الحركة المطلبية في المشروع، التي لعب فيها كوادر حستو دورا نشطا. وكتب عبد الخالق محجوب في تقييم دور الشيوعيين وسط المزارعين يقول: " لقد كانت لحزبنا بين جماهير المزارعين منجزاته كما كانت له نقائصه. لقد استطاع الحزب الشيوعي السوداني أن ينظم البقاع المنتجة للقطن خاصة، في حركة متحدة من كل جماهير المزارعين بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية. ولقد استقرت هذه الحركة في ضمير الحياة السودانية، حتى أن غلاة الرجعيين لم يستطيعوا تجاهلها... ولكن أيضا كانت لحزبنا نقائصه... منها تقوية الاتجاهات النقابية المنحرفة. وساد الجمود لدى بعض العاملين في حزبنا وسط الجماهير. " (لمحات ص٦٥ ـ ٦٦).

وساهمت حستو في تأسيس أول تنظيم للشباب في السودان. ولعب الاتحاد دورا في النشاط المعادى للاستعمار. فكتبت المخابرات الحكومية في تقرير سرّي لها عام ١٩٤٩ تقول إن أكثر حركة شيوعية ذات أخطار كامنة في السودان هي حركة الشباب التي من أهدافها الكفاح لإحباط المشاريع الاستعمارية وضدّ أعوان الاستعمار والانتهازيين وتحرير السودان وتأسيس نظام ديمقراطي.

وتأسس أول تنظيم نسائي حديث في السودان بمبادرة من بعض الفتيات المتعلمات منهن نفيسة أحمد الأمين وفاطمة أحمد إبراهيم ونفيسة المليك وحاجة كاشف بدري وثريا الدرديري. ومما سهل لهن كسر ذلك الطوق الاجتماعي، أنهن ينتمين إلى أسر مرموقة. وفى عام ١٩٤٨ تأسس الاتحاد النسائي السوداني، وبدأ محدودا، ثم أصبح تنظيما له دور مؤثر بالنسبة للمرأة في السودان. فقد أسهم في كسر بعض القيود التي كانت تكبل خطى المرأة اجتماعيا، حتى تمكنت من الإسهام في العمل السياسي. ووجد التنظيم دعما من حستو.

وفى عام ١٩٥٠ تأسس أول تنظيم لأنصار السلام في السودان، وبادر بتوزيع نداء استكهولم الشهير. وقد خرجت حركة أنصار السلام من مآسي الحرب الباردة وويلاتها، وشاركت فيها قوى اجتماعية من مختلف أنحاء العالم ومختلف الاتجاهات ومن بعض الشخصيات العالمية ذات الوزن الكبير وعلى رأسهم الفيلسوف البريطاني بيرتراند رسل. ولكن احتضان الاتحاد السوفيتي لها واستغلال أهدافها النبيلة في الهجوم على المعسكر الرأسمالي ونواياه العدوانية حولها إلى معركة ساخنة في الحرب الباردة بين

المعسكرين. فواجهت الحركة هجوما واسعا على امتداد العالم الرأسمالي، حتى وصفها وزير خارجية أمريكا بأنها خدعة سوفيتية. ولكن حركة السلام في السودان ارتبطت بالصراع ضدّ الاستعمار وبتوجيه الرأي العام نحو سياسة معادية له وللأحلاف العسكرية التي ينوي إقامتها في أنحاء العالم. وقال عبد الخالق في تقييمه لها إنها "كانت ذات أثر ملحوظ في اتجاه الرأي العام في السياسة الخارجية، ذلك الاتجاه الذي فرض نفسه عند إعلان الاستقلال وأصبح غلاة الرجعيين لا يتجرأون حتى اليوم على ربط البلاد بالأحلاف العسكرية علناً" (لمحات، ص ٦٧).

كانت الحركة العمالية وحركة الطلبة والمزارعين والشباب والنساء وأنصار السلام، حركات جماهيرية حرّكت الشارع السياسي حراكا لم يهدأ له جنب. ورغم انحصارها في مناطق الوعي، إلا أنها هدّت من قوة الاستعمار البريطاني في السودان، وأخرجت الصراع ضدّه من حيّز المفاوضات والعمل الفوقي إلى النشاط السياسي العريض، وجعلت بقاءه في البلاد تحفه صعاب. وأدركت الإدارة البريطانية خطورة تلك الحركات فبطشت بها. كتب عبد الخالق محجوب في هذا الصدد يقول: "لقد أحس الاستعماريون بخطورة تطور الحركة الجماهيرية فسلكوا سبيل البطش بالتقدميين. فسنوا القوانين الرجعية وحلّوا منظمة أنصار السلام وجعلوا من مصادرة حرية الأفراد والجماعات والصحف قاعدة لهم. وبدأوا عام ١٩٥١ يعدون العدة لحل اتحاد نقابات العمال" (لمحات ص ٧٠).

فأصبح حزب حستو يواجه البطش الاستعماري، ويواجه العمل

في السرية. وهاتان مشكلتان قد تدخلانه في نفق ما لم يجد منهما مخرجا. فبدأ العمل في إطار الجبهات العريضة. وظل يعمل في إطار هذا المنهج طوال نصف قرن صعودا وهبوطا بنجاح وإخفاق. فتكونت الجبهة المتحدة لتحرير السودان. ولكنها لم تعد أن تكون تجميعا للمنظمات التي تدور في فلك حستو وواجهة للعمل العلني، مما جعلها محدودة الفعالية. ثم دخل حزب حستو الجبهة الاستقلالية مع حزب الأمة والجماعات الداعية للاستقلال بعد أن اندمجت الأحزاب الداعية للاتحاد مع مصر. وكانت حجة حستو أنها سوف تتحالف مع أي جهة في سبيل استقلال السودان. والحجة ضعيفة، ولا تعدو كونها محاولة للبحث عن صيغة لعمل مشترك في أروقة الأحزاب السودانية. والسؤال الذي يبرز هنا هو لماذا لم تتحالف حستو مع الأحزاب الاتحادية، أو لماذا لم تتحالف معها تلك الأحزاب؟

دان وضع الأحزاب السياسية عام ١٩٥٢ كالآتي:

(١) حزب الأمة يعمل من خلال المؤسسات الدستورية التي أقامها البريطانيون في السودان. وبدأ منذ عام ١٩٥٠ يرفع شعار الاستقلال بحدّة، مما أدى إلى بعض التباعد بينه وبين الإدارة البريطانية، فأخذ يقترب من مصر بعد أن أدرك دورها في السياسة السودانية. وبدأ يفتح قنوات وصل مع القيادات السياسية المصرية، ومع أغلب جماهيره في مناطق القطاع التقليدي.

(٢) الأحزاب الاتحادية موزعة، وأقواها الأشقاء. ويستمدون نفوذهم من جماهير المدن والطريقة الختمية والتعاون مع مصر. ولم يعتمدوا في نشاطهم السياسي كثيرا على جماهيرهم وإنما على

العمل الفوقي والاتصال بالساسة في مصر. وعندما ألغى حزب الوفد اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ تحرك المسرح السياسي، وخف الاتحاديون إلى مصر. وكان من ضعف الأحزاب الاتحادية تشتتهم إلى عدة منابر رغم تقارب أهدافهم السياسية.

(٣) حستو حزب صغير، ولكنه عمل على تأسيس منظمات جماهيرية للعمال والطلاب والشباب والمزارعين والنساء، وحرك الشارع السياسي في مناطق الوعي ضدّ الإدارة البريطانية، ولم تكن له صلات فوقية مع الساسة في السودان وفى مصر ولا مع الإدارة البريطانية.

في هذا الجو انفجرت الثورة المصرية في يوليو ١٩٥٢، وكانت نقطة تحول هامة في سياسة المنطقة. فماذا كان أثرها على مجرى السياسة السودانية وعلى حزب حستو؟

الفصل الثالث

سنوات التأسيس:
المرحلة الثانية: ١٩٥٢ ــ ١٩٥٥

حستو ـ الجبهة المعادية للاستعمار ـ الحكم الذاتي

في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استولى الضباط الأحرار على السلطة في مصر. فظهرت قوة سياسية جديدة أدت إلى تغيير حاسم في موازين القوى. ووضعت قيادة الثورة قضية السودان في قمة أجنده عملها السياسي. فقد كانت الحركة السياسية السودانية تتصاعد بدرجة ما عاد في استطاعة القيادات السياسية المصرية تجاهلها. وجاء الضباط الأحرار يحملون موقفا معاديا للاستعمار. كما كانوا يريدون الوصول إلى حل لقضية السودان حتى يزيحوها عن طريقهم ويتفرغوا لقضية الجلاء عن مصر دون أن تتعقد بالقضية السودانية. ومما ساعد على تنسيق خطى القيادة المصرية الجديدة، أن اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة كان متعاطفا مع القضية السودانية بحكم جذوره ونشأته السودانية وارتباطه في السابق مع بعض السياسيين السودانيين.

وبدأت القيادة المصرية التفاوض فورا مع القيادات السياسية

السودانية التي تصادف وجودها في مصر عند استلام الضباط الأحرار للسلطة. فتم الاتفاق مع حزب الأمة على إعطاء السودان حق تقرير المصير في حرية تامة. أما بالنسبة للأحزاب الاتحادية، فكانت المهمة الأولى توحيدها حتى يصبح لها وزن. فتكوّن منها في نوفمبر الحزب الوطني الاتحادي. ووافق على إعطاء السودان حق تقرير المصير. فوجدت الحكومة البريطانية نفسها محاصرة بإجماع الأحزاب السودانية وبموقف الحكومة المصرية، فوقّعت على اتفاقية القاهرة في فبراير ١٩٥٣.

ونصت الاتفاقية على منح السودان حق تقرير المصير على أن يسبق ذلك فترة حكم ذاتي لا تزيد عن ثلاث سنوات يتم خلالها تصفية الحكم الثنائي، ويبقى خلالها الحاكم العام في منصبه رمزا للسيادة ومعه لجنة دولية خماسية. كما نصّت على تكوين ثلاث لجان، لجنة للانتخابات وثانية للسودنة وثالثة للخدمة المدنية. ويتم جلاء القوات الأجنبية في نهاية الفترة الانتقالية. لقد حصل السودان بتلك الاتفاقية على استقلاله، ولم يبق أمامه إلا اجتياز فترة الحكم الذاتي ليصبح الاستقلال كاملا.

وواجهت الاتفاقية معارضة من بعض القوى السياسية. معارضتها جماعة من الأشقاء جناح محمد نور الدين. ورفض أحمد خير الانضمام إلى الوطني الاتحادي وعارض أيضا الاتفاقية باعتبارها خدعة انصرافية وأن الطريق إلى الحرية هو طريق الكفاح لا المعاهدات، وأن الإنجليز لا يحترمون ميثاقا. وعندما لم يجد رأيه استجابة انسحب واعتزل العمل السياسي لفترة طويلة. أما القيادات الجنوبية فلم يشركوا أصلا في المفاوضات، وأصبحت

الحركة السياسة في الجنوب عرضة للمناورات من جانب الأحزاب الشمالية وبالذات الاتحاديين، ومن جانب المصريين والبريطانيين.

فماذا كان موقف حزب حستو من تلك الأحداث التي تتابعت بسرعة؟ عارضت الحركة الشيوعية العالمية استيلاء الضباط الأحرار على السلطة باعتبارهم صنيعة أمريكية، وسارت الأحزاب الشيوعية العربية في الركب، ماعدا حَـدَتُو التي أيدت الحركة. وشارك بعض كوادرها في العملية الانقلابية، بل كان لبعضهم مواقف حاسمة في لحظات الانقلاب الحرجة. وكانت حستو الحزب الشيوعي الثاني في المنطقة الذي أيّد الحركة، فلم يكن لحزب حستو صلة بالحركة الشيوعية العالمية مما مكنه من اتخاذ ذلك الموقف المستقل وإن لم يخل من تبعية لموقف حَـدَتُو، فلا شك أنها تأثرت بموقفها. ولكن حستو لم تدع إلى القاهرة مع الأحزاب السودانية الأخرى، رغم دعوة أحزاب لا تدانيه في أثرها على الحركة السياسية السودانية. لذلك لم يكن لحستو دور في المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقية القاهرة.

وكانت حَـدَتُو قد دخلت في صراع مع النظام في مصر منذ سبتمبر ١٩٥٢ بعد إعدام العاملين خميس والبقري، وانتهى الصراع بالقطيعة. وبدأت حستو أيضا في انتقاد النظام. في نفس الوقت تم توقيع اتفاقية القاهرة. ولكن حزب حستو الذي صادم الاستعمار بضراوة وكان يسيطر على جانب كبير من الشارع السياسي، لم يدرك الدور الذي يمكن أن تلعبه التحركات الفوقية، كما لم يدرك التغيير الذي أحدثته الثورة المصرية. فعارض الاتفاقية وتبعه اتحاد العمال في تلك المعارضة. وأعدت قيادة حستو رأيها في الاتفاقية

في كتيب بعنوان " الاتفاقية في الميزان" وصدر باسم قاسم أمين الزعيم العمالي وأحد قادة حستو للإفادة من فرص العلنية. ويقول النقد الذي انبنى عليه الرفض إن الحركة الجماهيرية كانت تطالب بالجلاء الناجز للمستعمرين وبحق الشعب في تقرير مصيره وبناء سودان حر ديمقراطي. ولكن الاتفاقية لم تحقق هذا المطلب الشعبي بل أجّلته إلى ثلاث سنوات، ووضعت قيودا عدة على حرية الشعب، كما أعطت الحاكم البريطاني سلطات خطرة ليستغلها في تقوية النفوذ البريطاني والضغط على البرلمان.

وأدى ذلك الرفض إلى عزلة حزب حستو أمام الشعور الوطني الطاغي، وإلى نقد اتحاد العمال واتهامه بالسير في ركب الحزب الشيوعي وليس تنظيما يعبر عن رغبة جماهيره. وأدرك الحزب خطأ ذلك الموقف، وقام بتصحيحه في غضون أسبوع. فعقدت اللجنة المركزية اجتماعا في نفس شهر مارس.

وكتب عبد الخالق محجوب يقول إن الحزب أخطأ في تقييمه للاتفاقية في ذلك الوقت لأنه نظر إليها من زاوية واحدة، نظر إلى مزالقها التي قد يستغلها المستعمر، وإلى كونها مناورة للمستعمرين ليخلقوا وضعا شرعيا في البلاد لاستمرار نفوذهم، ولم ينظر إليها باعتبارها نتاجا من نتائج الكفاح الشعبي الذي كان يمكن أن يثمر أوفر منها لو تقيدت أحزاب الطبقة الوسطى بحلفها في الجبهة المتحدة لتحرير السودان. ولكن هذا لا يمنع أن المستعمرين تحت ضغط الحركة الجماهيرية اضطروا للتراجع وأن الاتفاقية يمكن استغلالها لصالح الشعب السوداني ". (لمحات ص ٨١).

دخلت حستو بعد عام ١٩٥٢ في مرحلة جديدة من تاريخ السودان. انتقلت من الصراع ضدّ الاستعمار الأجنبي إلى العمل في إطار السودان المتوجه نحو الاستقلال، وانتقلت إلى الصراع مع القوى السياسية السودانية. ودخلت ذلك المعترك وفي النفس مرارات. لقد صادمت حستو الاستعمار صداما لا هوادة فيه، وتعرض أعضاؤها للسجن والتشريد أكثر من أي حزب آخر، ثم استبعدت تماما من المفاوضات التي انتهت بتوقيع الاتفاقية. ولعلهم قد توهّموا أن خروج الاستعمار لابد أن يكون بمعركة ضارية وليس باتفاق يبرم في القاهرة، وغاب عنهم أنهم ساهموا في رضوخ الاستعمار بتوقيع تلك الاتفاقية وذلك بإرهاقه وعزله في الشارع السياسي المستنير. وأدرك قادة حستو أنهم الآن أصبحوا يتعاملون مع قوى سياسية وطنية لها تاريخها ولها جماهيرها وليسوا حكاما أجانب.

وفي مارس ١٩٥٣ اجتمعت اللجنة المركزية لتواجه تلك المستجدات السياسية. والاجتماع من المعالم البارزة في تاريخ الحركة الشيوعية السودانية. توصل الاجتماع إلى أن البرجوازية الوطنية تسعى إلى احتكار قيادة الحركة الجماهيرية. وقال في تحليله للبرجوازية إنها معادية للاستعمار ولكنها رجعية، مما يستدعي أن تبذل حستو مزيدا من الجهد لتتولى قيادة الطبقة العاملة. على أن السؤال الملحّ الذي واجه الاجتماع هو الجبهة الوطنية الديمقراطية التي ستقود الطريق إلى الثورة الاشتراكية. وأثار موضوع ج.و.د سؤالا حول العلاقة مع البرجوازية الوطنية. وذهب فريق من حستو إلى أن البرجوازية الوطنية طبقة خائنة، بينما رأى فريق آخر بقيادة عبد الخالق محجوب جانبها المعادى للاستعمار.

واحتدم الجدل وأدى إلى انقسام في الحزب خرج منه عبد الخالق ومجموعته منتصرين.

وبرز أيضا في ذلك الاجتماع وفي الاجتماعات التي أعقبته موضوع المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في ذلك العام. واعترض الفريق المتشدد على الاشتراك باعتبار أنها لعبة برجوازية. ورأت المجموعة الأخرى بقيادة عبد الخالق ضرورة المشاركة فيها باعتبارها عملا جماهيريا يفتح للحزب فرصة طرح برنامجه على نطاق واسع، ووسيلة لتوسيع نشاط الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار وتعميق الديمقراطية. كما أنها تعطي الفرصة لبذل الجهود والتعاون مع الدوائر الوطنية النشطة لكسب أغلبية وطنية في البرلمان. وأكد أن هذه الأغلبية لن تستطيع إنجاز مطالب الشعب الوطنية الديمقراطية بدون تنمية الحركة الجماهيرية النشطة وتعهدها. (لمحات، ص ٨٢ ـ ٨٣).

واستشهد عبد الخالق بما قاله لينين من أن الديمقراطية الليبرالية لا تلغي الاضطهاد الطبقي، ولكنها تساعد على كشفه. وكلما كان النظام ديمقراطيا كلما أصبح العمال أقدر على رؤية شرور الرأسمالية. ويبدو أن دعاة المقاطعة لا يهتمون سواء تمتعت الطبقة العاملة بحقوقها كاملة، أو أنها حرمت منها. كما أن البرلمان ليس هو المجال الوحيد للعمل الجماهيري. فهناك منابر أخرى يمكن أن يمارس الحزب نشاطه من خلالها، ويشكل منها قوة ضغط على البرلمان.

وكان على الحزب أن يجد منبرا علنيا يمارس من خلاله نشاطه. وأن يجد صيغة للتحالف تختلف عن التحالفات التي دخل

فيها لمناهضة الاستعمار مثل جبهة الكفاح والجبهة المتحدة. فاجتمعت مجموعة صغيرة من الشيوعيين والديمقراطيين أثناء الحملة الانتخابية عام ١٩٥٣ وكونوا "الجبهة المعادية للاستعمار" (ج. م. أ.). وأصدرت الجبهة صحيفة "الميدان " نصف أسبوعية.

ويمكن النظر إلى الجبهة من زاويتين. إما أنها تعكس فشل الشيوعيين في التحالف مع القوى السياسية الأخرى لأن تلك القوى رفضت التحالف معهم، فكوّنوا ذلك التحالف المحدود، لأن الصراع ضدّ الاستعمار صراع وطني عريض أما في الصراع اللاحق فتنفرز القوى الاجتماعية طبقيا، أو أنها أول محاولة نحو بلورة فكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية.

واجهت الجبهة أول مهمة وهي الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ١٩٥٣. وكانت لجنة الانتخابات التي ترأسها سوكومارسن وهو من الهندي، قد وضعت قانونا للانتخابات رأت أنه يلائم واقع السودان. فأعطت لمناطق الوعي السياسي ثقلا تمثيليا أكبر، وخصّصت خمسة مقاعد للخريجين. وحصل الحزب الوطني الاتحادي على ٥٠ مقعدا من مجمل ٩٧ وشكل إسماعيل الأزهري الحكومة الانتقالية. وحصل حزب الأمة على ٢٤ مقعدا. ولم تحصل الجبهة على أي مقعد إقليمي، ولكنها حصلت على أصوات لا بأس بها. وفاز مرشحها حسن الطاهر زروق بإحدى مقاعد الخريجين. ولعل من أهم أسباب فوزه تاريخه الطويل في النضال ضدّ الاستعمار البريطاني وما لقيه من تشريد.

وأدركت الجبهة المعادية للاستعمار أن الديمقراطية اللبرالية لها منابر أخرى غير البرلمان يمكن أن تطرح قضاياها من خلالها.

فتصدت لثلاث قضايا أساسية. أولا: قضية الحريات العامة. فقد أصدرت الإدارة البريطانية عددا من القوانين المقيدة للحريات. وكان أخطرها قانون النشاط الهدام، وهو موجه أساسا ضدّ الحريات النقابية والحركة الشيوعية الوليدة واتحاد الشباب. واعتبرت ج.م.أ. أن بقاء تلك القوانين خلال فترة الحكم الذاتي يتنافى مع الديمقراطية ويهددها. فشنت ضدّها حملة شعواء من داخل البرلمان ومن خلال المنظمات الجماهيرية. وكان من أهداف الحملة أيضا مهاجمة الموقف المتردد للحزب الوطني الاتحادي. وتمخضت الحملة عن تكوين "الهيئة الدائمة للدفاع عن الحريات". وتقدمت الهيئة في مارس ١٩٥٤ بعريضة إلى رئيس الوزراء موقع عليها من ست نقابات قوية، تطالب بإلغاء قانون النشاط الهدام. وفي يناير ١٩٥٥ تقدم رؤساء تحرير كل الصحف اليومية بعريضة أخرى. وواصل حسن الطاهر زروق الحملة من داخل البرلمان. ونجحت الحملة نجاحا كبيرا إذ أدت إلى إلغاء القانون.

وأدرك الحزب الوطني الاتحادي خطورة النفوذ الذي يتمتع به قادة حستو في النقابات، فبدأ يعمل على إزاحتهم من قيادتها وبالذات نقابة السكة الحديد. وكشفت الوثائق البريطانية السرية التي نشرت في الثمانينات في جريدة الميدان عن الاتصالات التي قام بها بعض قيادات الحزب الوطني الاتحادي مع الحكومة البريطانية للحصول على دعم مالي لمحاربة الشيوعيين في النقابات.

والقضية الثانية التي تصدت لها الجبهة هي فترة الحكم الذاتي وما يجب أن يتحقق خلالها. فطرحت ضرورة إحداث تغيير في

حياة الناس، حتى يشعروا بالفرق بين الحكم الأجنبي الاستعماري والحكم الوطني. ولذلك فإن النقابات لن تتوقف عن طرح قضاياها المطلبية لتحسين الوضع المعيشي لعضويتها. وكان ذلك الطرح تحديا للحزب الوطني الاتحادي الحاكم ونذيرا بمعارك. فأطلق الحزب الوطني الاتحادي شعاره الشهير "تحرير لا تعمير"، وهو يعنى التركيز على قضية الاستقلال وإنهاء الحكم الأجنبي. وكان ردّ الجبهة أن التعمير لا يتعارض مع التحرير، بل إن التعمير هو الضمان لتحرر حقيقي من السيطرة الاستعمارية، والتحرير بدون تعمير يصبح خاويا، إلا إذا كانت الأحزاب البرجوازية تريد فقط أن ترث الامتيازات الاقتصادية والسياسية للحكم الاستعماري. وطالب نائب الجبهة في جلسة البرلمان بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٥ بالجلاء الفوري للقوات البريطانية، وبتحويل ٨٠٪ من صادرات السودان من بريطانيا وتوزيعها على البلدان الأخرى.

واهتمت الجبهة بقضية الوحدة الوطنية. فقد أصبح جليا أنه بدون وحدة وطنية عريضة سيصبح الاستقلال معرضا للزعزعة. وكان انفراد الوطني الاتحادي بالسلطة بعد فوزه في الانتخابات أول الأخطاء التي أصابت الوحدة الوطنية. فالمشاكل التي تواجه البلاد في فترة الحكم الذاتي لا تعالج حزبيا وإنما بإجماع قومي. والصراع السياسي مازال مفتوحا ولم يحسم بعد كما حدث في البلاد الرأسمالية، حيث أن تداول السلطة بين الأحزاب لا يؤثر على التركيب الاجتماعي. أما بالنسبة للسودان فليس هناك حزب واحد يستطيع أن يدعي أنه يستطيع أن يحكم البلاد بمفرده. ولكن التطبيق الجامد للديمقراطية اللبرالية دون التعمق في محتواها، ودون تطويعها لواقع البلاد وظروفه، أدى إلى ذلك الخطأ.

فالحزب الوطني الاتحادي يريد أن يحكم بالأغلبية البرلمانية، ولكنه في نفس الوقت يريد من القوى السياسية الأخرى أن تقف معه قوميا لمواجهة تحديات الفترة الانتقالية ثم الاستقلال دون أن تشاركه في الحكم.

ثم حدث تطور آخر أضر بالوحدة الوطنية. فقد تعرض الحزب الوطني الاتحادي إلى انقسامات. فالحزب تكون على عجل عام ١٩٥٢ من مجموعة الأحزاب الاتحادية ودعم طائفة الختمية، وحمل في داخله أحزابا وتناقضات وصراعات. ولأن التوجه في الممارسة السياسية لم يكن قوميا، فسرعان ما برزت النوازع الذاتية في الحزب قبل أن يتماسك داخليا. ففي ديسمبر ١٩٥٤ فصل الأزهري ثلاثة من قيادة حزبه من الوزارة، فكونوا من فورهم حزب الاستقلال الجمهوري. وبعد ستة أشهر تم فصل نائب رئيس الحزب، وأبعد ثلاثة من محرري جريدة الحزب منها. وفي أجواء الإنشقاقات بقيت الجبهة ترفع راية الوحدة الوطنية في صحيفتها وفي البرلمان. ودعت الجبهة إلى تكوين حكومة قومية من كل الأحزاب بما فيها حزب الجبهة. وقالت إن استبعاد الجبهة على أساس حجمها السياسي يهزم كل مفهوم الوحدة القومية. ولكن حجمها لم يجعل لدعوتها أثرا فعالا. كما أن دعوتها لجبهة وطنية ديمقراطية كانت تحول بينها وبين الدعوة لوحدة وطنية شاملة.

وفي أغسطس ١٩٥٥ انفجرت مشكلة الجنوب عندما تمردت الفرقة الثالثة لقوة دفاع السودان. وسقط قتلى من الشمال ومن الجنوب. وكادت الأحداث أن تؤدى إلى انهيار وفشل فترة الحكم الذاتي. وتجاوز أهل السودان الأزمة، ولكنها تركت جرحا غائرا

في جسد البلاد لم يندمل حتى الآن، وغدت مشكلة الجنوب البؤرة الساخنة في الحياة السياسية السودانية. ومشكلة الجنوب ذات أبعاد غائرة. ولكن كلما برزت إرهاصات حلها، ارتفع السلاح مشهرا سواء كان تمردا عسكريا أو حركة عسكرية أو مناداة بالردع العسكري، فتكفهر السماء بعواصف التعصب والانفعال والاستعلاء العرقي تدفع بها شهوة الاستغلال الطبقي والهوس.

ولعل الحزب الشيوعي السوداني أول حزب يبادر بطرح المشكلة بعيدا عن ذلك الجو رافعا صوته فوق الرياح الهوج. وظل الحزب يفخر بذلك الموقف رغم محاولة تعتيمه. ففي الكتيب الذي نشره عام ١٩٧٧ بعنوان "الحزب الشيوعي ومشكلة الجنوب" جاء ما يلي: " فمنذ الخمسينات وعندما كان ساسة الجنوب يلهثون خلف الأحزاب التقليدية وقصر الحاكم العام بحثا عن ضمان صيغة الفدريشن للجنوب، كانت المجموعة الأولى للشيوعيين الجنوبيين بقيادة جوزيف قرنق تسهم مع الحزب الشيوعي السوداني في صياغة شعار الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب، لا في شكل صفقة سياسية بل كحل سياسي واجتماعي لمشكلة موضوعية. . . ولما اندلعت نار التمرد وتحول السودان إلى بيت مأتم وعلت مشاعر الانتقام القومي، ارتفع صوت الحزب الشيوعي في شجاعة ليعيد الناس إلى رشدها داعيا لوقف حمامات الدم وحرب الإبادة وتقديم المسؤولين عن التمرد إلى محاكم يسودها حكم القانون، وأهاب بالحكومة والشعب الاعتراف بالواقع وتطبيق الحكم الذاتي الإقليمي لقطع الطريق أمام الاستعمار".

ما هو أثر الجبهة المعادية للاستعمار في معترك الحياة السياسية

السودانية؟ كتب عبد الخالق محجوب عام ١٩٦٠ في تقييم ذلك الدور يقول إن الجبهة كانت لها إيجابياتها وسلبياتها. لقد وسّعت تجربة الحزب الشيوعي السوداني، ووفرت له ميادين جديدة للنشاط السياسي بتوسيع فهمه للمجتمع السوداني وأحزابه. كما أن انخراط العديد من قيادات الحزب في العمل السري صبغ عليهم صفات سلبية في الكثير من تصرفاتهم، فكان بروزهم في منابر الجبهة العلنية جعلهم يكافحون ضدّ الصفات السلبية التي تضع حاجزا بينهم وبين الجماهير كالاتجاه اليساري في مراعاة التقاليد والعادات الشعبية ومشكلة الاختلاط اليومي بالناس غير الحزبيين. ولم تمنع الجبهة الحزب الشيوعي من أن يصبح حزبا له نفوذ قومي واسع. إن الذي منعه من تحقيق ذلك الهدف هو ضعف قدراته التنظيمية. وفشلت الجبهة في إيجاد صيغ أصيلة للتعامل مع الشخصيات الديمقراطية. وانحصر دورها في أنها أصبحت منبرا شرعيا للحزب الشيوعي، فهزمت بذلك الهدف من تكوينها (لمحات: ص، ١٠٢ـ ١٠٥).

نجح الشيوعيون في تكوين جبهة تجمعهم مع قوى سياسية أخرى من منظمات وشخصيات. وكان الشيوعيون أكثر القوى انضباطا وتنظيما داخل الجبهة، بينما القوى الأخرى لا تملك نفس قدراتهم. فكان نفوذهم طاغيا، وهو نفوذ اكتسبوه بقدراتهم، ولكنه حول الجبهة من تحالف عريض إلى منبر علني للحزب الشيوعي. وهذا هو مأزق التحالف بين الحزب المنظم والتجمعات غير المنظمة. فمن الذي يتحمل مسؤولية الفشل؟

ويدأ الحزب الوطني الاتحادي يتضايق من نفوذ الشيوعيين

المتنامي في الشارع السياسي الذي يعتبره حكرا له. فدبر له بعض قادته مؤامرة. في أكتوبر ١٩٥٤ وزع منشور باسم الشيوعيين يهاجم الدين الإسلامي ويدعو الناس إلى التخلي عن عقيدتهم. ونظمت في الحال حملة في المساجد ضدّ الشيوعيين، وطالب بعض الخطباء إهدار دمهم. وفي مسجد السيد عبد الرحمن في حي ود نوباوي فيا أم درمان، تجمع عدد من الأنصار الذين قدموا من دارفور ومناطق أخرى لأداء صلاة الجمعة. فوقف شخص يدعى الغبشاوي وخاض في حديث الإفك وأعاد على المصلين منشورا أصدره شيخ العلماء بإيعاز سياسي، وأثار الخواطر وحرض الناس على الفتنة بصورة عمياء. وكادت مشاعر المصلين أن تنفلت ويخرجوا إلى الشارع، وربما حدثت أشياء قد يصعب تداركها. ولكن السيد عبد الرحمن نهض وخطب في الناس منبها إلى أن المصدر الحقيقي للمنشور حسب علمه تحيط به الشكوك ولم يثبت أنه من عمل الشيوعيين. وقال إنه قرأ في الصحف أن أحد الشيوعيين (يقصد المقال الذي نشره عبد الخالق) قال إنهم لا يحاربون الدين. وأكد أن هذا يكفي المسلمين. وحذر أتباعه من الفتنة ومن مغبة الزج بهم في أمر لا يعنيهم، ولا مصلحة لهم فيه. كما أنه ليس من حق أحد أن يهدر دماء الناس. ورغم أن الحادث مر بسلام، إلا أن الحزب بتجاربه المحدودة لم يلتفت إلى مغزاه العميق والخطورة الكامنة في أحشائه والتي ظلت تتحين الفرص، حتى انقضت عليه عام ١٩٦٥.

الفصل الرابع

الحزب الشيوعي:
السودان المستقل: ١٩٥٦ ــ ١٩٥٨

في الأول من يناير ١٩٥٦ أصبح السودان دولة مستقلة بعد ٥٨ عاما من الحكم الاستعماري. وكتب عبد الخالق فيما بعد موضحا القوى التي أنجزت استقلال السودان قائلا: " وكان النصر الأول للشعب حينما استقلت بلادنا وخرجت جحافل المستعمرين. وقد دفع الشعب في هذا ثمنا غاليا وليس كما يقول مزيفو التاريخ والمحقرون لشعبنا من أن الاستقلال جاء هبة ومنحة لنا. لقد استشهد أجدادنا وآباؤنا وهم يحملون علم الاستقلال في كرري، وسقط شهداؤنا في الحلاوين، وواجه الرصاص وطنيون عام ١٩٢٤، ثم ضرج ثرى عطبرة وبورتسودان شهداء الجمعية التشريعية الأبطال، لقد كتب وطننا كراهيته للمستعمرين بالدم والتضحية ".

وفي فبراير انعقد المؤتمر الثالث لحستو والذي تحولت فيه إلى الحزب الشيوعي السوداني. إن عقد المؤتمر بعد شهر من الاستقلال، حدث له دلالته. فهو يعكس إدراك حستو للوضع الذي

استجد في البلاد، وأهميّة النظر إلى القضايا الجديدة التي ستواجه السودان المستقل، مما استوجب عقد مؤتمر لدراستها. هذا لا يعني أن الحزب الشيوعي قدم الحلول الناجعة لتلك القضايا، ولكنه نظر إليها بجدية.

وقد بدأت المناقشات للتحضير للمؤتمر بعد اجتماع اللجنة المركزية في فبراير ١٩٥٣. وحضر المؤتمر ٣٧ مندوبا، وكان يسود بينهم توتر خفي تفجر فيما بعد. وكان من الطبيعي أن تنشأ خلافات بعد أن نال السودان استقلاله وتبرز اهتمامات وقضايا جديدة تختلف عن تلك التي سادت فترة الاستعمار البريطاني. وأصدر المؤتمر برنامجا في ٤٩ صفحة بعنوان: "سبيل السودان نحو تعزيز الاستقلال والديمقراطية والسلم".

وأطلق المؤتمر شعارا يقول: "اجعلوا من الحزب الشيوعي قوة اجتماعية كبرى". وطرح برنامجا لاستكمال مهام ما بعد الاستقلال السياسي بالتطور الديمقراطي والاستقلال الاقتصادي و النهضة الثقافية. وتركز اهتمام المؤتمر حول إيجاد السبل لدفع النشاط السياسي للجماهير، ودفع الطبقة العاملة لتحتل دورها القيادي. وأكد المؤتمر أن الاستقلال ما هو إلا خطوة نحو تحسين حياة الناس، ولن يتحقق هذا إلا بانتهاج طريق التطور اللارأسمالى الذي يقود إلى الاشتراكية. وانتقد المؤتمر جهاز الدولة لأنه بيروقراطي وغير ديمقراطي، وهو بحق من مخلفات الإدارة الاستعمارية. وكان برنامج السودنة الذي نفذه الحزب الوطني الاتحادي مجرد استبدال إداريين بريطانيين بسودانيين، ولم يدخل أي تغييرات أساسية على القوانين التي حكم بها البريطانيون السودان. واحتلت قضية

الديمقراطية حيزا متقدما في برنامج الحزب الشيوعي. فأكد أن أي تقدم في هذا الصدد مستحيل بدون حركة جماهيرية واسعة وفعّالة. وقد تجلت عزلة أحزاب البرجوازية وشبه الإقطاع والتي تتصف بضيق الأفق والشهوة للحكم. وتناول عبد الخالق في كتاب لمحات أهم الأفكار التي وردت في البرنامج، وأهم النقاط التي توصل لحلها في حقل الفكر والعمل. (لمحات، ص١١٠ ـ ١١٥).

وأدى البرنامج بذلك العنف إلى صراع ليس مع الأحزاب الأخرى التي اعتبرته عدائيا ويثير الفتنة، بل داخل الحزب ومع المتعاطفين معه. فقد فتح الاستقلال فرصا جديدة لبعض الطبقات الاجتماعية، وبالذات الطبقة الوسطى ومثقفوها وأغنياء المزارعين والذين يأتي منهم بعض كوادر الحزب الشيوعي. ويرى عبد الخالق أن هذا الانفتاح أدى إلى بروز اتجاهين خاطئين داخل الحزب. الأول الجمود الذي لم يستطع تقدير الفترة الجديدة ومصاعب الحزب تقديرا سليما. وذهب الاتجاه الثاني إلى أن الماركسية لا تناسب ظروف السودان، وعلى الحزب أن يتوجه نحو الديمقراطية اللبرالية ويتحول إلى حزب لبرالي. أما المتعاطفون الذين انفضوا من حول الحزب فقد جاؤا إليه في البداية لموقفه من الاستعمار وليس لبرنامجه الاجتماعي وفلسفته الاشتراكية. ونتج عن ذلك التوجه إلى خروج ثلاثة من الأعضاء القياديين وأعلنوا موقفهم في الصحف، فتصدت لهم مجلة الشيوعي، كما تمت مناقشة ذلك الموقف في اجتماع اللجنة المركزية في إبريل عام ١٩٥٨. ويبرز هنا سؤال: أيهما كان الموقف الصحيح في ذلك الظرف التاريخي، ما طرحه عبد الخالق والذين وقفوا معه أم الذين عارضوهم وخرجوا من الحزب؟

في فبراير ١٩٥٦، بعد بضعة أسابيع من استقلال السودان، وقعت أكبر كارثة عرفها السودان في تاريخه الحديث حتى ذلك الوقت. فقد طالب المزارعون في مشروع جودة لزراعة القطن، وهو مشروع خاص على النيل الأبيض في منطقة كوستي جنوب الخرطوم، بمعرفة حساباتهم. وتجمعوا أمام مكاتب المشروع. فأطلقت الشرطة الرصاص لتفريقهم وقتلت منهم ٢٥. ثم اعتقلت منهم ١٨٩ مزارعا وحشرتهم في زنزانة صغيرة سيئة التهوية. فمات بعضهم من الاختناق، وأصبح ٨٦ في حالة خطيرة. ففجرت الكارثة غضبا طاغيا. وخرجت مظاهرات في كل المدن الرئيسية بقيادة ج.م.أ.. وواجهت الحكومة نقدا عنيفا من كل النقابات. وأعلن اتحاد نقابات العمال إضرابا عاما، وانضم إليه طلاب الكلية الجامعية ونقابة المحامين والصحف. وردت الحكومة بعنف، فاعتقلت قادة الجبهة، وقدمت بعضهم إلى المحاكمة بتهم جنائية وصدرت عليهم أحكام بالسجن بلغت ١٤١ شهرا. ورغم أن الحكومة استطاعت تجاوز الأزمة، إلا أن آثارها ترسّبت في الجانب السلبي من الحياة السياسية. وتنبه الحزب الشيوعي إلى ضراوة المجابهة الطبقية.

وعلق دكتور تيسير محمد أحمد علي على حادثة جودة قائلا:
"بالرغم من الدراسات العديدة عن الزراعة والسياسة في السودان... إلا أن حادثة جودة لم تحظ بسوى حاشية. وأهمية الحادثة في الأساس أنها تجسد، ولو بأساليب عنيفة، ردّ فعل الطبقات السودانية الحاكمة لاحتياجات المجتمعات الريفية... وتمثل جودة، أكثر من كونها مجرد مأساة عابرة، الفشل المستمر للمجموعة المسيطرة على الحكم لحل التناقضات مع المزارعين

بأسلوب ديمقراطي' . (زراعة الجوع، القاهرة ١٩٩٥).

كانت القضية الأساسية التي اهتم بها الحزب الشيوعي بعد الاستقلال هي بناء أساس متين للنظام البرلماني الديمقراطي من أجل رفع مستوى معيشة الناس. وهذا يتطلب تخطي البرنامج الذي يحمي الحريات الديمقراطية، إلى برنامج يوفر مساحة أرحب لنشاط المنظمات الديمقراطية وإشراكها بشكل أفضل في شؤون الحكم. إن الفشل في تحقيق تلك الأهداف هو الذي قاد إلى تداعي النظام الديمقراطي.

تميزت فترة النظام البرلماني الأول (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨) بالصراعات المستمرة بين الأحزاب الحاكمة حول أسلاب الحكم. فتمت تحالفات وتحالفات مضادة لإشباع شهوة السلطة. وهز ذلك الاضطراب التجربة البرلمانية أيما هزّة. حتى بدأت بعض قطاعات الشعب ترى التجربة مجرد فوضى سياسية، بل أخذت تداعب بعضها فكرة الانقلاب العسكري باعتباره أقصر الطرق إلى الاستقرار السياسي. وبالرغم من أن الحزب الشيوعي كان على بعد من المناورات والمؤامرات البرلمانية، إلا أنه كان جزءا لا يتجزأ من المسرح السياسي.

بدأ الصراع داخل الحزب الوطني الاتحادي منذ فترة الحكم الذاتي، وتفاقم بعد الاستقلال وانفجر في يونيو ١٩٥٦ عندما استقال منه ٢١ نائبا وكونوا حزب الشعب الديمقراطي. وأعلن السيد علي الميرغني أن الحزب كونته طائفة الختمية ليعبر عن طموحها. والتقى السيد علي مع السيد عبد الرحمن المهدي بعد طول قطيعة بينهما، وأسقطا حكومة أزهري في يوليو بعد ستة أشهر

من الاستقلال. وكان تحالف الطائفية السياسي مصدر إحباط لفئات البرجوازية المستنيرة في مواقع الإنتاج الحديث.

وانفجر الصراع حادا بين الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي. فشنّ الاتحاديون هجوما على شخص السيد علي وأكثروا من الحديث عن دوره مع الاستعمار البريطاني. وأطلقوا شعارات جوفاء مثل: الكهنوت مصيره الموت ـ مصرع القداسة على أعتاب السياسة. واندهش الناس من سكوت الاتحاديين عن تلك الأشياء أثناء تحالفهم مع الختمية ثم جهرهم بها بعد خصامهم معهم. وأحدث الهجوم أثرا عكسيا لدى جمهرة الختمية. وفات على قادة الوطني الاتحادي أن الطائفية لا تحارب بالهجوم المسف، وأن شخصية الزعيم الصوفي راسخة في نفوس مريديه، وستظل كذلك ما دام الجهل وفجائية الحياة في المجتمع الرعوي هي التي تكيف مصير السواد الأعظم من أهل البلاد.

وعلق عبد الخالق على ذلك الصراع قائلا إن الحزب الوطني الاتحادي لم تكن له نظرية أكثر من شعار محاربة الطائفية. ولم يضع مفهوما إسلاميا أو نظرية إسلامية لتحرير الجماهير من الطائفية، وذلك لأن مثل هذه النظرية ربما تتعارض مع مصدر هام من مصادر تأييده الجماهيري، وهي الطوائف الصغيرة وأهل القباب والجماعات الصوفية التي أيدته، ورأت فيه وسيلة لحمايتها من قوة الطائفتين الكبيرتين. (الإسلام والسياسة في السودان، ص ١٣٥).

في تلك الظروف كان الحزب الشيوعي يكثر من الدعوة إلى الوحدة الوطنية من أجل المحافظة على الاستقلال وحماية الديمقراطية. وتحدث عبد الخالق في ليلة سياسية في عطبرة في

مايو ١٩٥٦، وكان ذلك أول حديث جماهيري له منذ أن تولى قيادة الحزب. فقد انهمك في السنوات العشر المنصرمة في العمل الحزبي السري، وعرف بين كوادر الحزب باسمه الحركي "راشد". دعا عبد الخالق في ذلك الحديث إلى تكوين جبهة وطنية من الوطني الاتحادي والختمية والجبهة المعادية للاستعمار والشيوعيين والعناصر المختلفة، وذلك من أجل تأمين الاستقلال ومقاومة الأحلاف. كما ندد بالخلاف بين الختمية وقيادة الوطني الاتحادي، ووصفه بأنه صراع من أجل السلطة ولا يخدم غرضا وطنيا وفيه تفتيت للقوى التي حاربت الاستعمار.

وأصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي بيانا في ١٥/٦/ ١٩٥٦ جاء فيه: " إن الحالة المؤسفة التي وصلت إليها البلاد من جراء الانقسام الراهن بين القوى الوطنية تدعونا لمخاطبتكم بضمير مخلص. . . لخلق الظروف الملائمة لتخفيف حدة التوتر القائمة الآن وإيجاد نقاط اتفاق مشتركة تدفع بعوامل الانقسام إلى الخلف مما يساعد بدوره على بناء وحده وطنية تحمي الوطن وتعزز استقلاله. . . إننا ننظر بعين القلق إلى المصير المظلم الذي يمكن أن تصل إليه بلادنا العزيزة إذا ما قدر لحالة الانقسام الراهنة أن تستمر ". وضمّن المكتب السياسي مذكرته بمشروع ميثاق جاء فيه:

١) عدم تغول معسكر أو طبقة في الاستئثار بمفاخرات الجهاد من أجل الاستقلال.

٢) احترام العقائد والمذاهب والانتماءات الحزبية ومساواة الجميع في الحقوق الديمقراطية والسماح للجميع بممارسة نشاطهم دون اضطهاد قسم بسبب العقيدة والمذهب أو الانتماء الحزبي.

٣) السعي لإيجاد نقاط اتفاق بين جميع الأحزاب والهيئات والطوائف على أساس المبدأ الأساسي وهو تعزيز الاستقلال السياسي.

وفي يوليو ١٩٥٦ بعث حزب ج.م.أ. بمذكرة إلى رؤساء الأحزاب وأعضاء البرلمان تدعوهم إلى تكوين حكومة قومية لتواجه مرحلة تعزيز الاستقلال الوطني والدفاع عنه وصيانته. وترى المذكرة أن إبعاد العمال والمزارعين وحزب الجبهة مهما كان حجمهم أمر خطير، لأن المهم هو مضمون الوحدة الذي سيؤدي انعدامها إلى انقسامات أكثر حدة وأبعد عمقا في المستقبل.

وفي ٢٧ يناير ١٩٥٨ أصدرت سكرتارية ج.م.أ. بيانا إبان المعركة الانتخابية جاء فيه: " دخلنا المعركة الانتخابية... لتوحيد القوى الوطنية في أحزابها وهيئاتها لهزيمة خطط التدخل الاستعماري... ليست القضية في نظرنا اليوم هي هزيمة حزب الشعب الديمقراطي أو الوطني الاتحادي وإنما توحيد الحزبين لتأييدنا في هذه القضية الشريفة التي تمثل حقاً مصالح بلادنا الوطنية بدلاً من دعوتنا لتعميق الانقسام في المعسكر الوطني... بانحيازنا إلى جانب ضدّ آخر ". فالحزبان في نظر الجبهة وطنيان بنفس المستوى.

وفي ١٢ مارس ١٩٥٨ أصدرت ج.م.أ. بياناً آخر في نفس الاتجاه، جاء في ختامه: "إننا نطلب منكم يا مؤيدي حزب الشعب والوطني الاتحادي أن ترفعوا أصواتكم عالية إلى جانبنا مطالبين بالوحدة فورا بين نواب الحزبين داخل البرلمان وجماهيرهم في الخارج ". ورأت الجبهة في تقييمها للانتخابات التي أجريت "أن

السبب الأساسي لهزيمة القوى الوطنية يرجع إلى تفككها وتشتتها وعدم دخولها المعركة في جبهة واحدة *. لقد كانت وحدة القوى الوطنية هي هاجس الحزب الشيوعي وحزب الجبهة. فقد أدرك اليسار السوداني بحسه التاريخي أن الوحدة هي الضمان لتعزيز الاستقلال وحماية السيادة الوطنية.

وظل الحزب الشيوعي بعيدا عن الحركة الشيوعية العالمية حتى عام ١٩٥٨. في ذلك العام زار وفد مكون من عبد الخالق محجوب وقاسم أمين التجاني الطيب وإبراهيم زكريا جمهورية بلغاريا الاشتراكية لحضور مؤتمر الحزب الشيوعي البلغاري. فبدأت الصلة المباشرة مع الحركة الشيوعية العالمية، ولكنها بدأت بعد أن نضج الحزب بقدراته الذاتية. ولذلك استطاع أن يحافظ على درجة كبيرة من الاستقلال، ولا ينجرف تماما مع السياسات السوفيتية. ولكن ظروف الحرب الباردة لا تترك مجالا كبيرا لحرية الحركة بين المعسكرات. كما أن السياسة الأمريكية باتت تشكل خطرا على استقلال الشعوب. وكانت الولايات المتحدة تريد أن ترث الإمبراطوريات الاستعمارية التي بدأت تتداعى بعد الحرب. فكانت السياسة الخارجية التي تولى تطبيقها جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة على عهد الرئيس أيزنهاور، سياسة عنيفة وعدوانية. فدخل الحزب الشيوعي معترك الحرب الباردة ليس من باب الدعم للسياسة السوفيتية بقدر ما كان وقوفا ضد تلك السياسة الأمريكية الجديدة.

ودخلت الولايات المتحدة معترك الحرب الباردة بعدة أسلحة، منها الأحلاف العسكرية مثل حلف جنوب شرق آسيا وحلف

بغداد. وكان أكثرها تهديدا للسودان "مشروع أيزنهاور". فجاء نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلي السودان ليبشر لذلك المشروع. فقام الحزب الشيوعي وحزب الجبهة بتعبئة الشارع ضدّ تلك الزيارة. وفي يوم وصول نيكسون خرجت المظاهرات تهتف (عد لبلادك يا نيكسون)، ووزعت بعض المنشورات. وأصدرت الحكومة تهديدا في بيان أتهمت فيه "حفنة من الشيوعيين بتهديد الأمن والاستقرار". فاضطر نيكسون أن يعقد اجتماعا مغلقا على عجل مع بعض الوزراء ويعود أدراجه.

ثم جاء مشروع المعونة الأمريكية. فعارضها الوطني الاتحادي الذي كان يقف في المعارضة البرلمانية كما عارضها بعض نواب الحكومة. ولعب الحزب الشيوعي والجبهة دورا كبيرا في التعبئة ضدّها. فأصدرت الجبهة بيانا أدانت فيه المعونة، ووصفتها بأنها الكارثة التي حلت بلبنان والعراق والأردن، وأنها أكبر خطر يهدد استقلال البلاد، فأصبح من الضروري التوحد لتعريتها وهزيمتها. وناشد البيان الشعب أن يضغط على نوابه في البرلمان للتصويت ضدها. وشاركت نقابة المحامين في الحملة. ولكن البرلمان أجازها في جلسته بتاريخ ١٩٥٨/٦/٣ بأغلبية ١٠٤ ضدّ ٥٧، فقد وقف بجانبها حزبا الأمة و الشعب الديمقراطي وعارضها الوطني الاتحادي وانقسم النواب الجنوبيون بين الكتلتين. وعقب ذلك مباشرة أعطت الحكومة البرلمان عطلة، لأن سحائب المعارضة أخذت تتجمع ضدّها، وبات مؤكدا أنه إذا اجتمع البرلمان سيسحب منها الثقة. وبقي البرلمان في عطلة ولم يجتمع بعد ذلك أبدا.

وأصبح اتحاد نقابات العمال قوة مؤثرة في السياسة السودانية.

وانصب اهتمامه على تحسين الحالة المعيشية للطبقة العاملة، واستقلال المنظمات النقابية، والدفاع عن استقلال السودان ضد مؤامرات الاستعمار. وضغط الاتحاد و ج.م.أ. على الحكومة لتنفذ إجراءات اقتصادية، أهمها: تنويع التجارة الخارجية ـ تأميم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية ـ تخفيض فعال في منصرفات الحكومة. ولم تهتم الحكومة بتلك المطالب، مما أدى إلى مواجهة حادة بينها وبين النقابات، نتج عنها إعلان الاتحاد العام لإضراب يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٨.

شارك في الإضراب ٤٢ نقابة تمثل ٩٨٪ من مجموع القوى العاملة في البلاد. وطالب المضربون في رسالتهم للحكومة بحرية العمل النقابي واستقلاله، وبمفاوضات فورية لمناقشة مطالبهم. وصاحب الإضراب مواكب في المدن الرئيسية. وأيد المزارعون والتجار الإضراب. وأضرب طلاب جامعة الخرطوم تضامنا، وذكروا في رسالتهم التي بعثوا بها إلى اتحاد النقابات أن الهجوم على الاتحاد هو الخطوة الأولى نحو حجر الحريات الديمقراطية. وذهب بعض المتظاهرين إلى حدّ الدعوة لاستقالة الحكومة.

وكان ردّ فعل الحكومة عنيفا. اعتقلت ٦٢ عاملا ومنعت المواكب والتجمعات السياسة في الخرطوم. وأدان الشفيع أحمد الشيخ تلك الخطوات، وأعلن أن راية الحريات النقابية ستظل مرفوعة عاليا. ووصفت صحيفتا الرأي العام والأيام المستقلّتان الإضراب بأنه نقطة تحول في نشاط الحركة النقابية. وواصلت الحكومة مماطلتها في رفض تسجيل الاتحاد.

وفي ٢١ أكتوبر ١٩٥٨ وقع حادث بمحض الصدفة، ولكن

أصبحت له دلالات عميقة. فقد سيّر العمال في نفس يوم الإضراب موكبا ضدّ سياسة الحكومة وضدّ أمريكا. وأغلقت الشرطة شارع القصر حتى يسهل سير الموكب. وأثناء سير الموكب جاء السفير الأمريكي بعربته الرسمية وعليها علم بلاده، وأصر على عبور شارع القصر مخترقا الموكب. وكان التصرف استفزازيا، ولكن العمال تداركوا الأمر وتم احتواؤه. وأرسل رئيس اتحاد نقابات العمال مذكرة إلى وزير الداخلية يحتج فيها على ذلك التصرف قال فيها: "كان موكب العمال يصرخ بالعداء السافر ضدّ السياسة الأمريكية المخربة للضمائر والمعادية لاستقلال وأمن الشعوب الصغيرة. ولاشك أن التصرف غير المسؤول الذي سلكه سفير أمريكا يعتبر تحديا صريحا لموكب العمال". وعلقت جريدة الميدان على الحدث بأسلوب لا يخلو من انفعال، فقالت إن السفير عرض نفسه للموت لتجد أمريكا وحزب الأمة الفرصة لكبت الحريات وحركة المقاومة. ولعل مثل تلك السياسة لا تحتاج لأن يضحي السفير بحياته.

أدت تلك الصراعات إلى فرز سياسي. فوقف حزب الأمة في جانب، ووقفت الأحزاب الأخرى في الجانب الثاني ومعها النقابات. وبقي حزب الشعب يتأرجح بينهما. وفي ذلك المنعطف دعا اتحاد طلاب جامعة الخرطوم إلى مؤتمر قومي حضره الوطني الاتحادي والأحزاب الجنوبية و ج.م.أ. واتحاد نقابات العمال ومنظمات أخرى. وتمخض عن المؤتمر تشكيل الجبهة الوطنية التي وضعت ميثاقا للإطاحة بالحكومة. كما دعا أفراد الشعب لتكوين تنظيماتهم المحلية وفق ميثاق الجبهة الوطنية. واستطاعت الجبهة

الوطنية إقناع حزب الشعب بالانضمام إليها، وأنهت بذلك تحالفه مع حزب الأمة. فأصبح سقوط الحكومة مؤكداً.

لقد أصبح جلياً أن الحكومة لن تستطيع الحفاظ على أغلبيتها البرلمانية، وأنها ستفقد الثقة إذا اجتمع البرلمان لأن الإئتلاف أصبح على شفا جرف هاو. كما أصبح الشارع السياسي ضدّ سياساتها وضدّ النفوذ الأمريكي، وأخذ يشتد ويتبلور في شكل جبهة عريضة. ووصلت الأزمة مرحلة المواجهة. وفي هذا الجو وقع الانقلاب العسكري.

وبدأت التحضير لانقلاب عسكري منذ فترة. فعقد في سبتمبر ١٩٥٨ اجتماع بمنزل السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة، وحضره السيد الصديق وعبد الله خليل رئيس الوزراء ووزير الدفاع وإبراهيم عبود القائد العام وثلاثة من كبار الضباط وهم أحمد عبد الوهاب وحسن بشير نصر وعوض عبد الرحمن صغَير وحضره أيضا زين العابدين صالح.

واعترض السيد الصديق على تولي الجيش زمام الحكم، واقترح أن يتولى أحد ضباط الجيش وزارة الدفاع. وقال الفريق إبراهيم عبود في أقواله التي أدلى بها بعد انهيار حكمه إن عبد الله خليل وزير الدفاع طلب منه استلام السلطة قبل انعقاد البرلمان في ١٧ نوفمبر، فقام بدوره بتكليف أحمد عبد الوهاب وحسن بشير بوضع الخطة العسكرية. واستمر عبد الله خليل يوالي اتصالاته بالفريق عبود ليطمئن على تنفيذ الخطة الانقلابية. ويوم ١٦/١١/١٩٥٨ صدرت الأوامر للجيش ليكون في حالة استعداد.

وكانت جريدة الميدان أول من نبه الرأي العام إلى احتمالات وقوع انقلاب في البلاد. فنشرت في افتتاحيتها بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٥٨ مقالا كتبه عبد الخالق بعنوان "افتحوا عيونكم جيدا: الأمريكان يستعدون لتدبير الانقلاب المقبل في السودان". تحدثت الافتتاحية عن ثلاثة أنواع من الانقلابات:

١) انقلابات رجعية يدبرها الاستعمار الأمريكي ضدّ حكومات وطنية مثل ما حدث في جواتيمالا والأرجنتين، ومثل ما حدث ضدّ حكومة مصدق في إيران.

٢) انقلابات تقوم بها جيوش مشبعة بالروح الوطنية ضدّ نظم الحكم الموالية للاستعمار مثل انقلابات سوريا ومصر والعراق.

٣) ولكن وقعت مؤخرا انقلابات دبرها الاستعمار الأمريكي ضدّ أنظمة رجعية موالية له. فقد رأى الاستعمار الأمريكي أن الحكومات في سيام وبورما وباكستان أصبحت ضعيفة أمام هجوم القوى الوطنية عليها ولم يعد في إمكانها تنفيذ السياسة الاستعمارية المرسومة، فسارعت أمريكا وأسقطت تلك الحكومات قبل أن يسقطها الشعب، وجاءت بعناصر أقوى وأقدر على تنفيذ سياستها وسلمتها مقاليد الحكم عن طريق انقلاب عسكري. وتنبأ المقال بحدوث نفس الانقلاب في السودان. وأثبتت الأحداث صحته بعد أسبوعين.

ويبدو أن التحركات التي كانت تجري داخل الجيش قد طفحت إلى السطح. فأصبح حديث المجالس في تلك الأيام عن الانقلاب، بل أشارت إليه بعض الصحف. فنشرت جريدة الأيام في عددها (١٥٤٣) الذي صدر صباح نفس يوم الانقلاب خبرا

يقول بأن هناك استعدادات في الجيش وأن الأسباب الرسمية لها لم تعرف، ولكن من المحتمل أن يكون السبب هو افتتاح البرلمان. ونشرت جريدة الميدان الذي صدرت أيضا صباح يوم الانقلاب خبرا رئيسيا عن تحركات مريبة في الجيش.

وفي فجر نفس اليوم استولى الجيش على السلطة.

الفصل الخامس

الحزب الشيوعي في معركة الدكتاتورية العسكرية: ١٩٥٨ ــ ١٩٦٤

نوفمبر ١٩٥٨ ـ أكتوبر ١٩٦٤

في فجر ١٧ نوفمبر استولى كبار جنرالات الجيش على السلطة. وكوّنوا المجلس العسكري الذي حكم السودان طوال ست سنوات. وشكلوا حكومة فيها خمسة وزراء مدنيين. وكانت العملية برمتها تسليم وتسلم دبرت وطبخت منذ فترة.

واتخذت الحكومة العسكرية في يومها الأول الإجراءات التالية: تعطيل الدستور، حل البرلمان، حل الأحزاب، منع الاجتماعات والتجمعات والمواكب والمظاهرات، وقف صدور الصحف لحين صدور أمر من وزير الداخلية، تعطيل النقابات والاتحادات وعلى رأسها اتحاد نقابات العمال، إعلان حالة الطوارئ ثم صدور قانون دفاع السودان الذي يعاقب بالسجن والإعدام كل من يقوم بتكوين أو يدعو للإضراب أو الكراهية ضدّ الحكومة، صدور لائحة دفاع السودان التي تعطي وزير الداخلية سلطات بوليسية واسعة في التفتيش والاعتقال، ووضع قيادات

الأحزاب والوزراء تحت الحراسة المنزلية. وقامت الشرطة بالاعتداء على مقر جريدة الطليعة الناطقة باسم اتحاد نقابات العمال. لقد أزيلت مؤسسات الديمقراطية اللبرالية في ساعات، وتم تقنين الدكتاتورية.

فماذا كانت ردود الأفعال تجاه الانقلاب؟ اندهش الناس في بادئ الأمر لما جرى. فلم يعرف أهل السودان الانقلابات من قبل، بل كانوا يسمعون عنها تقع في أمريكا اللاتينية وبعض بلدان الشرق الأوسط. أما وقد وقع في عقر دارهم فليس أمامهم سوى الدهشة الصامتة وأخذوا يترقبون صدور ردود فعل الأحزاب.

صدر أول بيان من السيد علي الميرغني في نفس يوم الانقلاب، قال فيه: "لقد تقبلنا نبأ تسلم جيش السودان بقيادة ضباطه زمام السلطة في بلادنا، وإننا نأمل أن تتضافر الجهود وتخلص النوايا لتحقيق الطمأنينة في النفوس ... كما أننا نتوجه إلى الله المستعان أن يجعل فيما حدث الخير كاملا والتوفيق شاملا". ورغم البراعة التي صيغت بها عبارات البيان، إلا أن صدوره من زعيم طائفة الختمية في نفس يوم الانقلاب وما حمله من رنة تأييد، أعطى النظام الجديد دعم تلك الطائفة ودعم وحزب الشعب الديمقراطي.

وبعد أربعة أيام أصدر السيد عبد الرحمن المهدي بيانا حماسيا جاء فيه: " تطمئنوا جميعا ولتغبط نفوسكم بهذه الثورة المباركة التي قام بها جيشكم المظفر، وليذهب كل منكم إلى عمله هادئ البال قرير العين ليعين رجال الثورة السودانية بولائه وبإنتاجه وباستعداده التام لحماية الوطن واستقلاله. أيدوا يا أبنائي هذه

الثورة، وادعوا لها بالتوفيق والسداد، وأعينوها بأن يكون كل منكم عينا ساهرة وعزما قويا لتحقيق ما قامت من أجله ثورتكم وما تقدم إليه جيشكم المظفر من حمل أمانة الاستقلال ". فكان البيان دعما آخر من طائفة الأنصار وحزب الأمة.

وجاء تأييد الحزب الوطني الاتحادي في أشكال مختلفة. أولها البرقية التي بعثها خضر حمد أمين عام الحزب من القاهرة بعد يوم من الانقلاب مهنئا الفريق عبود ومطالبا باتخاذ إجراءات ضدّ الفساد والمفسدين. وبعد عودته إلى السودان قابل الرئيس أزهري، الذي عبر له عن ثقته في وطنية عبود وجماعته، ورأى أن يعطوا الفرصة ليعملوا فلعلهم يوفقون فيما فشلت فيه الأحزاب. وقال إنهم لن يضعوا من جانبهم أي عراقيل أمامهم، وسيفسحون لهم الطريق للعمل المثمر، لأن المهم هو خير البلد. واقترح أزهري أن يبدأ خضر حمد بزيارة اللواء أحمد عبد الوهاب أولاً، لأن أزهري يدرك أنه أقوى شخصية في المجلس في ذلك الحين، ثم يزور بعد ذلك عبود. وقام خضر حمد بالزيارتين ونقل فيهما رأي أزهري. (مذكرات خضر حمد).

أما الإخوان المسلمين فلم يعاملوا بواسطة سلطة الجيش معاملة حزب سياسي وإنما جمعية دينية. وكان الإخوان في ذلك الوقت حركة محصورة وسط الطلاب فقط. وجاء في جريدة "الإخوان المسلمين" التي صدرت أول ديسمبر ١٩٥٨ ما يلي: "إن البداية التي سارت عليها الحكومة في تصحيح الأوضاع الفاسدة تدعو للاطمئنان ".

أما الحزب الشيوعي فقد اختلف موقفه عن كل القوى السياسية

في البلاد. بعد يوم من الانقلاب (١٨/ ١١/ ١٩٥٨) أصدر المكتب السياسي للحزب بيانه الشهير بعنوان: "١٧ نوفمبر انقلاب رجعي". قال البيان إنه عند قيام حكومة عبد الله خليل الرجعية نهضت في البلاد حركة شعبية واسعة. وبدأت الجماهير الوطنية والبرجوازية الوطنية نفسها تحس بخطر التدخل الاستعماري، وأخذت تقترب من خط الحزب الشيوعي وأخذت تعارض السياسة الرجعية للحكومة، وحتى حزب الأمة شهد انقساما داخل هيئته البرلمانية.

ومضى البيان يقول: "واتضح أن انهيار النظام الرجعي المتمثل في حكومة عبد الله خليل يعني ضربة قاصمة لمصالح الاستعماريين في البلاد وفتح الباب لتحولات ديمقراطية واسعة. فأصبح من غير الممكن حكم البلاد بواسطة نظام برلماني. الذي حدث صباح ١٧ نوفمبر كان تسليما وتسلما من حكومة عبد الله خليل إلى زعماء الجيش. وقد تم الانقلاب تحت القيادة الرسمية للجيش ولم تقم به هيئة مناوئة من الضباط. وتلك القيادة الرجعية للجيش هي في الواقع نتاج عمل منظم منذ تسلم عبد الله خليل الحكم في منتصف ١٩٥٦ وأشرف على وزارة الدفاع. إنه انقلاب رجعي باشره الجهاز الذي كونه حزب الأمة داخل الجيش".

ويمضي البيان في تحليله للأوضاع قائلا: "ولكن الذين دبروا الانقلاب تغافلوا عن عدة اعتبارات. فالأغلبية الساحقة من الضباط في الجيش هم جزء من البرجوازية الصغيرة في بلادنا ولهم اتجاهات وطنية ديمقراطية. وستكون مهمة الاستعماريين تصفية هذه القوة في الجيش وبناء جهاز موال للرجعيين بجانب تصفية الحركة

الجماهيرية". ونادى البيان بضرورة رفع شعار حكومة وطنية تتألف من القوى الوطنية وضباط الجيش الوطنيين. وانتهى البيان قائلا: "إن حزبنا مواجه بمهام تاريخية كبرى لتفشيل مؤامرة الاستعمار والرجعية وهو قادر على ذلك، لأن الحركة الجماهيرية في وضع متقدم، ولأن القوى الوطنية من الضباط موجودة وكبيرة داخل الجيش... يجب ألا نترك القوى الشعبية تتقهقر".

وصدر آخر عدد من جريدة الميدان في ٢٤ نوفمبر وجاء في كلمته الافتتاحية: "واليوم وقد انتقلت سلطات الحكم إلى أيدي الجيش في بلادنا، فسنبقى كما كنا واضحين في أهدافنا ووسائلنا... تعزيز علم جمهوريتنا والإبقاء عليه نظيفا شريفا. وأن تعود ثمار الاستقلال الوطني لجماهير شعبنا. لن نفرط في هدف منها ولن نتراخى في دفاعنا عنها... ستبقى الميدان سلاحا حاسما ونظيفا وشريفا في أيدي كل الوطنيين والنصر والعزة والمجد لشعبنا". وبعدها أغلق الحكم العسكري الجريدة. وهكذا وقف الحزب الشيوعي وحيدا في الساحة يواجه الدكتاتورية في أيامها الأولى ولمّا تزل أنيابها حادة.

وبعد تسع سنوات قيّم الحزب الشيوعي انقلاب ١٧ نوفمبر في مؤتمره الرابع عام ١٩٦٧ فقال: "لقد أدى العجز الموضوعي للنظام السياسي في مواجهة قضايا ما بعد الاستقلال والاضطراب وسط الجماهير الوطنية إلى أزمة حادة في البلاد. يقابل هذا نمو متزايد في العناصر الثورية وخاصة الحزب الشيوعي بين الحركة الجماهيرية، وكان زمام المبادرة في يدّ القوى اليمينية المتطرفة، فنقلت الصراع الطبقي من حيزه السلمي إلى دكتاتورية عسكرية

موجهة في الأساس إلى صدر القوى الديمقراطية. فما عجزوا عنه بالصراع السلمي أرادوا تحقيقه بالصراع الدموي. إن السهولة التي تمت بها عملية الانقلاب اليميني توضح الحقائق التالية:

١) قدرة اليمين على الحركة ومراكز قوته في الحركة السياسية.

٢) مراكز اليمين في جهاز الدولة من كبار البيروقراطيين الذين تربطهم بالاستعمار الأجنبي أكثر من رابطة، ومستعدون على الدوام لخلق جبهة من القوى اليمينية ضدّ تقدم الثورة الديمقراطية في البلاد. . .لقد كان لأقسام البرجوازية التي تولت الحكم استنادا إلى النضال الجماهيري دور ملحوظ ومسؤولية تاريخية في الإبقاء على جهاز الدولة تحت سيطرة العناصر المرتبطة بالنفوذ الاستعماري.

٣) ضعف الأساس الاجتماعي للبرلمانية الغربية في بلادنا نتيجة للوزن القوي للقطاع التقليدي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. . . إن تجربة البرلمانين تؤكد الحقيقة التالية: إن الديمقراطية الموجهة هي أداة في بلادنا لوضع السلطة في يدّ القوى المناهضة للاستعمار. .إن البرلمان الأول (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨) الذي عبر عن اتجاهات مناوئة للاستعمار هو الأول والأخير حتى الآن الذي استطاع أن يرتبط بمجرى الثورة الوطنية بشكل أو آخر. وقد انبنى هذا البرلمان جزئيا على قاعدة من الديمقراطية الموجهة التي تعطي وزنا أكثر لمواقع التحرر الوطني والجماهير النشطة سياسيا في المدن وبين قوى القطاع الحديث في الاقتصاد.

٤) ضعف الجماهير الوطنية نتيجة لتفككها وصراعاتها

الداخلية، وانعدام الوحدة بين صفوفها. فقد كرّس الحزب الشيوعي الكثير من مجهوداته منذ الاستقلال وحتى تسلم الدكتاتورية العسكرية للسلطة لوقف الصراعات بين الفئات البرجوازية.

وتعرض المؤتمر الرابع أيضا إلى ضعف البرجوازية عموما في مقاومة الحكم العسكري. فقال: "كشفت سنوات الحكم العسكري الضعف المتناهي للتنظيمات السياسية البرجوازية التي اختفت عمليا من الوجود، إلا في معنى وجود وبقاء بعض الأشخاص. فإذا استثنينا الحزب الشيوعي والتنظيمات الطائفية التي لم يمسها الحكم العسكري، فإن كافة التنظيمات الأخرى تبخرت ولم يبق منها إلا أثر ضئيل. هذه الحقيقة، لا يفسرها ضعف التنظيمات السياسية وحسب، بل ضعف البرجوازية نفسها. وقد أدى هذا الضعف في أحيان كثيرة إلى تطلع أقسام منها للقيادة في النظام العسكري نفسه على الرغم من ممالأته لرأس المال الأجنبي ".(تقرير المؤتمر الرابع نشر مرتين تحت عنوان: "الماركسية وقضايا الثورة السودانية". المرة الأولى عام ١٩٦٧، والثانية عام ١٩٨٥).

وحدد الحكم العسكري موقفه من القوى السياسية على ضوء موقفها منه. فلم تنقض أيام على الانقلاب حتى بدأت آلة البطش تمارس إرهابها، الذي تركز أساسا على اليسار العريض. فنشرت جريدة الأيام في عددها بتاريخ ٢٨ نوفمبر خبرا يقول: "قامت السلطات بحملة اعتقالات واسعة في المدن الثلاث "،بين زعماء العمال والقيادات النقابية، والمعتقلون هم حسن الطاهر زروق وقاسم أمين وشاكر مرسال ومحمد سعيد معروف وبابكر محمد

علي ود. عز الدين علي عامر وعزيز أندراوس والحاج سليمان وحنا جورج وسمير جرجس وعباس محمد الحسن. وفي ١٧ ديسمبر قامت شرطة المباحث بحملة إعتقالات أخرى شملت أكثر من اثني عشر عاملا من بينهم الشفيع أحمد الشيخ.

في عام ١٩٦٥ نشر الحزب الشيوعي كتابا بعنوان "ثورة شعب"، ضمنه مقاومة أهل السودان للدكتاتورية العسكرية. فذكر المحاكمات التي تمت للشيوعيين والنقابيين والديمقراطيين. وأهمها ما يلي:

محكمة الشفيع ورفاقه ٢١ سنة ـ السر جعفر ومبارك حسن ٨ سنوات ـ الأميرلاي شنان ورفاقه الضباط ١٣٩ سنة ـ المحاولة الانقلابية في نوفمبر ١٩٥٩ الإعدام لخمسة ضباط والسجن ٥٩ سنة للبقية ـ محاكمة مظاهرات أم درمان ضدّ اعتقال زعماء المعارضة ٣١ سنة ـ حسنين حسن وسليمان حامد ١٦ سنة ـ محمود بابكر ومكين ضحية ١٣ سنة ـ محمد إبراهيم عبده كبج ورفاقه ١٦ سنة. وبلغت جملة الأحكام ٦٠٠ سنة. وبلغ عدد المعتقلين ٧٠٠. واعتقل عبد الخالق ثلاث مرات قضى في إحداها ٢٦ شهراً في الاعتقال دون محاكمة. وقضى عبد الرحمن الوسيلة في الحبس الانفرادي أشهر متتالية. وفي يونيو ١٩٥٩ نفي ٢٥ معتقلا شيوعيا إلى سجن ناقشوط في أقاصي جنوب البلاد.

بدأت الدكتاتورية بضرب الشيوعيين والديمقراطيين، ولكن بطشها لم يقف عندهم. فامتدت قبضتها لتشمل كل القوى السياسية التي كانت تنتقل من التأييد أو اللامبالاة إلى المعارضة. فشهد عام

١٩٥٩ نحوا من ثمانية وثلاثين شكلاً من المقاومة والاعتقال والسجن والإعدام.

واتخذت المقاومة خطوات عملية عنيفة في القوات المسلحة. ويمكننا أن نعتبر عام ١٩٥٩ عام القوات المسلحة في صدامها مع الدكتاتورية العسكرية. وكان للحزب الشيوعي دور في كل المحاولات الانقلابية التي تمت، والتي انتهت بالفشل وبالإعدام والسجن والتشريد للعناصر الوطنية في الجيش. وقد كتب محمد محجوب عثمان الذي كان ضابطا في ذلك الحين عرضا وافيا لدور الحزب الشيوعي في الانقلابات التي وقعت في ذلك الحين. والكتاب بصدد النشر في هذا العام.

ولم تقف المعارضة عند القوات المسلحة، بل انتقلت إلى القوى الاجتماعية الأخرى. وقد رصد كتاب ثورة شعب كل أشكال النضال المدني. فتناول نضال العمال والمزارعين والطلاب والقضاة والمحامين وأساتذة الجامعة والأطباء والنوبيين والمرأة والجنوب. وشهد عام ١٩٦٠ تصاعد المقاومة المدنية، وبروز جبهة المعارضة المكوّنة من أحزاب الأمة والوطني الاتحادي والشيوعي.

وبرز انعطاف حزب الأمة نحو الوطني الاتحادي في صلاة عيد الفطر في مارس عام ١٩٦٠. وأصدر الحزب الشيوعي بيانا حول ذلك اللقاء بين الحزبين الكبيرين قال فيه: "شهد الأسبوع الماضي مظاهرة كبرى عبّرت عن اتساع أزمة النظام. لقد كان الالتقاء بين الأنصار وقادة الوطني الاتحادي في صبيحة أول أيام العيد حدثا ذا مغزى سياسي هام. إنه دليل واضح على أن هذه المجموعة الكبيرة بدأت تتحول وتتجمع ضدّ الدكتاتورية العسكرية. إن عبود وزمرته

يعرفون مثلما يعرف كل الناس أن ذلك التجمع الذي تم في جامع الخليفة لم يكن مجرد أداء للصلاة وإنما هو مظاهرة تعبر عن موقف سياسي واضح الدلالة. ومهما حاولت الزمرة الحاكمة أن تبدو هادئة الأعصاب فإنها لن تستطيع أن تخفي ضعفها وهزالها "

و يبدو أن حزب الأمة لم يتخذ موقفا حاسما للانسلاخ من النظام. ولكن اشتداد المعارضة الشعبية عام ١٩٦٠، التي بلغت ذروتها في المظاهرات التي خرجت في أكتوبر في كل مدن السودان في ذكرى معركة حلفا، كانت عاملا حاسما في دخول حزب الأمة جبهة المعارضة وانفصاله عن النظام. ولم يبق من سند للنظام سوى قيادة الختمية وحزب الشعب الديمقراطي الذين وقفوا معه حتى انهياره.

أقدمت المعارضة على خطوة جريئة. في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠ أرسلت جبهة المعارضة مذكرة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقع عليها قيادات الأحزاب: من حزب الأمة: الصديق المهدي وعبد الله الفاضل وعبد الله خليل وإبراهيم أحمد ومحمد صالح الشنقيطي؛ وعن الوطني الاتحادي: إسماعيل الأزهري ومحمد أحمد المرضي ومبارك زروق؛ وعن الحزب الشيوعي أحمد سليمان ؛ ومعهم ثلاث شخصيات سياسية هامة: ميرغني حمزة وسيد أحمد عبد الهادي وبشير محمد سعيد رئيس تحرير جريدة الأيام. وطالبوا في مذكرتهم أن يتفرغ الجيش لمهمته الوطنية الأساسية وهي حماية البلاد. واقترحوا أن يتولى الحكم هيئة قومية انتقالية لتحقيق الآتي: أن تمارس سلطات فترة الانتقال - تضع تخطيطا سليما وأسسا واضحة ديمقراطية لقانون انتخابات - رفع

حالة الطوارئ. وبعد يوم أصدر الحزب الشيوعي بيانا يؤيد فيه مذكرة زعماء المعارضة. وقال لقد توحّدت "لأول مرة القوى المناهضة لعهد عبود وهي ثمار جهود الشعب وكفاحه ".

وقامت مجموعة من قيادة حزب الشعب الديمقراطي بإرسال مذكرة تأييد للنظام وانتقدت نشاط جبهة المعارضة، فأرسلت الجبهة مذكرتها الثانية إلى المجلس العسكري في مطلع ١٩٦١ نددت فيها بتلك المذكرة ونبهت المجلس إلى خطورة تجاهله لمذكرتها الأولى.

وقررت جبهة المعارضة توجيه ضربة أخرى إلى الحكومة العسكرية. وكانت المناسبة قضية حسنين حسن أحد القادة الشيوعيين في مدينة الأبيض. وكان قد تعرض للتعذيب في السجن، كما اعتقل حاج الطاهر المحامى الذي تولى الدفاع عنه. ويقول محمد أحمد محجوب في مذكراته "الديمقراطية في الميزان" إنهم اجتمعوا في منزل السيد الصديق المهدي وأرسلوا برقية إلى المجلس العسكري احتجاجا على تلك الوحشية، وكرروا المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته وإعادة الحكومة البرلمانية. ووقع على البرقية إسماعيل الأزهري وعبد الله خليل.

وما عادت الحكومة العسكرية تحتمل تلك المعارضة المتصاعدة. فقامت في ١٢/٧/١٩٦١ باعتقال زعماء المعارضة ونفتهم إلى مدينة جوبا في الجنوب. فاعتقلت من حزب الأمة: عبد الله خليل وعبد الله عبد الرحمن نقد الله وأمين التوم وعبد الله ميرغني ومحمد أحمد محجوب؛ ومن الحزب الوطني الاتحادي: إسماعيل الأزهري ومبارك زروق ومحمد أحمد المرضي وإبراهيم

جبريل ؛ ومن الحزب الشيوعي: عبد الخالق محجوب وأحمد سليمان، وعبد الرحمن شاخور ولم يكن سياسيا فكان وجوده بين تلك المجوعة مثار تساؤل. فخرجت مظاهرات في أم درمان والأبيض تندد بذلك الاعتقال. فاعتقلت الحكومة عشرات المتظاهرين، وقدمتهم إلى محاكم عسكرية حكمت عليهم بعشرات السنين، ومن بينهم تلاميذ في المرحلة الثانوية. وأصدر الحزب الشيوعي بيانا في ١٦/٧/١٩٦١ هاجم فيه الطغمة العسكرية، وذكرها بأن الاستعمار قد نفي من قبل الوطنيين إلى الجنوب (يقصد علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين قائدي ثورة ١٩٢٤، وقد نفيا إلى واو)، ولكن النفي لم يحمه من مصيره المحتوم فذهب إلى غير رجعة. ودعا البيان إلى تنظيم يوم سياسي من أجل الإفراج عن زعماء المعارضة وعن كل المعتقلين السياسيين.

ولم تتوقف المعارضة. فشهد صيف عام ١٩٦١ حادثتين هامتين. الأولى إضراب عمال السكة الحديد الذي استمر من ١٧ إلى ٢٤ يونيو. وكان نجاحه نسبيا. وقادت السلطة حملة تشريد واسعة ضدّ العمال. والحادثة الثانية الموكب الذي سيره الأنصار يوم ٢١ أغسطس إلى قبة الإمام المهدي في احتفالات المولد النبوي متجاهلين منع وزير الداخلية. فتصدت لهم الشرطة، ونشب قتال بين الطرفين تحول إلى مجزرة راح ضحيتها اثنا عشر مواطنا كلهم من الأنصار. وأصبحت تعرف الحادثة بمجزرة المولد. وفي اليوم التالي أصدر الحزب الشيوعي بيانا دعا فيه مختلف قطاعات الشعب للوحدة ضدّ النظام العسكري لإسقاطه بالإضراب السياسي العام.

فما هو الإضراب السياسي العام، وكيف برز، وكيف تمت صياغته؟

أخذت المعارضة ضدّ الدكتاتورية العسكرية تتصاعد وتتسع، حتى شملت أغلب الأحزاب والقوى السياسية. وتعلمت الحركة السياسية من فشل المحاولات الانقلابية طوال عام ١٩٥٩، أن العمل العسكري الذي لا يسنده عمل جماهيري يبقى عملا معزولا. كما تعلمت أيضا أن الحكم العسكري لن يذهب بالحسنى بعد أن غاصت أيديه حتى المنكبين في دماء الشهداء. فرغم اشتداد المقاومة المدنية، إلا أنها كانت في حاجة إلى سلاح تقهر به الحكم العسكري. فالسخط مهما تعاظم، لن يقضي على نظام عسكري ما لم يتحول ذلك السخط إلى قوة ضاربة وسلاح بتار.

وفي صيف عام ١٩٦١ صاغ عبد الخالق محجوب الخطوط الأساسية لوثيقة الإضراب السياسي وأرسلها إلى المكتب السياسي لمناقشتها قبيل اعتقاله ونفيه إلى الجنوب مع زعماء المعارضة. ونشرت مجلة الشيوعي مقالا في عددها في يوليو، طرح السؤال الملح وهو: ما هو السبيل الذي يمكن به تسديد الضربة القاضية للنظام بعد ثلاث سنوات من النضال الذي لم يهدأ؟ وذهب الحزب الشيوعي في تحليله إلى أن النظام يعاني من نزاعات داخلية تشلّ إرادته، ووصل إلى درجة بعيدة من العزلة القاتلة، التي تفاقمت بتزايد تناقضاته مع حزب الأمة. كما وضّح إضراب عمال السكة الحديد في يونيو، أن العمال لا يريدون فقط مكافحة الأزمة

الاقتصادية، بل وضّح الإضراب رغبتهم العميقة في إنهاء النظام الراهن وتحقيق الديمقراطية. ويذهب التحليل إلى ضرورة المزج بين الحركة الثورية الراهنة وحركة الطلبة والمزارعين.

ومن أجل نجاح هذه الحركة يصبح من المهم مواجهة موقف البرجوازية الوطنية في حكمة، فهي تعارض النظام ولكنها لا تقوم بمجهود يذكر من أجل إنهائه. وينتهي التحليل إلى القول: "إذا نجحنا في دفع القوى الثورية إلى الأمام، ونجحنا في الإطاحة بهذا النظام، يمكن أن ينشأ نظام جديد أكثر وطنية وأكثر ديمقراطية، وتصبح الشروط اللازمة للسير بالكفاح الوطني الديمقراطي وفي سبيل حكومة وطنية ديمقراطية أكثر توفرا حتى بوجود اليمين ضمن النظام الذي سيعقب مباشرة الحكم العسكري الآفل".

وفي ٢٩ أغسطس صدر أول بيان من المكتب السياسي للحزب الشيوعي حول الإضراب السياسي العام بعنوان "حول الموقف السياسي والإضراب السياسي العام". بدأ البيان بالحديث عن التخريب الواسع الذي تعرضت له الحياة الاقتصادية من جراء سياسة التبعية للمعونة الأمريكية والتفريط في استقلال البلاد، مما نتج عنه سياسة خارجية موالية للاستعمار. وأشار البيان إلى مصادرة الحريات الديمقراطية. ثم أكد على ضرورة التمييز بين توحيد قوى المعارضة أي الأحزاب، وتوحيد القوى الثورية في جبهة وطنية ديمقراطية. واستشهد باعتقال زعماء المعارضة ونفيهم دون حدوث ردّ فعل. وهذا يكشف نقطة الضعف الرئيسية في نمو واتساع الحركة الجماهيرية لتصل للمستوى الذي يؤهلها لدخول المعركة الفاصلة والإطاحة بالنظام. ونقطة الضعف لا يمكن أن تكون سوى

انعدام التنظيم. لقد كانت تلك القوى في حالة تذمر وتحفز واستعداد كامل للصدام. ولكن ماذا كان ينقصها؟ ما الذي حال بينها وبين الصدام؟ لاشيء سوى التنظيم... التنظيم ولا شيء سوى التنظيم... والمخرج هو تنظيم نشاط قوى التجمع الثوري.

ويمضى البيان ليقول إنّ الطبقات التي ترتكز عليها القوى الثورية هي الطبقة العاملة والمزارعون والطلبة والبرجوازية الوطنية. وبالعمل اليومي وسط هذه القوى يمكن أن تعبأ في إضراب سياسي عام، من شأنه إذا وقع أن يشل النظام الراهن شللا تاما. إن حركة مثل هذه لو وقعت ستكون الأولى من نوعها، ولذلك فهي تختلف كل الاختلاف عن الحركات الاقتصادية التي ألفتها البلاد من قبل. إن الإضراب السياسي العام هو توقف الجماهير الثورية عن العمل. ويتم تنفيذه عندما تصل تلك الجماهير إلى وضع لا تحتمل فيه العيش تحت النظام الراهن. ولذلك فهو يمثل تغييرا كيفيا في وضع الجماهير الثورية وعقليتها. إنه عملية وسلسلة وليس ضربة واحدة. وليس المهم هو متى وأين يبدأ الإضراب، المهم هو الارتقاء بالنضال الجماهيري وتنظيمه ليصل إلى نقطة التنفيذ الشاملة.

ويواصل البيان فيقول إن نجاح الإضراب يتطلب توفر شيئين أساسيين: الأول أن يكون برنامج الحركة يجمع بين خبرة الحركات الاقتصادية وبين طبيعتها السياسية الفريدة. والثاني إن تكون قيادتها التنظيمية في أيدي تنظيمات ثورية تستفيد من كل فرصة لدى التنظيمات الاقتصادية. كما أن تلاحم صفوف العمال والمزارعين والطلبة وجماهير المدن، يشكل مركز الثقل في النشاط التنظيمي

والسياسي لنجاح الإضراب العام. وبدون ذلك يصبح الحديث عن الحركة الموحدة مجرد لغو فارغ وثرثرة.

وهناك قوات أخرى يمكن أن تلعب دورا مساعدا وهامّا وهم: المحامون والأساتذة والأدباء والفنانون والنساء الخ، فهي قوى يهمها أمر حرية الفكر وسيادة القانون. وينتهي البيان بمطالبة الدوائر التنظيمية لتحريك مجموع الحزب في اتجاه الحركة الموحدة: الإضراب السياسي العام.

وكان موقف الأحزاب من الإضراب سلبيا. فقد علق أحد قادتها بأن الإضراب السياسي عبث وتطبيقه غير عملي. ورغم أن المكتب التنظيمي للحزب الشيوعي أصدر بيانا قدم فيه المزيد من الشرح للشعار، إلا أن بعض منظمات الحزب فهمته فهماً جامداً متطرفاً. فدعت سكرتارية الحزب الشيوعي في مديرية النيل الأزرق إلى إعلان الإضراب السياسي العام في الجزيرة، باعتبار أن الظروف أصبحت ناضجة لتطبيقه. فردت عليهم قيادة الحزب المركزية بأن تقديراتهم ممعنة في اليسارية، لأن الإضراب السياسي لا يحدث في مديرية واحدة، ولكنه معركة موحدة تخوضها كل جماهير الجبهة. كما أنّ اعتبار الإضرابات الاقتصادية التي يخوضها المزارعون جزء من الإضراب السياسي العام خطأ.

لم تتم صياغة شعار الإضراب السياسي من فراغ ولم يعتكف واضعوه في مغارة ولم يهبط عليهم بليل. إنه نتيجة تعمق في تراث الحركة الوطنية السودانية واستلهام إشراقها. فجسّد قمة ما أفرزته تلك الحركة: التوحد والصدام. وهي قمة بدأت تشمخ منذ القرن الماضي. وهو أيضا نتاج الاستقراء العلمي الخلاق لواقع الحركة

السياسية في صدامها ضدّ الدكتاتورية. من حصاد كل ذلك خرج شعار الإضراب السياسي العام، وليس من تجربة الحزب الشيوعي منفردا رغم أنه هو الذي صاغه. وهكذا دخل الشعار قاموس الحركة السياسية السودانية، وأصبح سلاحا لكل الحركة الجماهيرية.

وفي مطلع عام ١٩٦٢ دخلت المعارضة في معركة مع الحكم العسكري. فقد قرر زعماء المعارضة المعتقلون في الجنوب الإضراب عن الطعام. وقد أورد كتاب "ثورة شعب " قصة ذلك الإضراب، فقال: وصلت رسالة في مطلع ١٩٦٢ إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي سرّبها عبد الخالق محجوب من سجنه في الجنوب، يعلن فيها أن المعتقلين من زعماء المعارضة قد اتفقوا كلهم على الإضراب غير المحدود عن الطعام حتى يتم الإفراج عنهم، وذلك ابتداء من السبت ٢٧ يناير. وقال إن هذه مسألة كبيرة تحتاج إلى مساعدة فعّالة وحاسمة. وتساءل عبد الخالق إن كان المكتب السياسي يعتقد أن الظروف ملائمة للدخول في هذا الإضراب، وهل من الممكن القيام بعمل يحقق المساندة الفعّالة؟

وقد كان الموضوع شائكا بالنسبة للمكتب السياسي. فمعظم المعتقلين كبار في السن ومصابون بأمراض يؤثر عليها الإضراب تأثيراً سلبياً خطيراً. ولكن المكتب قدر أنه إذا ما وضعت خطة جريئة، وإذا ما بذل مجهود واسع، فإن الإضراب سيكون قصيرا، لأن الدكتاتورية لن تقوى على تحمل مسؤولية إزهاق حياة أي واحد من المعتقلين. وبناء على ذلك قرر المكتب السياسي تأييد الإضراب، وأخطر المعتقلين بذلك. وبدأ يعد الترتيبات في سرية

تامة. فأعد منشورات بكميات كبيرة وأرسلت إلى كل المدن. كما أرسلت رسائل إلى القضاة والمحامين وأساتذة الجامعة والأطباء وغيرهم.

وفي يوم ٢٧ يناير نزلت في جميع مدن السودان وفي وقت واحد منشورات تعلن بدء الإضراب في جوبا، وأذيع الخبر في نفس اليوم من محطات الإذاعات العالمية الرئيسية نقلا عن إذاعات المعسكر الاشتراكي التي أرسل إليها الخبر مقدما. ووزّع الحزب الشيوعي في نفس اليوم خطابات إلى كل الهيئات والمهن. وفوجئت الحكومة التي هالها أن يصل خبر الإضراب بهذه السرعة وفي نفس اليوم إلى ذلك المدى من الذيوع والانتشار. وفي اليوم التالي ٢٨ يناير أفرجت السلطة عن الزعماء المعتقلين، وتم ترحيلهم بالطائرة إلى الخرطوم. وكان انتصارا كبيرا للمعارضة، وكشف عن ضعف النظام عندما يواجه بمصادمة منظمة وموقف موحّد. كما كشف عن قدرات الحزب الشيوعي التنظيمية.

ثم نظم الحزب الشيوعي حملة أخرى للإفراج عن المعتقلين في سجن كوبر. وبفضل تلك الحملة وبفضل إضراب المعتقلين عن الطعام تم الإفراج عنهم في أول فبراير.

ثم أعلن الفريق عبود عن قيام لجنة لوضع دستور للبلاد. فرحب بذلك الإمام الهادي الذي أصبح زعيما للأنصار. أما الحزب الشيوعي فأصدر بيانا بعنوان "الحزب الشيوعي يفضح بيان الخيانة للشعب السوداني". قال البيان إن المخرج الوحيد للوطن لاستئصال الدكتاتورية من جذورها وسد الطريق أمام عودتها هو إقامة حكم ديمقراطي. ثم قال: "عندما نادينا منذ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨

،

بشعار عودة الديمقراطية كنا نضع في الاعتبار أنها خطوة أساسية في سبيل إقامة الحكم الوطني الديمقراطي "، حيث تتهيأ ظروف أفضل لتوعية الجماهير وتنظيمها وتوحيدها. ومنذ ١٧ نوفمبر أدرك الشعب السوداني الطبيعة الدكتاتورية للنظام الراهن. فهو نظام يقوم على قمع الديمقراطية لخدمة المصالح الاستعمارية، ولبيع الاستقلال وللتردي باقتصاديات البلاد ومعيشة أبنائها.

ويستمر البيان ليقول إن هذا الشغف بالديمقراطية هو ما تحاول الدكتاتورية أن تتملقه. وما نادى به عبود قصد به نوعا من الديمقراطية الزائفة. فقد وصلت أزمة الحكم مرحلة لم يعد من الممكن معها الاستمرار في الدكتاتورية السافرة. إن الدكتاتورية هي العدو اللدود للديمقراطية. ومن يصدق أن نظام ١٧ نوفمبر يمكن أن يمنح الديمقراطية أو يتجاوب معها، إما أن يكون ساذجا أو متهافتا.

وأصدرت الحكومة قانونا بإنشاء برلمان، أسمته المجلس المركزي. وكان الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي قام بتحليل القانون. فأصدر بيانا في ١٩٦٣/٣/٩ قال فيه: " إن النظام الراهن برمته وليس بمشتقاته فحسب، نظام رجعي غير ديمقراطي. أما عن المجلس المركزي، فإن مجلسا يدّعى أنه تمثيلي ولا يقوم على مبدأ الانتخابات المباشرة لكل أعضائه ولا يمارس الحقوق التشريعية هو مجلس مزيّف. وإن مجلسا لا يملك حق النظر في الاتفاقيات التي أبرمها النظام الراهن من معونات وقروض جعلت البلاد تابعة للاستعمار الأجنبي هو مجلس رجعي. وإن مجلسا لا يملك تعيين وإقالة رئيس الوزراء ومحاسبته هو

مجلس لا حول له ولا قوة. وإن مجلسا لا يستطيع أن يحاسب الحكومة على الجرائم التي ارتكبها وزراؤها في داخل البلاد وخارجها هو مجلس صوري. فهو محاولة من جانب السلطة لاكتساب الشرعية لتتسول بها في دوائر رأس المال الأجنبي. ولا يطالب الحزب الشيوعي بأقل من إلغاء هذا المسخ المشوه الذي لا يرقى إلى مستوى سيئة الذكر الجمعية التشريعية.

ورغم ذلك النقد للمجلس، فقد قرر الحزب الشيوعي أن يخوض الانتخابات التي أعلنت عنها الحكومة. وكانت حجته أنه ما دام هناك مجال لمخاطبة الجماهير التي حرم الحزب من الوصول إليها، فعليه أن يستغلها لكشف النظام من داخل مؤسساته، ولاستنهاض الجماهير للمطالبة بحقوقها من أجل الإطاحة بالنظام في النهاية. ويرى أن مقاطعة الانتخابات لن يؤدي إلى توسيع النضال وتعميق أزمة النظام، بينما المشاركة خطوة تزيد تنمية الحركة الديمقراطية إذا تمت على أساس برنامج الجبهة الديمقراطية وتحويل الانتخابات إلى معركة سياسية. ويمضي البيان قائلا: " إن الحزب الشيوعي... يعلم حق العلم أنه يخوض الانتخابات في ظل حكم رجعي دموي... ولكنه يخوضها من أجل تحويل المعركة... إلى مصالح الجماهير اليومية... وتعبئة الشعب حول برنامج وطني من أجل إلغاء المجلس المركزي... إلغاء قانون الطوارئ... حق العمال في التنظيم... إلغاء المعونة الأمريكي... إجراء إصلاح زراعي... تحويل المجالس المحلية إلى مؤسسات عامة لخدمة مصالح الجماهير". وينتهي البيان مؤكدا أن الإضراب السياسي العام هو السلاح القوي لإسقاط النظام.

وتعرض موقف الحزب لخوض انتخابات المجلس المركزي إلى نقد من خارج الحزب وداخله. يقول النقد إن ذلك الموقف أعطى المجلس المركزي شرعية ما كان له أن يحظى بها لو قاطع الحزب الانتخابات. بل أعلن بعض قادة الحزب اليوم خطأ ذلك الموقف. وحجّة الحزب وحجّة معارضوه ما زالتا تقفان وجها لوجه.

وشهد مطلع عام ١٩٦٣ انسحاب الحزب الشيوعي من جبهة المعارضة. وذكر في بيان انسحابه أنه أيّد منذ البداية تجمع أحزاب المعارضة، لأنه كان من الممكن أن يؤدي إلى توسيع وتعميق جو المعارضة ضدّ النظام العسكري. ولكن بمرور الزمن وتزايد الحركة الثورية، اثبت التجمع عجزه عن مسايرة حركة الجماهير، حتى أصبح خلال عام ١٩٦٢ يشكل أثرا سلبيا على حركة الجماهير. وبعد وفاة السيد الصديق بدأت جبهة الأحزاب تتراجع عن موقف المعارضة الإيجابية، وتجلى ذلك في الآتي:

١) وافقت الجبهة على قرار الحكومة بإلغاء الاحتفال بعيد الاستقلال الذي قررت الأحزاب إقامته في أول يناير.

٢) وافقت الأحزاب على قرار الحكومة بإلغاء الاحتفال الذي قررت إقامته بمناسبة الإفراج عن زعماء المعارضة بعد أن وزعت رقاع الدعوة.

٣) رفضت مرتين الدعوة التي تقدم بها الحزب الشيوعي لتبني شعار الإضراب السياسي العام.

واستمرت أزمة النظام تشتد وتتعمق. ووصلت قمتها في شهر

أكتوبر عام ١٩٦٤. وأصدر الحزب الشيوعي عددا من البيانات خلال ذلك الشهر. فأصدر بيانا في العشرين منه ينادي بتجميع الحركة الثورية في جبهة ديمقراطية عريضة. وبعد يومين (٢٢ أكتوبر) أصدر بيانا جماهيريا قال فيه إنه من الممكن إزالة النظام إذا اتحدت "قوانا في جبهة ديمقراطية تستهدف القيام بإضراب سياسي عنيد أمام مظاهر القوى الكاذبة حتى تطيح بالنظام الراهن". وأصدر في نفس اليوم خطابا دوريا يقول فيه إن الظروف أصبحت مواتية لكي تندفع القوى الديمقراطية خطوة إلى الأمام، وأن يجري لقاء عاجل بين مندوبي القوى الديمقراطية في كل أرجاء البلاد لتنظيم إضراب عام. وكانت تلك إرهاصات ثورة أكتوبر.

الباب الثاني

ملامسة السلطة والصراع الإيديولوجي: ١٩٦٤ ـ ١٩٧١

تقديم

كانت هذه الفترة من تاريخ الحزب الشيوعي التي امتد سبع سنوات، أقصر من الفترة الأولى التي امتدت ١٨ سنة، ولكنها فترة مشحونة بالأحداث. بدأت بثورة أكتوبر وحكومتها، ثم الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٥، وحل الحزب الشيوعي، والصراعات السياسية التي أعقبت ذلك، والانتخابات البرلمانية الثانية، ثم انقلاب ٢٥ مايو وأحداثه العنيفة، وأخيرا انقلاب ١٩ يوليو وأحداثه المأساوية. وقد أصبح الحزب الشيوعي حزبا علنيًا للمرة الأولى منذ تأسيسه، وأصبح يشارك عمليًا في السياسة السودانية وصراعاتها، ولم يعد مجرد مراقب من خارج اللعبة، بل كاد أن يستولي على السلطة في البلاد. تبدأ الفترة بالحزب الشيوعي نجما ساطعا في سماء السياسة السودانية، وتنتهي بالهجمة الشرسة التي شنها عليه جعفر نميري وصمد لها بعد أن كادت تفقده توازنه. وقد مرّ هذا الصعود والتراجع الدرامي بتعقيدات وصراعات هي المحور الأساسي لهذا الجزء من الدراسة.

الفصل السادس

ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وتداعياتها

بدأت الثورة بحادثة ربما خالها البعض عابرة سرعان ما يتم احتواؤها. ولكن الحادثة أخذت تتصاعد أمواجها طوال عشرة أيام مشحونة، وهي التي أصبحت تعرف بثورة أكتوبر. في مساء ٢١ أكتوبر أقام طلاب جامعة الخرطوم ندوة في داخلية البركس (ثكنات الجيش البريطاني سابقاً)، حول مشكلة الجنوب التي كانت من أكبر مظاهر فشل الحكم العسكري. وهاجمت الشرطة الندوة، ووقع صدام أدى إلى مقتل الطالب أحمد قرشي طه عضو رابطة الطلبة الشيوعيين في جامعة الخرطوم ومسؤول الاتصال بين الرابطة ومركز الحزب. فكان استشهاد القرشي الشرارة. وتحول تشييع جثمان القرشي في صباح اليوم التالي إلى مظاهرة سياسية قادها أساتذة الجامعة وطلابها وانضمت إليهم المنظمات الأخرى. ثم حملوا جثمانه إلى قريته القراصة على النيل الأبيض جنوب الخرطوم حيث واروه الثرى. وخرجت مظاهرات متفرقة تجوب شوارع الخرطوم. وتمت الدعوة إلى تجمع أمام مبنى القضائية في صباح السبت ٢٤ أكتوبر. ورفضت السلطة السماح للموكب بالتحرك، ووافقت على

مقابلة مندوبين عنه. وذهب المندوبون إلى القصر، ولكنهم قوبلوا بفتور من بعض الموظفين الصغار ولم يقابلهم أحد من أعضاء المجلس العسكري. فعادوا إلى الموكب. وهناك أعلن عابدين إسماعيل نقيب المحامين الإضراب السياسي العام. وتكونت في الحال جبهة الهيئات من المحامين والقضاة وأساتذة الجامعة والنقابات المهنية والعمالية. ووصل في نفس اليوم وفد من اتحاد مزارعي الجزيرة لينضم إلى المعركة. وتولت الجبهة منذ ذلك الحين قيادة الأحداث.

وشهدت الفترة من ٢٤ حتى ٢٦ أكتوبر اتساع الإضراب السياسي، ليشمل قطاع الخدمات وجهاز الدولة والمصانع، وبلغ قمته بدخول عمال السكة الحديد، فانشلت الحياة تماماً. وتحول نادى أساتذة جامعة الخرطوم إلى مركز لتجمع جبهة الهيئات وقيادة الثورة. وتحرك الضباط الأحرار ورفضوا نزول الجيش للشارع لضرب المتظاهرين، وضغطوا على الرئيس عبود ليحل المجلس الأعلى، وكانت تلك نقطة تحول حاسمة في مسار الثورة. وفي مساء ٢٦ أكتوبر أعلنت الإذاعة حلّ المجلس العسكري. وبعد لحظات امتلأت الشوارع بالجماهير التي أخذت ترقص وتنشد حتى الفجر. وهكذا سقط الحكم العسكري بعد ستة أيام من الصراع الضاري.

وبدأت جبهة الهيئات والجبهة الوطنية التي كونتها الأحزاب في مواجهتها، يتولون قيادة الأحداث والتفاوض مع قيادات الجيش لتسليم السلطة للمدنيين. وعقد اجتماع مشترك بين المدنيين والعسكريين في القيادة العامة، واختاروا الأستاذ سرّ الختم الخليفة

رئيسا للوزراء، وهو رجل محايد ومن كبار التربويين المشهود لهم بالكفاءة. وتشكل مجلس الوزراء من: سبعة وزراء لجبهة الهيئات من بينهم وزير يمثل العمال(انتخب العمال الشفيع رئيس اتحاد العمال وكان أيضا عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي) وآخر يمثل المزارعين(انتخب المزارعون شيخ الأمين محمد الأمين رئيس اتحاد المزارعين وكان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي)، ووزير لكل حزب من الأحزاب الخمسة: الأمة والاتحادي والشعب الديمقراطي الشيوعي والإخوان، ووزيران من الجنوب.

ووضعت جبهة الهيئات "ميثاق أكتوبر" الذي نص على: تصفية الحكم العسكري ـ إلغاء القوانين المقيدة للحريات ـ استقلال القضاء والجامعة ـ إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ـ انتهاج سياسة خارجية ضدَ الاستعمار والأحلاف العسكرية. وضمّن الميثاق في دستور السودان المؤقت الذي حكمت به البلاد منذ ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ ليصبح المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٤، وأصبح تحكم به البلاد حتى عام ١٩٦٩.

ماذا كان وضع الحزب الشيوعي بعد انتصار الثورة؟ انتصر الخط السياسي للحزب الذي أعلنه منذ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ودعا فيه لإسقاط النظام، وكان وقتها وحيدا في الساحة السياسية ثم أخذت الأحزاب تنضم إليه حتى تمكنوا من إسقاط النظام. بقي الحزب ثابتا في موقفه طوال ست سنوات يصادم الحكم العسكري، وقدم تضحيات كثر. وكان شعار الإضراب السياسي الذي صاغه هو السلاح الذي كسر ظهر النظام العسكري. وكان أول حزب يلتقط

الخيط بأن الثورة آتية لا ريب فيها، وعبر عن موقفه في المنشورات التي بدأ يصدرها منذ ٢١ أكتوبر. كان الحزب فعّالا في تكوين جبهة الهيئات التي تمثل اليسار العريض. حصل في التشكيل الوزاري على ثلاثة وزراء، وهو عدد أكبر من أي حزب من الأحزاب الكبيرة الثلاثة. وانتزع الحزب العلنية بعد أن ظل يعمل منذ تأسيسه بواجهات مختلفة.

ولخص عبد الخالق الوضع الجديد قائلا إن ثورة أكتوبر واجهت الفئات التي تداولت الحكم منذ ١٩٥٤ بالحقائق المذهلة التالية:

١) من الممكن في السودان أن تنشأ حركة سياسية مستقلة عن تلك الفئات التي تداولت الحكم مدنيا وعسكريا، والتي ظلت توجه السياسة السودانية منذ نهوض الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.

٢) وأن تتكون هذه الحركة من الناحية الشعبية من منظمات نقابية ومهنية وجماعات سياسية لم يكن لها شأن كبير من قبل، وأبرزها الحزب الشيوعي.

٣) أن تستطيع هذه الحركة نسف حكم قائم بطريقة مفاجئة للفئات ذات المصالح، ومن بينها القادة السياسيون وزعماء الطوائف، وأن تشكل سلطة لا تنتمي لتلك الفئات.

٤) وهذا هو أخطرها: أن ينفصل جهاز الدولة عن السلطة الحاكمة، وينضم لتلك القوى السياسية في عمل ثوري هو الإضراب السياسي. لقد استطاعت مجموعة من القضاة الثوريين والليبراليين أن تنتزع جهاز القضاء وتفصله عن السلطة الحاكمة،

وتبعتها بقية أجهزة الدولة المدنية. ولم تعد السلطة في القصر الجمهوري أو مجلس الوزراء، بل أصبحت في نادى أساتذة جامعة الخرطوم. ومن ذلك المقر أثرت الحركة الشعبية على أجهزة الدولة الأخرى، وخاصة القوات المسلحة على الرغم من أن هذا الجهاز لم ينفصل نهائيا عن السلطة الحاكمة. (جريدة أخبار الأسبوع، ١٣/٣/١٩٦٩).

ولكن توازن القوى الذي مال لصالح الحزب الشيوعي، ما كان له أن يستمر طويلا. فمازالت الأحزاب الأخرى لها نفوذها القوي، ولها مؤيدون أضعاف ما للحزب الشيوعي. فما إن زالت دهشة الأيام الأولى، حتى بدأت تنظم نفسها لتعيد الخلل الذي حدث في توازن القوى. فكونوا الجبهة الوطنية في مواجهة جبهة الهيئات. وجلب حزب الأمة الأنصار من الريف للضغط على الحكومة. وأبعد وزيرا العمال والمزارعين من مجلس الوزراء. وبدا ميزان القوى يتعدل لمصلحتها. وتحددت مواعيد للانتخابات، لأنها هي التي ستحسم الصراع السياسي في النهاية لمصلحتها.

وأعيد النظر في قانون الانتخابات، بعد أن تعادل الميزان السياسي. ففرضت القوى الحديثة ثلاثة تعديلات: حق التصويت لكل مواطن فحصلت النساء على حقهن الانتخابي. تخفيض سنّ الناخب من ٢١ إلى ١٨ سنة. تخصيص ١٥ دائرة للخريجين الذين أكملوا التعليم الثانوي. وفرضت الأحزاب توزيع الدوائر بعدد السكان بغض النظر عن طبيعة الدائرة، وذلك خلافا لما وضعته لجنة سكومارسن الانتخابية عام ١٩٥٣. فكان القانون نتاج توازن القوى السياسي.

وكان على الحزب الشيوعي أن يضع في اعتباره أن الحياة السياسية لا تسير فقط باندفاع الثورة وبدوره في ذلك الاندفاع. فهناك اعتبارات أخرى ستعمل على إعادة توازن القوى، وأن وضعه في تلك الاعتبارات مازال ضعيفا. فنفوذه محصور وسط قطاعات محدودة، وهناك قطاعات عريضة من الشعب السوداني لم يصل بعد بنفوذه إليها. وبالرغم من أن نفوذها ضعيف في صنع القرار، إلا أن أثرها العددي كبير عندما تسير خلف من يصنعون لها القرار. كما أن أثر سياسات الحزب وأثر وزرائه داخل مجلس الوزراء كان أقل من أثره في الشارع السياسي. فلم تكن له برامج في مجال الزراعة التي تولى مسئوليتها تميزه عن الأحزاب الأخرى، وكذلك في مجال الصحة التي تولى أيضا وزارتها. فشعارات الحزب السياسية كانت أكبر من البرامج العملية التي تمخضت عنها. فكان ذلك من العوامل التي أدت إلى توازن القوى.

وطرح الحزب بشكل حاد قضية التغيير الاجتماعي، وطرح استراتيجيته القائمة على الجبهة الوطنية الديمقراطية. وكلاهما أفق زاهي، ولكن الطريق إليهما يسير عبر منعرجات ويكتنفه ضباب. كما أن شعاراته تهدد مصالح قوى اجتماعية ذات نفوذ، ولا بدّ أن تنتفض عند سماعها له للدفاع عن مصالحها. فهل كان الحزب يمتلك القدرة لمجابهتها والدفاع عن طرحه، ويمتلك البرامج البديلة التي تجعل الهجوم المضاد يتضاءل أمامها؟ فالقوى السياسية التي يجابهها الآن ليست حكما أجنبيا أو دكتاتورية عسكرية. وهذا عامل آخر ساعد على استعادة توازن القوى، بل لعله تكمن في طياته عوامل هجوم مضاد استلت فيما بعد من مكمنها.

وكان على الحركة السياسية أن تتصدى لمشكلة الجنوب، فهي التي قدحت الشرارة التي فجرت الثورة. وظلت المشكلة منذ اندلاعها عام ١٩٥٥ بلا حل. وجاء الحكم العسكري ليفاقمها، لأنه لم يقدم لها من حلّ سوى البندقية والرصاص. وهذه آفة الأنظمة الصماء التي تنظر إلى القضايا ذات التعقيد التاريخي والاجتماعي والنفسي من خلال نظارة الحرب وخرائط الميدان.

وكان الحزب الشيوعي قد طرح قضية الجنوب في إطار مختلف منذ انفجارها عام ١٩٥٥. ولعل بروز جوزيف قرنق في قيادة الحزب الشيوعي للتصدي للمشكلة من أهم إنجازت الشيوعيين السودانيين. وأصدر الحزب صحيفة Advance سرّا، ونشر فيها جوزيف قرنق مقاله الشهير Dilemma of the Southern Intellectual The الذي دعا فيه إلى الوحدة وعارض الانفصال. وفي عام ١٩٦٤ تأسس حزب الجنوب الديمقراطي ليكون منبرا انتخابيا للشيوعيين في الجنوب.

وطرحت ثورة أكتوبر القضية على بساط البحث بمنهج عقلي وعلمي. فانعقد في الخرطوم مؤتمر المائدة المستديرة، وحضرته كل الأحزاب السودانية من الشمال والجنوب، وبعض المراقبين الأفريقيين.

وقدم عبد الخالق خطاب الحزب الشيوعي في المؤتمر. قال إن المشكلة من صنع الاستعمار ولن تحل إلا بمنهج ديمقراطي سليم. ثم خاطب المندوبين الجنوبيين قائلا بأن الشماليين هم فعلا أحفاد تجار الرقيق، ولكن الأحفاد تغيروا وتطوروا. وأكد على الخلافات العرقية الجغرافية والاختلاف بين الشمال والجنوب،

ولكن يجب ألا تقف مثل هذه الاختلافات أمام الناس ليعيشوا في أمة واحدة. واعترف بأن الشمال فشل في حل مشكلة الجنوب، لأن النظام السياسي منذ الاستقلال كان يقوم على ديمقراطية مشوهة، كما أن القادة الجنوبيين كانوا بلا رؤية إيديولوجية واضحة مما سلبهم الأصالة. والذين ينادون منهم بالفدريشن أو الانفصال قد عقّدوا في الواقع المشكلة. وانتهى إلى أن الحزب الشيوعي يرى الحل في منح الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي الذي يأخذ في اعتباره حقوق الأقليات. وكان الخطاب طرحا جديدا مغايرا للطرح التقليدي الذي كان سائدا. كما جرد الأحزاب الأخرى من المناورات السياسية. وأصبح حجر الزاوية بالنسبة للحلول المستقبلية.

وفشل المؤتمر في إيجاد حل للمشكلة. وتمخضت عنه لجنة من أثني عشر عضوا، ظلت تواصل اجتماعاتها لأشهر. وعادت الأحزاب الجنوبية إلى الغابة تحمل السلاح مرة أخرى. ولذلك لم تجر الانتخابات في الجنوب.

فقد تقرر إجراء الانتخابات البرلمانية أثناء خريف عام ١٩٦٥، رغم الاعتراض على القانون ورغم الحرب في الجنوب ورغم ظروف الخريف. وقرر الحزب الشيوعي المشاركة فيها. أما حزب الشعب الديمقراطي فقرر مقاطعتها ملتحفا عباءة التطرف ليواري بها سوءة مساندته للحكم العسكري. وظل الجنوب بلا نواب.

واكتسح الوطني الاتحادي والأمة الدوائر الإقليمية، بينما اكتسح الحزب الشيوعي دوائر الخريجين. فحصل على إحدى عشرة دائرة من خمس عشرة دائرة،منها ثمانية من أعضائه وثلاثة أيّد

ترشيحهم. وحصل على أصوات كبيرة في الدوائر الإقليمية. ولكن المنافسة الساخنة كانت في دائرة أم درمان الجنوبية بين إسماعيل الأزهري وعبد الخالق محجوب، حيث فاز أزهري بفارق ألف صوت. وكان ذلك يعنى شعبية واسعة للحزب الشيوعي في معقل الحزب الوطني الاتحادي والدائرة التقليدية لزعيمه، مما يهدد ذلك المعقل في المستقبل. وقال عبد الخالق في تبرير منافسته لأزهري، إن أزهري انحاز تماماً إلى اليمين، مما يجعل إزاحته عن دائرته عملا وطنيا، كما حدث تحول في السودان فكانت انتخابات الدائرة الجنوبية ميدانا لمعرفة مدى ذلك التحول. وعلق باحث أمريكي من جامعة هارفرد بأن تلك المنافسة هي التي أدت إلى حلّ الحزب الشيوعي فيما بعد.

ولكن الديمقراطية اللبرالية لها منابر أخرى غير الانتخابات البرلمانية، مثل النقابات والصحافة والليالي السياسية، وفوق كل ذلك المقدرة على الإفصاح. فسعى الحزب الشيوعي إلى استغلال تلك المنابر إلى أقصى مدى. وأصبحت قدرات الحزب على الحركة في أروقة السياسة السودانية أكبر من الفترة التي سبقت الحكم العسكري. ففي مجال العمل النقابي كان يسيطر لحد كبير على النقابات العمالية وعلى اتحاد المزارعين. وأعيد تكوين نقابات المعلمين في المراحل الثلاث، وتكون منها اتحاد المعلمين، وسيطر الشيوعيون والديمقراطيون على قيادته. وكانت الأحزاب تراوغ في تسجيل اتحاد العمال، مما جعله يمارس نشاطه دون سند قانوني. وفي عام ١٩٦٦ تم تسجيل الاتحاد لدى مسجل عام النقابات. وتكوّن لاحقاً المجلس العام للنقابات، ويضم العمال والموظفين والمعلمين. وأصبح منبراً واسع النفوذ.

وأصدر الحزب جريدة الميدان يومية. وأخذ توزيعها يتصاعد حتى بلغ ٢٥ ألف نسخة منافسة بذلك كبريات الصحف المستقلة. وافتتح عددا من الدور في العاصمة وفي المدن الرئيسية. وكان عبد الخالق يعقد لقاء أسبوعيا كل أربعاء في إحدى دور الحزب في العاصمة، وكان يؤمه جمع غفير من الناس، ويتناول فيه قضايا الساعة السياسية. وبرزت قدرات عبد الخالق الكاريزمية. لقد استطاع الحزب أن يحول مؤسسات الديمقراطية خارج البرلمان إلى منابر فعالة.

وفي داخل الجمعية التأسيسية (البرلمان) كان نواب الحزب يقدمون أداء برلمانيا رفيعا، وبرزت قدرات عمر مصطفي ومحمد إبراهيم نقد في الخطابة العقلانية، كما برز دور بقية نوابه. ويرهنوا على أن الأداء البرلماني ليس فقط بالعدد، وإنما أيضا بالمقدرة على طرح القضايا بأسلوب منطقي رفيع. ولا نريد في هذا العرض أن نمجد أداء نواب الحزب الشيوعي، بقدر ما نريد توضيح دوره في النظام اللبرالي، على الرغم من عدد نوابه المحدود.

ولكن السؤال الذي يبرز هنا هو: ما هي البرامج التي طرحها الحزب الشيوعي كبديل للأحزاب القائمة؟ ويمكن طرح السؤال بشكل آخر: إلى أي حدّ كان الحزب مؤهلا للسلطة ولحكم البلاد؟ إن نفوذ الحزب الأدبي والفكري بين القطاع الحديث أكبر من أي حزب آخر. ولكن هذه ليست هي مؤهلات السلطة. فكان طرح الحزب يشكل تحديا للقوى الاجتماعية الحاكمة. والأحزاب تلهث للسير في طريق التطور الرأسمالي الذي فضّ خاتمه الحكم

العسكري. وها هو الحزب الشيوعي والمنظمات التابعة له يقف حجر عثرة في طريق ذلك الاندفاع.

وفي هذا الصدد كتب عبد الخالق يقول إن الديمقراطية اللبرالية تقف حجر عثرة في سبيل الطريق الرأسمالي في السودان، وتشكل عقبات أمام الاندفاع السريع لخلق مجتمع مختلط من الرأسمالية ومواقع التخلف، يقع تحت تلك القوى وقيادتها ودكتاتوريتها. ثم يقول إن التنمية في طريق الرأسمالية تقترن في السودان بالعنف، وهذا العنف يشمل العنف البدني أيضا. فقد برهنت الأحداث أن الديمقراطية اللبرالية ليست الوسيلة التي يمكن بواسطتها أن تدفع الطبقات المالكة السير بسرعة ويسر في ذلك الطريق. ويستمر قائلا إن المقومات الضرورية للتنمية الرأسمالية وفق المفاهيم الغربية السائدة هي الخبرة الفنية ورأس المال لبناء الهياكل الاقتصادية. وقد بدأ التحضير لدورها بواسطة العنف العسكري واستبدال الفئات اللبرالية بالحكم العسكري. والقوى وليدة العنف البرجوازي ظلت راضية عن الاستقرار العسكري. فإضرابات العمال مصادرة وحرية النقد لتدخل رأس المال الأجنبي مخنوقة الأنفاس والاستغلال يتضاعف. (عبد الخالق محجوب، أخبار الأسبوع، ٢٧/٣/١٩٦٩).

الفصل السابع

حلّ الحزب الشيوعي
والأزمة الدستورية

لم يمض على الحزب الشيوعي في البرلمان سوى بضعة أشهر، حتى تم حله وطرد نوابه من البرلمان، وتفجرت أزمة حادة تركت آثارا وخيمة على التجربة الديمقراطية. نستعرض أولا تركيب قيادة الأحزاب السياسية بعد ثورة أكتوبر، ثم نتناول أسباب الأزمة وتطورها ونتائجها.

تعرضت الأحزاب السياسية في هذه المرحلة إلى تغييرات في قياداتها، مما أثر على تطور الأحداث خلال أزمة حلّ الحزب الشيوعي. تأثر الحزب الوطني الاتحادي كثيرا منذ انفصال حزب الشعب عنه، إذ فقد بعض القيادات المتمرسة، وفقد النفوذ الطائفي العريض للختمية. وبعد ثورة أكتوبر برز إسماعيل الأزهري بنفوذ واسع واستطاع إحكام قبضته على الحزب، كما أدرك دور حزبه في توازن القوى في اللعبة السياسية، ولعب ذلك الدور بمهارة. ولكن قيادة الحزب التي برزت منذ أيام مؤتمر الخريجين في الثلاثينات بدأت تشيخ، وتخطف الموت بعضها. ففقد الحزب في ظرف وجيز مبارك زروق والشيخ محمد أحمد المرضي وهما من أبرع

السياسيين في البلاد. وبرزت قيادات جديدة مثل نصر الدين السيّد وعبد الماجد أبوحسبو وأحمد زين العابدين، يفتقدون براعة الرواد الأوائل وأصالتهم من وجوه عديدة، فالتصقوا بالرئيس أزهري ليحتموا بمظلته الوارفة وليضفوا عليه المزيد من الهالة. وبرز أيضا الشريف حسين الهندي، ولكنه لم يفرض قيادته على الحزب بعد.

وأثرت المنافسة الحادة في انتخابات الدائرة الجنوبية في أم درمان على الرئيس أزهري أثناء تحوله إلى رئيس له سلطات لا محدودة. ولكن المنافسة تحولت بالنسبة للأزهري إلى قضية شخصية. وشنّت جريدة الميدان في أحد أعمدتها اليومية هجوما متواصلا على شخص أزهري. وعلى الرغم من أن الهجوم لقي شعبية لدى العديد من القراء، إلا أنه كان هجوما اتصف بالإسفاف والسطحية، وكانت له ردود فعل عكسية لدى جمهور الحزب الوطني الاتحادي. فقد كان أزهري زعيما وطنيا له تاريخه ولا يمكن نقده بتلك الطريقة الهزلية التي لا تليق بمقامه. وكان وقع ذلك النقد على أزهري أكبر. وانفتحت المعركة مرة أخرى في الدائرة الجنوبية عندما استقال منها أزهري ليصبح رئيسا لمجلس السيادة. ورشح الحزب الوطني الاتحادي أحمد زين العابدين ضدّ عبد الخالق. وفاز زين العابدين بفارق ٨٨ صوتا. وأصبح سقوط الدائرة في يد عبد الخالق مسألة زمن، واكتسحها بالفعل في الانتخابات التالية.

أما بالنسبة لحزب الأمة فقد شهد تحولا كبيرا في قيادته. كانت وفاة السيد الصديق المفاجئة في نوفمبر ١٩٦١ ضربة كبيرة على الحزب وعلى البلاد. فقد كان للرجل تاريخ طويل في العمل

الوطني منذ أن كان طالبا في كلية غردون وشارك في إضراب الطلاب عام ١٩٣١ وكان من قياداته. وشارك في نشاط حزب الأمة منذ تأسيسه، ولكنه لم يصبح رئيسا له إلا بعد أن برهن على مقدرات قيادية. وعند وفاة والده عام ١٩٥٩ أصبح إماما للأنصار. ولعب دورا بارزا في معارضة الحكم العسكري. وأشاد الحزب الشيوعي بذلك الدور في رسالة التعزية التي بعثها المكتب السياسي، وقال فيها إن الحزب يقيّم تقييما سليما الدور الذي لعبه الإمام الراحل وسط أحزاب المعارضة. وخلفه أخوه الهادي في إمامة الأنصار، وهو لا يملك مقدرات السيد الصديق، كما أنه قليل الإلمام بالتحولات في البلاد وبقضايا العصر. واختير الصادق ابن السيد الصديق رئيسا للحزب وكان عائدا لتوه من دراسته في بريطانيا. ولم يبلغ الثلاثين من العمر وخبرته السياسية محدودة وتزحم أفكاره تصورات إسلامية ونظريات أوربية مشتتة. ودخل في منهج تجريبي أضر به وبحزبه وبالبلاد. وكان على صلة مع الدكتور الترابي، وتمتّنت الصلة بعد زواج الترابي من شقيقته.

وبرز الترابي نجما سياسيا لامعا بعد ثورة أكتوبر. وكان قد اختير قبيل الثورة أمينا عاما لحزب الإخوان المسلمين، كما كان أيضا عميدا لكلية القانون بجامعة الخرطوم. ولعب دورا بارزا في الأحداث بعد مقتل القرشي. وكوّن جبهة الميثاق الإسلامي. وترشح في دوائر الخريجين ونال أعلى أصوات. وربط نفسه مع حزب الأمة ومع القيادات التقليدية يسير خلفها، وانتهج مسلكا براجماتياً في تعامله السياسي، ولم يشغل نفسه بمبادئ رصينة ومواقف مبدئية متجانسة، بل بمدى الكسب العاجل مستغلا خبرته القانونية الرفيعة وقدراته الذهنية. وكان يعزف على نفس نغمات

الصادق المهدي. كما ربطته صلات زمالة مع محمد إبراهيم خليل عميد كلية القانون السابق، وأحد أركان الصادق السياسيين.

وما كان لتلك المجموعة من السياسيين أن تقدم على حلّ الحزب الشيوعي لتصفية حسابات معه أو للبحث عن بطولة تقف فوقها على أرض السياسة السودانية، لولا عوامل أخرى تلاحمت مع العوامل الذاتية. كانت الستينات فترة انفجار مدو في حركة التحرر الوطني في العالم العربي. في مصر ينتقل عبد الناصر من النصر العسكري في السويس إلى القومية ثم إعلان القوانين الاشتراكية. وفي سوريا والعراق يستولي البعثيون في تحالفات مختلفة مع اليسار على السلطة. وتحرج الثورة الجزائرية منتصرة. وينهار حكم الإمام في اليمن ويتولى الجيش السلطة. وتفجر الجبهة القومية في جنوب اليمن الثورة ضدّ البريطانيين وحكم السلاطين. ثم تنتصر ثورة أكتوبر في السودان بنغمات ديمقراطية عالية.

فأخذت عروش مشايخ البدو في بلدان البترول تهتز. ولكنهم لم يقفوا مكتوفي الأيدي. وفي هذا الصدد كتب عبد الخالق يقول إن تلك القوى الرجعية والدوائر الاستعمارية، حزمت أمرها واحتمت بالحلف الإسلامي، واحتمت بشحنات الأسلحة الأمريكية، واحتمت بسيل جارف من الورق تلفظه كل ساعة آلات الطباعة التي لا تتوقف في بيروت، واحتمت بالمال يجلبه الملك فيصل من شركات النفط لشراء الذمم وتزييف إرادة الشعوب العربية. ولم يكن السودان محصنا من الذي كان يجرى في العالم العربي. وينتهي إلى القول بأن "الرجعية السودانية قطعت العهد أمام أباطرة المال في العالم العربي بأنهم سيسلمونهم السودان وقد

خلا من كل حركة ثورية، وأطفأوا بأفواههم كل شمعة أوقدها شعبنا لتنير له الطريق " (أخبار الأسبوع،١٧/ ٤/ ١٩٦٩).

ويضيف عبد الخالق سببا آخر، فيقول إن القوى الاجتماعية التي شهرت سلاح الدين هي وليدة العنف البرجوازي. وقد ظلت راضية عن الاستقرار العسكري إبّان دكتاتورية عبود. فالإضرابات مصادرة، وحرية النقد لتدخل رأس المال الأجنبي مخنوقة الأنفاس، والاستغلال يتضاعف ولا يرتفع أي صوت ليكشف مراميه. فقامت هذه القوى بعد ثورة أكتوبر وشكلت مع قوى التخلف والساسة الانتهازيين جبهة واحدة ضدّ الثورة، ودخلت في حلف مقدس لا يستهدف فقط منع التحول الثوري، بل أيضا مواصلة السير في طريق التطور الرأسمالي. (أخبار الأسبوع،٢٧/ ٣/ ١٩٦٩)

ويضيف عبد الخلق أيضا أن الرأسمالية تعاني من قحط وجفاف فكري قاتل. ولذلك فإن المحافظة على مواقع الفئات القديمة، ودعم مواقع الاستغلال الرأسمالي الجديدة التي حث خطى سيرها الحكم العسكري، ما كان من الممكن الدفاع عنها وفق نظرية صريحة تبرر التخلف في وجه التقدم الذي رفعت راياته ثورة أكتوبر. وما كان من الممكن الدفاع عن الرأسمالية وقدراتها في وجه الأفكار السياسية التي زحمت الجو. (أخبار الأسبوع، ١٠/ ٤/ ١٩٦٩)

ولم يدع الحزب الشيوعي إلى أي أفكار معادية للدين ولم يدخل في جدل لاهوتي. وخاض الانتخابات قبل أشهر ببرنامج ليس فيه ما يسئ إلى تقاليد المجتمع وأعرافه. إلا أنه أهمل

موضوع التراث فكرا وممارسة. كما أن الأنظمة العربية الداعية للتقدم دخلت في مزايدة مع الخطاب الديني البترولي ولم تواجهه مواجهة دينية صارمة. بل أصبح الحكام يلجأون إلى المؤسسة الدينية لتضفي شرعية دينية على أفعالهم. وحتى عبد الناصر برصيده الجماهيري العريض، كان يلجأ إلى الأزهر، فعبر عن حاجة السلطة المكبوتة إلى الشرعية الدينية.

فامتشقت تلك القوى سلاح الإلحاد، وأصبح الصوت العالي في الخطاب الديني. وبرز الشعار في السودان بعد انتصار ثورة أكتوبر مباشرة. يقول عبد الخالق إن الخطب الملتهبة التي أطلقها الصادق المهدي ونصر الدين السيد في اجتماع شعبي في حي المهدية في أم درمان ضدّ الشيوعيين، كانت الضوء الأخضر لسيل متدفق من الحملة تحت اسم الإسلام في وجه الخطر الشيوعي كما صور للناس. وكان ذلك إقحاما جديدا على السياسة السودانية. فقد كان الصراع السياسي في السودان حتى ١٩٥٨ لبراليا علمانيا، وظلت الفئات الحاكمة تعمل تحت ظل النظام البرلماني دون أن تلجأ إلى نظرية إسلامية تستند إليها. ولم يجر تطور منطقي للقوى السياسية خلال الحكم العسكري يؤدى إلى نمو الفكر الإسلامي بالصورة الحادة التي ظهر بها بعد أكتوبر. (الإسلام والسياسة في السودان، ص ١٤٣).

في ذلك الجو انفجرت الأزمة التي أدت إلى حلّ الحزب الشيوعي. فكيف انفجرت وكيف تطورت؟ في مساء الاثنين ٩/ ١١/ ١٩٦٥، نظمت جبهة الميثاق الإسلامي (الإخوان المسلمين) ندوة في معهد المعلمين العالي في أم درمان. ودار نقاش حول

موضوع البغاء. فنهض طالب أعلن أنه ماركسي، وقال إن الزنا كان يمارس في بيت الرسول وخاض في حديث الإفك. وفجر الحديث مشاعر غاضبة وسط جمهور الطلبة، وأصدرت تنظيماتهم بيانات تدين الطالب وتطالب بمعاقبته. كما أصدرت رابطة الطلبة الشيوعيين بيانا وضحت فيه أن الطالب ليس عضوا في الحزب الشيوعي، بل هو يصدر صحيفة حائطية يهاجم فيها الحزب. أما الإخوان المسلمون فحولوا المعركة نحو الحزب الشيوعي مصرّين على أن الطالب عضو فيه، واتهموا الحزب بالكفر والإلحاد.

وتصاعد الموقف يوم الجمعة عندما خرجت عدة مظاهرات نظمها الإخوان في أم درمان بعد الصلاة. واتجه المتظاهرون إلى منزل إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة. فخطب فيهم مؤكدا أن الحكومة والجمعية التأسيسية ستضع حدا لهذا الفساد، وإن لم تفعل فإنه سينزل معهم إلى الشارع لتطهير البلد. وكان ذلك منعطفا حاسما وخطيرا في تطور الأزمة. فدخول أزهري بثقله السياسي وبشعبيته حمل المعركة خارج قدرات الأخوان المسلمين المحدودة. كما أن أزهري قرر ما ستتخذه الجمعية التأسيسية بالنسبة للقضية قبل أن يطرح عليها الأمر. ودخل أيضا الإمام الهادي إلى المعركة واستدعى مجموعات من الأنصار إلى العاصمة.

ويبدو أن الأحزاب السياسية قررت استغلال الحادث لتصفية حساباتها مع الحزب الشيوعي. فدفعت بأعداد من مؤيديها لمهاجمة دور الحزب بالأسلحة وبأسلوب همجي أطلق عليه عبد الخالق "عنف البادية". وازداد تصاعد الموقف عندما قامت بعض جماهير

الأحزاب بمحاصرة البرلمان مطالبة بحل الحزب الشيوعي. وتراجع موضوع الطالب الصفيق.

اجتمعت الجمعية التأسيسية في ١٥ نوفمبر. وبدأت سلسلة من الإجراءات العجولة، حيث علقت اللوائح وخرق الدستور واستخف بالأعراف والتقاليد السياسية والبرلمانية وأهينت الثقافة وامتهن الفكر.

فما الذي حدث؟ تقدم محمد أحمد محجوب زعيم الجمعية ورئيس الوزراء يطلب إلى رئيس الجمعية برفع المادة ٢٥(٨) من اللائحة الداخلية لمناقشة أمر عاجل. ثم قرأ الرئيس اقتراحا تقدم به ستة أعضاء يقول: "إنه من رأي هذه الجمعية التأسيسية بالنسبة للأحداث التي جرت أخيرا في العاصمة والأقاليم وبالنسبة لتجربة الحكم الديمقراطي (التشديد من عندي) في البلاد وفقدانه للحماية اللازمة لنموه وتطوره أنه من رأي هذه الجمعية التأسيسية أن تكلف الحكومة للتقدم بمشروع قانون يحل بموجبه الحزب الشيوعي السوداني ويحرم بموجبه قيام أي أحزاب شيوعية أو أحزاب أو منظمات أخرى تنطوي مبادئها على الإلحاد أو الاستهتار بمعتقدات الناس أو ممارسة الأساليب الدكتاتورية ".

وأعقب ذلك مناقشات مطولة نقتطف بعضا منها. قال نائب الدائرة ١٨٧ إن الشيوعية لا تؤمن بالديمقراطية ولا بوجود الله، وتنظر إلى الدين مجرد مخدر للشعوب. ودستورهم ليس إلا ذرا للرماد في العيون. وطالب الشيوعيين بالخروج إلى الشارع والمجاهرة بإلحادهم إن كانت لهم الشجاعة. وأضاف بأن الشيوعية أفسدت كثيرا من الشباب وجعلتهم يدمنون شرب الخمر وتعاطي المخدرات. وقال محمد الكاروري نائب الدائرة ٤٠ إن النظرية

الشيوعية لا تؤمن بوجود الله وترى الحياة مادة والقرآن أساطير والسيرة خرافة والأنبياء أفّاكين.

واستهل محمد إبراهيم خليل وزير العدل والعميد الأسبق لكلية الحقوق حديثه قائلا: "باسم الله الرحمن الرحيم. وكان لا بدّ أن أبدأ باسم الله الرحمن الرحيم لأرد على الحزب الشيوعي الذي يستهل حديثه باسم الإلحاد". ثم يستطرد قائلا إن الجمعية لن تجيز حلّ الحزب الشيوعي باسم الإلحاد بل باسم الله والدين والوطن والتقاليد والأخلاق السمحة. وأكد أنه ليس من المهم إن كان الطالب شيوعيا أو غير شيوعي لأننا نعرف أنه يسير بوحي من العقيدة الشيوعية.

ذهب الدكتور حسن الترابي العميد السابق لكلية الحقوق إلى أن حديث الطالب الغر ليس هو السبب الذي به يطالبون بحل الحزب الشيوعي. وضرب مثلا بالرصاصة التي صرعت القرشي في ٢١ أكتوبر والتي أدت إلى ثورة ضدّ الحكم العسكري. فالثورة التي اندلعت لم تكن من أجل الانتقام للقتيل (ولم يقل الشهيد). ولذلك فإن حديث طالب المعهد كان الشرارة التي أخرجت الناس للمطالبة بحل الحزب الشيوعي. ووجه إلى الحزب الشيوعي خمس تهم هي: الإيمان، الأخلاق، الديمقراطية، الوحدة الوطنية، الإخلاص للوطن.

وتناول نصر الدين السيد وزير المواصلات ما ذكره نواب الحزب الشيوعي عن دور حزبهم في مقاومة الدكتاتورية العسكرية، فقال إن الحزب الوطني الاتحادي هو الحزب الوحيد الذي وقف ضد الحكم العسكري من ميلاده إلى مصرعه. ثم يقول: "نحن

نتحدث أمام الله، إذن فنحن نتمسك بعقيدتنا... وإذا كان الإلحاد هو مفتاح الموقف بالنسبة للتنظيم الشيوعي، فإن الأمر سيكون في موقف يتيح للمواطن عكس هذا المفهوم. وما ندوة معهد المعلمين إلا شاهداً على ما أقول... هل يمكن أن نسمح لمن يلقنون أبناءنا بأن الله لا وجود له وأن هذا الدين خرافة، هذا ما قاله لي أخ قادم من موسكو، قل أعوذ بالله من هذا... وأطلب من الله عزّ وجل أن يحيينا مسلمين ويميتنا مسلمين إن شاء الله".

أما حسن بابكر الحاج نائب الدائرة ٣ عن الوطني الاتحادي فذهب منحى آخر في حديثه. فقال إن هناك طالبا سفيهاً يقال إنه أساء للرسول الكريم والدين الإسلامي، فقامت مظاهرات أمها المسلمون تطالب بحل الحزب الشيوعي. ولنفترض أن أحد أعضاء الحزب الوطني الاتحادي تفوه بمثل ما تفوه به الطالب السفيه، فماذا يكون موقف الوطني الاتحادي؟ ثم خاطب النواب قائلا: "رجائي أن تتركوا الحماس جانبا وتحموا الديمقراطية التي عادت إلينا بعد تضحيات لم نبذل مثلها في معركة الاستقلال، فتأكدوا أنها ستنزع برمتها منكم كما انتزعت في الماضي... ولا أريد أن أسجل حرباً على الديمقراطية. فخير لأبنائي أن يدفنوني شهيدا من شهداء الديمقراطية بدلا من أن أعيش حيّاً في عهد وأد الديمقراطية".

وتناول محمد إبراهيم نقد ـ نائب دوائر الخريجين (انتخب السكرتير العام للحزب الشيوعي عام ١٩٧١) من ضمن ما تناوله حديث الترابي. فقال إن الحديث عن الأخلاق يكثر في هذا المجلس وذلك كلما واجه المجلس أزمة حقيقية تجاه حل القضايا

الكبرى. وقد يكون الحديث عن الأخلاق ذا قيمة وينبغي المحافظة عليه. ولكن التحدث عن الأخلاق عند بروز الأزمات يوضح أين تكمن الأخلاق الجريحة. ثم قال إن تصريحات الدكتور الترابي متضاربة، ومن المهم أن يواجه الإنسان خصماً سياسياً له رأي واضح أما التذبذب والتلون في المبادئ والأخلاق "فلا أجد نفسي في حاجة للرد عليه". وأشار إلى أن النظريات الاجتماعية لا توضع للمناقشة هكذا في البرلمانات، فهي لها مجال آخر، ولذلك فإن مناقشة النظرية الماركسية بهذا الأسلوب تطاول ما بعده تطاول. وأكد أن الحزب الشيوعي بريء من تهمة الإلحاد التي يحاولون إلصاقها به. وموقف الحزب من الدين واضح في دستوره وفي تاريخه الطويل وتاريخ أعضائه. ثم قال "نحن لا نقول هذا الحديث عن خوف، وإننا لا نخاف، فلم نتعود الخوف في الماضي ولن نتعوده اليوم".

وأجيز الاقتراح بأغلبية ١٥١ ومعارضه ١٢ وامتناع ٩. وعندما قدم المشروع في مرحلة القراءة الأولى في جلسة اليوم التالي (١٦ نوفمبر) اتضح أن المواد ٣،٤،٥، من المشروع تتعارض مع نص المادة الخامسة من الدستور التي تحرم المساس بالحريات العامة. فطلب زعيم الجمعية تأجيل النظر للقراءة إلى اليوم التالي. وفي جلسة ١٧ نوفمبر تقدمت الحكومة بمشروع قانون لتعديل المادة الخامسة من الدستور في مرحلة القراءة الأولى في جلسة ١٨ نوفمبر. ثم عرض المشروع للقراءة الثانية ومرحلة اللجنة في جلسة ٢٢ نوفمبر وأجيز بأغلبية ١٤٥ ومعارضة ٢٥ وامتنع عصوان.

ثم ظهرت مشكلة جديدة. فتعديل الدستور يتم بثلثي أعضاء

الجمعية مكتملة وعددهم ١٥٦، ولكن التعديل أجيز بأغلبية ١٤٥ وهم ثلثي أعضاء المجلس الذي لم تكتمل عضويته لعدم قيام الانتخابات في الجنوب وكان قد عدل الدستور من قبل بنفس الطريقة الخطأ. وكان ذلك التعديل خاصاً بمجلس السيادة الذي يتكون من خمسة أعضاء وتكون الرئاسة دورية بينهم. فعدل الدستور ليصبح للمجلس رئيس دائم هو إسماعيل الأزهري وذلك من أجل التوازنات السياسية. فأخذ رئيس المجلس بتلك السابقة وأجاز التعديل بدون النصاب القانوني.

تم ظهرت مشكلة ثالثة وهي أن التعديل يحرم قيام أحزاب شيوعية ولكنه لا يمنع وجود النواب الشيوعيين في البرلمان الذين ثارت كل الضجة من أجل إخراجهم منه. فتقدمت الحكومة بمشروع قانون لتعديل الدستور للمرة الثانية لسحب العضوية من النواب الشيوعيين. وأجيز المشروع في مرحلة القراءة الأولى في جلسة ٧ ديسمبر، وفي مرحلة القراءة الثانية واللجنة والقراءة الثالثة أيضا في جلسة اليوم التالي ٨ ديسمبر. وفي جلسة ١٦ ديسمبر تقدم حسن الترابي بمسألة مستعجلة تقول: "إنه من رأي هذه الجمعية أن تقرر أنه بحكم الدستور و القانون (التشديد من عندي) قد سقطت العضوية عن الأعضاء الشيوعيين الثمانية (استثني الأعضاء الثلاثة الذين أيدهم الحزب)، وأن تكلف رئيسها بحفظ النظام بإبعاد أولئك الأفراد". واعترض د.عز الدين على عامر (دوائر الخريجين) على الاقتراح المقدم للأسباب التالية:

١) لأنه يتنافى مع المادة ٣٣(٨) من لائحة الجمعية التي تنص على عدم جواز عرض أي موضوع قيد النظر أمام المحكمة. وهناك

قضية دستورية رفعها الحزب الشيوعي أمام المحكمة العليا.

٢) إن إسقاط العضوية ليس من حق المجلس ويتعارض مع المادة (٤٩) من الدستور.

٣) حسب الإجراءات العتيقة يجب إخطار العضو الغائب ليحضر للدفاع عن نفسه.

٤) هذه الجمعية لها حق التشريع وليس لها حق التنفيذ وفي هذا خرق لمبدأ استقلال القضاء.

ولم يؤخذ بالاعتراضات. وحلت الجمعية الحزب الشيوعي وطردت نوابه منها.

ولكن القضية لم تنته عند ذلك الحد. فتفرعت منها مواقف شعبية وقضايا قانونية. فاستنفر الحزب الشيوعي النقابات العمالية والمهنية وتضامن معه حزب الشعب الديمقراطي. فخرجت مسيرات في مدن البلاد، وبلغت المسيرة في العاصمة ٦٠ ألفا. وتكونت هيئة الدفاع عن الديمقراطية.

ورفع الحزب الشيوعي ثلاث قضايا دستورية. الأولى ضدّ تعديل الدستور، والثانية ضدّ قرار الحل، والثالثة ضدّ طرد النواب. وأدى رفع القضايا الدستورية إلى نقل الأزمة من إطار التهريج باسم الدين ووضعها في حجمها السياسي. وقبلت الأحزاب الاحتكام إلى القضاء، أي قبلت المنهج الديمقراطي السياسي. واستغرق نظر القضية أمام المحكمة قرابة العام. وفي ٢٢/١٢/ ١٩٦٦ أعلن قاضي المحكمة العليا صلاح حسن الحكم في القضية. فأعلن أن الحريات المنصوص عليها في المادة الخامسة من دستور السودان

المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٤ لا يجوز الحد منها بتشريع أو تعديل دستوري. وحكمت المحكمة بعدم دستورية التعديلات التي أجيزت يوم ٢٢/١١/١٩٦٥ وإلغاء كل ما تعلق عليها من تشريع واعتباره كأن لم يكن. وأصبح الحكم سابقة قضائية يرجع إليها فقهاء القانون في العالم. وفي ٢٠/٢/١٩٦٧ أصدرت محكمة مديرية الخرطوم حكمها في القضيتين المتعلقتين بحل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان. فقضت ببطلان القرارين لتعارضهما مع الحقوق الأساسية التي نصت المحكمة العليا بأنها حقوق لا تقبل التعديل.

ولم تنته الأزمة بقرار المحكمة العليا بل أخذت تتصاعد. فأعلن الصادق المهدي رئيس حزب الأمة أن حكم المحكمة العليا حكم تقريري، ونسف بذلك أساس الديمقراطية اللبرالية التي يقف اليوم مدافعاً جسوراً عنها. ورفضت بقية الأحزاب التي شاركت في المهزلة حكم القضاء. وانتقلت المعركة ضدّ المؤسسة القضائية واستقلال القضاء. مما دفع برئيس القضاء بابكر عوض الله إلى تقديم استقالة مدوية إلى رئيس وأعضاء مجلس السيادة. واختتمها قائلا: "إنني عملت ما في وسعي لصيانة استقلال القضاء منذ أن كان لي شرف تضمين ذلك المبدأ في ميثاق أكتوبر. ولا أريد لنفسي أن أبقى على رأس الجهاز القضائي لأشهد عملية تصفيته وتقطيع أوصاله وكتابة الفصل المحزن الأخير من فصول تاريخه".

وبعد شهر من قرار المحكمة العليا أصدر الترابي كتاباً في يناير بعنوان " أضواء على المشكلة الدستورية: بحث قانوني مبسط حول مشروعية حلّ الحزب الشيوعي ". وتولت المطبعة الحكومية في

الخرطوم طباعته. والفكرة الأساسية في الكتاب أن الجمعية التأسيسية هي الجهة المناط بها ممارسة السلطة الدستورية العليا، وهي مظهر السيادة التي تثبتها الدساتير للأمة من بعد الله. وبما أن السلطة التأسيسية هي التي تمتلك السيادة المطلقة، فإن فصل السلطات إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية، تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للسلطة التأسيسية، تأتي في مقام الفرع من الأصل.

ويثير كتاب الترابي العديد من الأسئلة. إذا كانت المحكمة العليا ليس لها حق النظر في قرارت الجمعية التأسيسية، فلماذا عرض عليها الأمر من البداية؟ ومن الذي يحكم البلاد هل هو دستور السودان المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٤ الذي ينص على استقلال القضاء ويعطيه الحق في تفسير ما ينشب من خلاف حول تفسير بعض نصوصه، أم الجمعية التأسيسية التي يمنحها الدستور سلطات محددة، وليست أحكامها كما يقول الترابي تعلو ولا يعلى عليها؟ وهل لأن الجمعية التأسيسية مكلفة بوضع دستور البلاد، تصبح فوق الدستور الذي يحكم البلاد؟ يبدو أن الترابي لم يفرق بين الإجابة على أسئلة امتحان ببراعة الطالب النبيه، وتناول قضايا تخص مستقبل أمة.

وأدرك الأستاذ محمود محمد طه ما في الكتاب من اضطراب فألف كتابا في الرد عليه بعنوان: "زعيم جبهة الميثاق الإسلامية في ميزان: الثقافة الغربية ـ الإسلام، أضواء على المشكلة الدستورية". فقال إن الكتاب "من حيث هو فلا قيمة له ولا خطر، لأنه متهافت، ولأنه سطحي، ولأنه ينضح بالغرض ويتسم بقلة الذكاء الفطري ".

ولم يصدر من الأحزاب السياسية حتى الآن أي تقييم مكتمل لتلك الأزمة، اللهم إلا تعليقات عابرة. فبعد مضي حقبتين من الزمن عبر الأستاذ أمين التوم أحد أقطاب حزب الأمة في مذكراته التي نشرت عام ١٩٨٥ عن رأيه في الذي حدث في تلك الأيام قائلا: "أما تعديل الدستور وتحريم الحزب الشيوعي وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية بتلك السرعة وبتلك العجلة فأمر أرى أن تعجلاً مضراً حدث بمقتضاه".

وتحدث الصادق المهدي إلى مجلة طلاب جامعة الخرطوم عام ١٩٨٥ فقال: "ما حدث كان انفعال... إن الذي حدث في موضوع حل الحزب الشيوعي كان موقفاً سياسياً غير محسوب نتج عن موقف انفعالي... ولكن يجب أن أقولها إنه لابد من الاستفادة من تجارب الماضي الأولى... إن حديث الطالب في معهد المعلمين فجر المشاعر... وإن مثل الذي حدث قد يتكرر". ولكن مثل حديث السيد الصادق هذا لا يساعد على تجنب أخطاء الماضي. إن الذي حدث يجب أن يتخطى الاعتذار والتبرير إلى المواجهة الصريحة والمحاسبة الصارمة.

فما هي الآثار التي ترتبت على حلّ الحزب الشيوعي؟ أدت الأزمة إلى آثار سلبية بالنسبة لنشاطه السياسي العام وبالنسبة لوضعه الداخلي. فقد لجمت اندفاعه السياسي، وأعادته إلى شبه العلنية، وأغلقت صحيفته ودوره. وفجرت أزمة داخل الحزب حول جدوى النظام البرلماني اللبرالي، ولكنها بدأت خافتة ولم يشتد ساعدها إلا فيما بعد. ولعلها كانت من الأسباب التي بدأت تفرخ التفكير الانقلابي. وبرزت في هذه الفترة الدعوة لتكوين حزب اشتراكي.

وبدأت التحضيرات العملية لقيامه. وشملت الدعوة حلّ الحزب الشيوعي ودمجه في الحزب الجديد، على أن يصبح الحزب الشيوعي "القلب النابض" للحزب الاشتراكي. ولكن برز سؤال أساسي هو: كيف يحلّ الحزب الشيوعي نفسه بعد عشرين سنة من تأسيسه ليندمج في حزب لم يولد بعد؟ ورغم الجهد الذي بذل لتكوين الحزب الاشتراكي، إلا أن الدعوة تلاشت تدريجيا. ومهما كانت أهداف الدعوة لتكوين الحزب الجديد، فإنها كانت إحدى ردود الأفعال لفشل الحزب الشيوعي في تجربة البرلمانية اللبرالية رغم التضحيات الذي قدمها للقضاء على الحكم العسكري. وتبقى تجربة الحزب الاشتراكي، رغم قصر عمرها، في حاجة إلى المزيد من الدراسة.

من الجانب الآخر لفتت الأزمة انتباه الحزب إلى خطورة خلط الدين بالسياسة. فتكونت لجنة للدراسات الإسلامية، ولكنها انغمست في قضايا الصراع ضدّ الإخوان المسلمين، ولم يبدأ في ارتياد آفاق النظر المستقل إلى الإسلام باعتباره معيناً ثراً للتراث الشعبي. فصدر كتابان: "الإخوان المسلمون أعداء الله وأعداء كتابه" تأليف الرشيد نايل، و "أفكار حول فلسفة الإخوان المسلمين" تأليف عبد الخالق محجوب.

وما كان لتلك الأزمة أن تمر دون أن يخضعها الحزب الشيوعي للدراسة. فجاء في تقرير المؤتمر الرابع الذي انعقد في أكتوبر ١٩٦٧ ما يلي: "وتحت راية الدعوة للإسلام شنت الثورة المضادة معاركها ضدّ قوى التقدم والحزب الشيوعي، وهي تستظل بهذه الراية لتمنع تلاحم الحزب الشيوعي بالحركة الجماهيرية،

وتحوله إلى قوة اجتماعية مؤثرة في سير الأحداث. إن لجوء الثورة المضادة إلى هذا السلاح يؤكد إفلاسها السياسي. لقد ظلت القوى الرجعية تعمل في إطار الحركة السياسية العقلانية، على الرغم من استنادها بين جماهيرها على الدجل باسم الدين. ولكن تصاعد نشاط الجماهير، حتى بين قواعدها، بعد ثورة أكتوبر، أظهر إفلاسها ودفع بها إلى ترك الحياة السياسية العلمانية، ونشر جو من الدجل الديني مسّ كل أوجه الحياة في البلاد، ويهدف في النهاية إلى قيام سلطة باسم الدين ".

ويستمر التقرير قائلا: "ولكن علينا أن نقر أن السلاح الفكري للثورة المضادة، واتجاهاتها الدائمة لفرض العنف على حركة الثورة، تسير دائما تحت مظلة التهريج والدجل باسم الدين. وفي مواجهة هذه الموقف لا يكفي الاقتناع بالدفاع عن الحياة السياسية العلمانية وشعار فصل الدين عن السياسة. فمن أجل مواجهة الخطر المستمر من الهجوم الفكري، يصبح لزاماً على الحزب الشيوعي أن ينمى خطه الدعائي حول قضية الدين الإسلامي وعلاقته بحركة التقدم الاجتماعي، وأن يدخل بين الجماهير لا بصفته داعية للنضال السياسي، بل كقوة فكرية تتصدى لهذا الخطر، وتواجهه بخط يضع الدين في مكانه بين حركة الشعوب ". (الماركسية وقضايا الثورة السودانية، ١٦٨ ـ ١٧٠).

الفصل الثامن

الصراع الأيديولوجي داخل الحزب الشيوعي: ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩

١) خلفية الصراع داخل الحزب الشيوعي من ثورة أكتوبر إلى المؤتمر الرابع:

شهدت الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر وحلّ الحزب الشيوعي حتى انعقاد المؤتمر الرابع في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ صراعا أيديولوجيا داخل الحزب الشيوعي. والصراع وليد الأوضاع العالمية والإقليمية والمحلية. وهذا يستدعي إعطاء خلفية عنها.

كانت نهاية الخمسينات ومطلع الستينات فترة صعود وانتصار في حركة التحرر الوطني. وبرزت قيادات من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في آسيا وإفريقيا تطرح برنامجا للتحرر والتغيير الاجتماعي، مثل عبد الناصر ونهرو وسوكارنو ونكروما. وانعكس ذلك المدّ الوطني على الحركة الشيوعية العالمية، وأثر على نظرتها للقيادات البرجوازية الوطنية لتلك الحركات. وتجلى ذلك في مواقف قيادات الأحزاب الشيوعية والحزب الشيوعي السوفيتي

بشكل خاص، كما تجلى في الأدب السياسي السوفيتي عامة في كتابات لوتسكيفتس وراكوف وإليانوفسكي وغيرهم. وقدم الدكتور رفعت السعيد عرضا وافيا لأفكار أولئك الكتاب في كتابه "تاريخ الحركة الشيوعية المصرية: ١٩٥٧ _ ١٩٦٥" (ص، ٢٤٣ _ ٢٤٩)، نقتطف منه ما يلي :

* يقدر الماركسيون اللينينيون عاليا دور الديمقراطيين الثوريين لإدراك دور الطبقة العاملة في الحياة الاجتماعية، ولتقديرهم للدلالة الهائلة للاشتراكية العلمية. .. لهذا يتبع الماركسيون اللينينيون الوحدة مع الديمقراطيين الثوريين في البلاد الناشئة حديثا.

* تتفق حقيقة الدور القيادي الذي يلعبه الديمقراطيون الثوريون في التقدم الاجتماعي لبعض البلدان المستقلة حديثا اتفاقا تاما مع مفهوم لينين عن التطور غير الرأسمالي. فلم يعتبر لينين أن الطريق غير الرأسمالي يتضمن بالضرورة إقامة حكومة تحت قيادة الطبقة العاملة، أي تحت قيادة دكتاتورية البرولتاريا

* تتوفر في بلدان حركة التحرر الوطني إمكانية ظهور أشكال انتقالية متنوعة تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين.

* إن الوحدة والتعاون الأخوي بين الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين، هو أمر في صالح الشعوب، وليست الفوارق الأيديولوجية عقبة أمام المساهمة المشتركة للشيوعيين والديمقراطيين في التطبيق العملي للبرنامج الاجتماعي.

* إنّ الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي

تستجيب للاحتياجات الملحة لجماهير السكان هي أكثر الجوانب التي تتجلى فيها الديمقراطية.

* إن الذين يرفضون إمكانية السير باتجاه الاشتراكية تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين، ويرفضون شعاراتهم الاشتراكية، وينطلقون من ضرورة زعامة البرولتاريا لهذه المرحلة الأولى للثورة المعادية للاستعمار، إنما يتخذون موقفا تصفوياً يسارياً.

فإذا قارنا هذه الأفكار مع ما ورد في مؤلف الكاتب السوفيتي ترويتسكى باسم "المدارس الاشتراكية غير الماركسية في آسيا وإفريقيا"، الذي نشرته دار التقدم السوفيتية عام ١٩٧٨، نجد اختلافا في التناول والطرح والتركيز. فيؤكد الكاتب على ما قاله لينين من أن الديمقراطيين الثوريين لا ينحدرون من طبقة واحدة أو فئة واحدة، ويشكلون مجموعة متباينة من حيث وضعهم الطبقي ومصالحهم الطبقية رغم أن غالبيتهم ينحدرون من البرجوازية الصغيرة. ثم يحدد الكاتب الفوارق الأساسية بينهم وبين الشيوعيين في قضايا جوهرية، مثل الفلسفة، أساليب بناء المجتمع الجديد، الموقف من الصراع الطبقي، الديمقراطية الخ

وكانت الأحزاب الشيوعية في العالم العربي في تلك الفترة تقيم علاقاتها مع الديمقراطيين الثوريين في العراق وسوريا ومصر بأشكال وأساليب لا تخرج عن نطاق ما كان مطروحا في مسرح الحركة الشيوعية العالمية. ويرى رفعت السعيد أنّ ذلك المناخ كان خيمة فكرية عالمية أحاطت بشيوعي مصر في تلك الفترة، وخلقت جوا عاما ساد فكريا ونظريا ووضع الشيوعيين المصريين في وضع

شائك. ومما زاد من تعقيد الموقف منجزات ٢٣ يوليو، التي كانت تأتلق في سماء الحركة التقدمية والاشتراكية العالمية. كما أنّ عبد الناصر قدم نغما فكريا وإعلاميا رائعا وقادرا على اجتذاب الآذان. وفى هذا المناخ تم حلّ الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٦٥. وكان خطأ لابدّ أن يتحمله الشيوعيون المصريون أولا وأخيرا. (المرجع السابق)

وكان لابدّ للحزب الشيوعي السوداني من دخول ذلك المعترك. فتناولت لجنته المركزية في دورتها في نوفمبر ١٩٦٦ الأثر الذي أحدثته سياسة عبد الناصر الوطنية التقدمية على السودان. فذهبت إلى أنه بدخول مصر في طريق التقدم وبطرحها للاشتراكية سبيلا، ظهر عامل يختلف عن العوامل الأخرى التي لم تكن تؤثر تأثيرا إيجابيا في تقريب الأفكار الاشتراكية للجماهير. وبحكم النضال مع شعب مصر يصبح هذا عاملا مؤثرا. ومما يزيد من تأثيره، المؤسسات المصرية ذات الأثر القديم والحديث على العالم العربي ومن ضمنه السودان بحكم انطلاقه من مواقع الديموقراطيين الثوريين. ولهذا الاتجاه صفات محددة. فله تأثير قوي في طرح شعار الاشتراكية بين أوساط عريضة من الشعب السوداني، وبين دوائر اجتماعية لم يصل إليها الحزب الشيوعي السوداني. فشعار الاشتراكية في مصر تدعو له مؤسسات قديمة كانت مستغلة في الماضي بواسطة الرجعيين. كما أن القول بأن هذا الاتجاه يمثل أفكار الديمقراطيين الثوريين، لا يعطى صورة حقيقية لما يدور من صراع في مصر بين العناصر التي تريد وقف الثورة وتلك التي تقترب من مواقع الاشتراكية العلمية. ويؤثر هذا الاتجاه إيجابيا

على الجماهير من خلال النضال الشاق الذي خاضه الحزب الشيوعي السوداني لتقوية العلاقة بين الشعبين المصري والسوداني. (مجلة الشيوعي، العدد ١٢٧، ديسمبر ١٩٦٦).

وذهبت اللجنة المركزية كذلك إلى أن اتجاه عبد الناصر يمثل انفتاحا وتعلما من التجارب ويمتاز بأنه متغير ومتطور، ويقترب بحكم تصديه لمراحل أعلى من مراحل الثورة الاجتماعية إلى العلم وإلى الاشتراكية العلمية. وهذا التطور يدل على أنه من الممكن استكمال جزء كبير من الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة الديمقراطيين الثوريين. ولكن ثورة الريف وبناء الأسس الاشتراكية يتطلب تنظيما يضم الطليعة المسلحة بالماركسية. ولكن الديمقراطيين الثوريين قاموا بهذه المهام تحت تأثير القوى الجاذبة للثورة العالمية الظافرة في النظام الاشتراكي. ولهذا فإن فكر الطبقة العاملة وأثرها هو الحاسم في هذه التغييرات. (المرجع السابق).

وألقت تلك التيارات الأيديولوجية والسياسية سواء عالمية أو على صعيد المنطقة، بظلالها الكثيفة على الحزب الشيوعي السوداني، وتداخلت مع الأوضاع المحلية التي كانت تشهد بدورها تغيرات كبيرة ومتسارعة. فقد شهدت الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر أوضاعا جديدة كل الجدّة بالنسبة للحزب الشيوعي. أصبح حزبا علنيا وشارك في السلطة واحتل مقاعد في البرلمان وأصبح له حضور كثيف في الشارع السياسي المستنير. ثم تم حله وطرد نوابه من البرلمان. وكان الهدف مواصلة ذلك الهجوم وإقصاء الحزب من الحياة السياسية. ولكن الحزب استنفر النقابات العمالية والمهنية

والهيئات الديمقراطية وهي : هيئة الدفاع عن الديمقراطية، وهيئة الدفاع عن الوطن العربي، وهيئة السلام. ولكن الهجمة لجمت اندفاع الحزب الذي برز بعد ثورة أكتوبر.

وانطبقت تلك الهجمة مع فشل الحزب في الحصول على مقعد برلماني في الدوائر الإقليمية في الانتخابات على الرغم من التضحيات الجسام التي قدمها في فترة الحكم العسكري، فأدت إلى إحباط وإلى سلبيات كان أثرها مجسّما وسط العناصر من البرجوازية الصغيرة الذين يأتي من بين صفوفهم غالبية كادر الحزب الشيوعي المثقف.

وأخذت السلبيات تتحول إلى صراع اتخذ عدة أشكال. فبعد وفاة نائب دائرة الخرطوم الشمالية انفتح فيها الصراع، وهي منطقة نفوذ الحزب الوطني الاتحادي. ورشح الحزب الشيوعي أحمد سليمان عضو اللجنة المركزية الذي كان ممثل الحزب في حكومة أكتوبر. ووقفت كل القوى السياسية الرافضة لقرار حلّ الحزب خلف مرشحه. وفاز الحزب الشيوعي بالدائرة، وكانت أول دائرة جغرافية يفوز فيها. وخطب عبد الخالق في الجموع التي تجمهرت بعد إعلان النتيجة، وقال جملته المشهورة: "إن الاشتراكية الوضاءة هي إسلام القرن العشرين "

وأدى خروج الحزب إلى العلنية واحتلال بعض كوادره لمناصب وزارية وبرلمانية إلى بروز نزعات الزعامة الفردية وطغيان العامل الذاتي. وكان ذلك من السلبيات التي أخذت تتسرب إلى الحزب الشيوعي. فهاجمها عبد الخالق في إحدى دورات اللجنة

المركزية قائلا : "ظهرت روح الزعامة البرجوازية القائمة على تصور أن ما يتمتع به الكادر من احترام الجماهير يرجع إلى صفات خاصة به ولا يرجع إلى مجموع عمل الحزب الشيوعي الثوري، وإلى التضحيات المذهلة من قبل الشيوعيين عبر سنوات النضال الصابر الصامد. . . فمن المهم دائما أن يناضل حزبنا بثبات، وفى الوقت المناسب ضدّ روح الزعامة البرجوازية ومن أجل تثبيت الحقيقة الجوهرية في علاقة الأفراد بمجموع العمل الثوري: لا نفوذ للأفراد فوق الأرض التي يمهد لها النضال المتشعب الصابر للحزب الشيوعي ".

وانعكست تلك السلبيات في تقييم دور الديمقراطيين الثوريين في المنطقة بالذات التجربة المصرية وما صاحبها من انتعاش لحركة القوميين العرب سياسيا وعسكريا. وامتد التقييم إلى المدارس الاشتراكية في إفريقيا، الذي خلط بين الموقف السياسي التقدمي والموقف الطبقي. وكان عبد الخالق قد نشر كتابا بعنوان "المدارس الاشتراكية في إفريقيا "، وقام بانتقاد أطروحاته فيما بعد. وبرزت في ذلك المنعطف الدعوة إلى تكوين حزب اشتراكي وحلّ الحزب الشيوعي ودمجه في ذلك الحزب الذي مازال في طور التكوين، وإنشاء تنظيم في داخله يسمى القلب الثوري.

واعتبر عبد الخالق أن مجمل تلك الأفكار يمثل انحرافا يمينيا، ودعا إلى مكافحتها بالبحث عن أساسها الفكري. ورأى أن هذا من آثار تغليب العلنية ومن آثار ما أسماه الثورة المضادة. كما أشار إلى وقوع اضطراب في نقد أفكار الديمقراطيين الثوريين،

وتقاعس الحزب كثيرا عن نقد تلك الأفكار، فقدمها أحيانا باعتبارها منهجا وطريقا جديدا للاشتراكية. ولم تتم دراسة لمحصولهم في إنجاز الثورة الديمقراطية، واعتبروا أنهم أنجزوا وشرعوا في بناء أساس المجتمع الاشتراكي.

وتناولت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في دورتها في نوفمبر ١٩٦٦. الدعوة إلى حلّ الحزب الشيوعي ودمجه في الحزب الاشتراكي. فأشارت إلى أن تلك الدعوة برزت في دورة اللجنة المركزية في ١٤/ ١/ ١٩٦٥. ولكن تلك الدعوة لم تكن تعني إطلاقا المساس بطبيعة الحزب الشيوعي كحزب ماركسي يقود حركة الطبقة العاملة والجماهير الثورية من أجل تحقيق الاشتراكية. ولم تكن تعني تلك الدعوة تحويل الحزب إلى جبهة عريضة تضم كل من ينادي بالاشتراكية أوكل من يود إعطاء صوته الانتخابي للحزب. لقد كان الفهم لتلك الطلائع أنها قوى قريبة من الحزب الشيوعي، وليس لها تحفظات إزاء الماركسية إلا في حدود التساؤل. كانت الدعوة تهدف إلى ارتباط الحزب بالطلائع الشعبية وبآفاق الحياة والجماهير.

ويمضي التقرير قائلا إنه خلال الدعوة لتحويل الحزب إلى حزب جماهيري، برز اقتراحان. يدعو الأول إلى النظر في إمكانية الدمج بين الحزب الشيوعي والقوى الثورية وتكوين حزب واحد منهما يتخذ الاشتراكية العلمية منهجا، ويضع برنامجا اشتراكيا ويقوده الكادر الشيوعي. ويدعو الاقتراح الثاني إلى تطوير الحركة الثورية على أساس بروز الحزب الشيوعي ليصبح مركز الثورة ارتكازا على الجبهة الوطنية الديمقراطية.

ثم يقول التقرير إن الظروف التي وضع فيها الاقتراح الأول لم تدم إلا أياما وبدأ بعدها النشاط الرجعي. فتراجعت إمكانية تطوير الثورة على أساس الديمقراطية الجديدة، ونمت أكثر من ذي قبل الفرصة للعودة إلى الديمقراطية الليبرالية. فأخذ بالاقتراح الثاني. فقد كان من المهم بعد قانون حلّ الحزب الشيوعي مراعاة الوضع الجديد. صحيح إن الظروف الموضوعية التي تهيئ للحزب الشيوعي التحول إلى قوة جماهيرية لم تتغير، ولكن في ظل المصادرة القانونية تنشأ قضية جديدة هي الشكل القانوني للحزب، وتوفر الفرص والأشكال للعمل القانوني. وما عاد من الممكن تحول الحزب الشيوعي إلى قوة جماهيرية. ولكن ظلال الاقتراح الأول بدأت تظهر في أدب الحزب.

بدأت ترتفع أصوات النظرية القائلة بأنه لا حاجة للحزب الطليعي في مراحل ما قبل الاشتراكية. ورأت اللجنة المركزية أن هذا الرأي غير سليم، وقد برهن النضال الثوري للشعوب على عدم صحته. ونبهت الوثيقة إلى عدم الخلط بين الاتجاه الخلاق للحزب الشيوعي باكتشافه لعوامل التحول الواضح للحركة الجماهيرية نحو اليسار وتطوير العامل الذي يؤثر إيجابيا على الجماهير ويقربها من مواقع الاشتراكية، وبين التعاون مع المدارس الاشتراكية الناشئة ومن بينها الديمقراطيين الثوريين. ففي القسم الأول يعمل الحزب مباشرة لتنمية قوته الضاربة ولدعم قيادته الثورية على جماهير لم يكن يصل إليها من قبل. وفى الحالة الثانية يضع شعار الجبهة مع نقده للديمقراطيين الثوريين. (المرجع السابق).

ودفع ذلك الصراع، ضمن عوامل أخرى إلى عقد المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي.

(٢) المؤتمر الرابع : أكتوبر ١٩٦٧

انعقد المؤتمر الرابع في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ (تيمنا بثورة أكتوبر ١٩٦٤) بعد مضي أحد عشر عاما على المؤتمر الأول. وكانت فترة مشحونة بالأحداث والتجارب التي انعكست بدرجات متفاوتة على الحزب الشيوعي. على أن القضية المركزية التي استأثرت باهتمام المؤتمر هي تطور الثورة في السودان صوب الاشتراكية، مما استوجب دراسة التركيب الطبقي للمجتمع، ثم وضع البرنامج العام الذي يوجه حركة ذلك التطور. ومن خلال ذلك تناول التيارات الأيديولوجية التي كانت تصطرع داخل الحزب.

ويرى عبد الخالق أن المؤتمر : "حقيقة يمثل محصول حزبنا فيما يختص بنظرية الثورة ومشاكل الثورة بما في ذلك مشاكل النشاط القيادي. لقد نجح المؤتمر في اتجاهه العام للتفهم النظري لقضايا الثورة السودانية، وقد مسّ بعضها وعالج البعض الآخر من زاوية تقدمية تنظر إلى الأمام. . [كما] تطرق إلى قضية

استراتيجية الحزب وإلى تكتيكاته في وقت واحد، وقد احتلت الأولى حيزا كبيرا من نشاطه [فقدم] هيكلا لاستراتيجية الثورة السودانية، وهذا الهيكل هو لبّ إنجاز المؤتمر الرابع.

تناول المؤتمر في إطار دراسته للاستراتيجية والتكتيك القضايا التي قادت إلى ما سماه الانحرافات السابقة، التي احتدم حولها الصراع لاحقا. وعلى رأسها دور الديمقراطيين الثوريين. فأشار إلى المهام المعقدة التي تواجه حركة الثورة العربية، وأبرزها احتلال العناصر الديمقراطية مكان القيادة في الأقسام التي وصلت منها إلى السلطة. وأحدثت تلك الأقسام تحولات ديمقراطية عميقة، استهدفت تصفية رأس المال الأجنبي. كما قامت أقسام أخرى بتحولات لبناء القاعدة الاشتراكية، ورسمت طريق الاشتراكية كهدف. ولكن حديثهم يشوبه بعض الغموض من الناحية النظرية، ويحوي مفاهيم غير علمية عن الاشتراكية.

ويرى التقرير أن تطوير الثورة السودانية يستوجب الإجابة عن السؤال التالي :في أي اتجاه تتطور تجربة الديمقراطيين الثوريين؟ فهي لحداثتها تختلف حولها التقديرات. فهناك التقديرات اليمينية التي تهوّل منها وتعتبرها تجربة متكاملة تحمل نفيا للماركسية حول قوانين التطور الاجتماعي. وهناك تقديرات لبرالية تهبط بها إلى مستوى حركة برجوازية صغيرة عاجزة عن مواكبة الثورة الاجتماعية ناهيك عن قيادتها. وحتى لا ننزلق في تعصبات الجمود العقائدي وخطأ التقديرات الذاتية، من المهم أن يتم تقييم الحقائق الخاصة بتطور هذه الثورة في الظروف التاريخية الراهنة.

ويصف التقرير طريق التطور اللارأسمالي بأنه ليس خاليا من

الصراع الطبقي. فالإصلاحات الديمقراطية تتم خلال صراع عنيف ضدّ طبقة الملاك الإقطاعيين والرأسماليين، مما يدفع بالعناصر الديمقراطية القائدة إلى الاستناد على جماهير العاملين والفلاحين، واتخاذ التدابير الثورية التي تغير من طبيعتها المترددة وتقربها إلى مواقع الطبقة العاملة. ولذلك فإن وضع السلطة في أيدي العاملين والعناصر المخلصة حقا للاشتراكية، يشكل شرطا ضرورياً لتقدم الثورة وحمايتها. (الماركسية وقضايا الثورة السودانية، ص ٤٤ ـ ٥١).

ويتناول التقرير اتساع الفكر الاشتراكي في السودان، الذي تم لوجود الحزب الشيوعي كرافد ومركز ثوري، وتحت تأثير التجربة المصرية. وعلى الرغم من عمق الحركة الاشتراكية، فإن الوحدة بين القوى الجادة في دعوتها للاشتراكية، لم تتخذ شكل الدمج بينها في تنظيم واحد. فالتباين بين المواقع الفكرية والجذور الاجتماعية لمختلف أقسام القوى الاشتراكية، يفرض مستويات مختلفة من التنظيم. ولابد من اختلاف مستويات التنظيم لتستطيع كل قوة أن تتطور في حدود إمكانياتها، وترتقى بالتدرج إلى مواقع الماركسية. ولذلك فإن فكرة دمج الحزب الشيوعي والقوى الاشتراكية، لا تعنى سوى تذويبه، أي إغراق دور الطبقة العاملة بين تيارات البرجوازية الصغيرة، وحرمان الحركة الجماهيرية من الطليعة الثابتة المجربة. (المرجع السابق، ص٥٢ ـ٥٧).

ثم تعرض التقرير إلى تفشي روح اليأس والاستسلام في الظروف التي أعقبت قرار الحل. فارتفعت أصوات تعلن أن الطريق أمام الحركة الثورية أصبح مقفولا. وظهرت هذه الآثار السلبية بين

أقسام من البرجوازية الصغيرة، وفى انغماس بعضها في الفساد واللامبالاة. وهذه حقا مظاهر نكسة وهي ليست مستغربة. ولكن بالنضال اليومي للحزب الشيوعي والجماهير الثورية، والعمل الفكري الدائب لنقاء صفوف الثوريين وضدّ روح الاستسلام، يؤدي إلى انحسار هذه الموجة. وتنمو أيضا من نفس المواقع الاتجاهات الانتهازية اليسارية، التي تبشر أنه لا مكان للنضال الجماهيري ولا أمل من ورائه. وكل ما يبقى للحركة الثورية هو أن تنكفئ على نفسها وتقوم بعمل مسلح، لأن هذا العمل هو الذي يحضر الجيش السياسي الجماهيري. مثل هذا الخط يمكن أن يستهوى، وهو يستهوى في الواقع العناصر السياسية اليائسة، والتي لم تتمرس بعد بالنضال الثوري الذي يتعرض دائما للصعود والهبوط وللمدّ والجزر. وهذا الاتجاه خطير في ظروف انتصار الثورة المضادة.

ويناشد التقرير فتح طريق النضال باستمرار للجماهير، الذي وحده ولا سواه يمكن أن يعبئ قوى الشعب. فلا بديل على الإطلاق للنشاط الجماهيري والتنظيم والعمل اليومي المثابر. وينمو هذا النضال ضدّ خطط الثورة المضادة، فيرتفع وعي الجماهير وتدرك مهامها التاريخية. ولابد أن يتجه هذا النضال صوب إنضاج الأزمة الثورية، بحيث تصبح الجماهير واثقة من ذاتها ومتراصة خلف قيادتها في مرحلة النضال الوطني الديمقراطي. (المرجع السابق، ص ١٤١ ـ ١٤٣).

ويقول التقرير إن القوى الثورية تمتلك إمكانية واسعة لتطوير نشاطها في ظل النظام الديمقراطي البرلماني اللبرالي. وهذا النظام تتقطع أوصاله يوما بعد يوم على يد قوى اليمين، فتصبح الحقوق الديمقراطية نفسها أداة في يد الحركة الثورية لتطوير نضالها ودعم

مواقعها في البلاد. وهذا وضع معقد يحتاج إلى الكثير من الإدراك والقدرة على الوضوح النظري والعملي. إن الجماهير الثورية تشتد أنظارها نحو البديل وهي تختبر فشل النظام التقليدي وخرابه، وتتيقظ على الحقائق المروّعة للتطور الرأسمالي الذي يقود إلى طريق مسدود. وتعبر هذه الجماهير بأشكال مختلفة عن اليأس من الأحزاب البرجوازية الرجعية، وعن النزوع نحو الاستقلال الطبقي. ولهذا فإن حركة النضال من أجل تقوية مواقع البديل المتجمع حول طريق التطور اللارأسمالي والتحرر من الاستعمار الحديث، هي القانون الذي يحكم سير الثورة الوطنية الديمقراطية في البلاد. ولكن الجماهير لن تتسع حركتها بمجرد الإعلان عنه بالدعاية والإثارة، بل تتسع هذه الحركة بالنضال اليومي الذي تشنه التنظيمات الثورية. إن جوهر المشكلة هو تفجير الثورة الديمقراطية وتحرير الجماهير من التخلف وإطلاق قدرتها السياسية والاقتصادية. وبدون ذلك فسيستقر حكم الرجعية على العنف بنظام برلماني شكلي، أو بالعنف المباشر من هذه القوى وأجهزة دولتها، خاصة كبار البيروقراطيين في القوات المسلحة. (المرجع السابق، ص ١٥٠ _ ١٥٤).

ويخصص التقرير حيزا وافيا للحديث عن تأهيل الحزب الشيوعي للقيام بدوره الطليعي. فالقوى السياسية المعارضة تستهدف منع تحول الحزب الشيوعي إلى قوة جماهيرية وارتباطه بالجماهير المتيقظة على دواعي التغيير. وهي بهذا تستهدف سير الثورة الوطنية الديمقراطية، وذلك عن طريق حرمان الجماهير الثورية من الأداة المنظمة القائدة وتصفية كل مراكزها. فأصبح الواجب المقدم بالنسبة للحزب الشيوعي أن يصلب عوده وعود الجماهير الثورية، لقهر العنف ولتقديم قيادة في مستوى عال للحركة الثورية.

ويتناول التقرير المواقع الفكرية التي تشن منها الحملات بهدف عزل الحزب الشيوعي من الجماهير أولا، ثم إحداث ارتباك في داخله وداخل الحركة الثورية بأسرها. فأخذت تلك العناصر تطرح نظريات تستهدف كيان الحزب ذاته بادعائها عدم وجود طبقات في السودان، ولذلك فلا حاجة للحزب الشيوعي. وتجد هذه الحملات انعكاسا لها داخل الحزب. لذلك يتخذ الصراع الداخلي ضدّ الأفكار الغريبة على الطبقة العاملة دورا مقدما في ردّ الهجوم الموجه للحزب، وفى توفير الشروط اللازمة لالتحامه بالجماهير. ويجب أن يتم هذا الصراع وفق الأسس اللينينية. فالرجعية تسعى لتسميم حياة الحزب الداخلية بإحلال أساليب البرجوازية الصغيرة في الصراع الداخلي محل المبادئ اللينينية. (المرجع السابق، ص ١٦٣ ـ ١٧٤).

(تعليق):

وانتخب المؤتمر لجنة مركزية جديدة من ٣٣ عضوا. وتم الانتخاب بأن تقدمت اللجنة المركزية بأسماء ٣٣ عضوا وطلبت التصويت عليهم، تماما مثل الطريقة السوفيتية. واعترض بعض الأعضاء داخل اللجنة المركزية وبعض أعضاء المؤتمر على تلك الطريقة التي ليس فيها حرية اختيار، ولكن اعتراضهم لم يقبل. ورغم أن باب الترشيح كان مفتوحا لغير الأعضاء الذين تقدم بهم المكتب السياسي،إلا أن فرصهم كانت ضئيلة. وخضع اختيار المكتب السياسي للمرشحين الذين تقدم بهم إلى توازنات قوى عديدة، مما أثقل خطاه في عملية الاختيار.

وعلقت سكرتارية اللجنة المركزية على تلك اللجنة عام ١٩٨٥

في تقريرها الذي نشر عام ١٩٩٦ قائلة: "وبما أن المؤتمر الرابع عجز عن حسم قضية القيادة، وتطبيق المعيار الثوري الموضوعي في تقييم أداء الكادر المرشح للجنة المركزية الجديدة، بما في ذلك مدى اقتناعه بتكتيكات الحزب، وبالتالي مدى قدراته على ممارسة الدور القيادي الثوري اللازم لتطبيقها وتطويرها، فقد ظل استنتاج المؤتمر الرابع مشلولا اعرجا، بلا قيادة موحدة الفكر والإرادة والنشاط لترجمته في واقع الممارسة. جاءت اللجنة المركزية التي اختارها المؤتمر الرابع مثقلة باتجاه تصفوي يتحيّن الفرص لتذويب الحزب وإغراقه في تيارات البرجوازية الصغيرة". (تقرير السكرتارية المركزية، ص، ٧٥)

(٣) تصاعد الصراع الأيديولوجي بعد المؤتمر الرابع

(أ) دورة اللجنة المركزية ـ يونيو ١٩٦٨

حدد المؤتمر الرابع استراتيجية وتكتيك الحزب الشيوعي.

ولكن ما قدمه المؤتمر لم يكن نهاية المطاف ولعله لم يحسم الصراع حسما شافيا. والأفكار تحتاج إلى تطوير، والصراع الأيديولوجي يتخذ أشكالا جديدة ومختلفة في كل منعطف. ولم ينقض عام، حتى عقدت اللجنة المركزية دورة أخرى لمواصلة مناقشة تلك القضايا.

وتناولت الدورة التحليل الطبقي للأحزاب السياسية الرئيسية، فأسهمت في تطوير استنتاجات المؤتمر. فأكدت أن التحليل الطبقي يتطلب صراعا فكريا عميقا، ليس فقط وسط الحركة الجماهيرية، بل وبين صفوف الحزب الشيوعي كذلك. فالمفاهيم القديمة وحكم العادة والصلات القديمة بالحركة السياسية، كانت مبنية في كثير من الأحوال على المواقف اليومية. فأصبح من الضروري طرح سؤال هام: هل كل برجوازي أو كل مؤسسة رأسمالية مرتبطة برأس المال الأجنبي تعتبر وكيلة وعميلة للاستعمار؟ من الضروري البحث بعمق في الارتباطات المادية والاقتصادية بين هذه الفئات والاستعمار الحديث. فقد أصبح للاستعمار الحديث مواقع داخل الاقتصاد السوداني وداخل الأحزاب السياسية. فهو يعمل لجذب فئات اجتماعية بغض النظر عن مواقفها السياسية القديمة. وحتى لا يصبح النضال ضدّ هذه الفئات معرضا للاهتزازات الفكرية من جانب الحركة الثورية، وبالمواقف اليومية المتغيرة بالمناورات، من المهم الوصول إلى مواقع ارتباطاتها المادية، وهي التي تفسر الموقف الثابت من هذه الفئات. (دورة ل.م. يونيو ١٩٦٨، ص ٦ـ ١٢).

ثم يقول التقرير إن الرأسمالية بمختلف اتجاهاتها أصبحت لا

تجد تعبيرها السياسي في حزب مستقل، وإنما هي موجودة بين مختلف الأحزاب. وقد تجاوز نمو الرأسمالية كل التكوينات الطائفية. وهذا ما يفسر الائتلافات والاندماجات المختلفة بين الأحزاب الحاكمة. فيصبح من الضروري البحث عن الرأسمالية الوطنية بين التنظيمات السياسية والطائفية، بحيث تصبح قضية التحالف معها في جبهة وطنية ديمقراطية غير مرتبط بالاهتزاز في مواقف الأحزاب، بل تصبح قضية تحالف طبقي. ولذلك فإن تقييم الوطني الاتحادي بأنه حزب البرجوازية وحزب الأمة بأنه حزب الإقطاع يحتاج إلى إعادة نظر. (المرجع السابق).

وكان عبد الخالق قد علق على·المناقشات التي دارت في اللجنة المركزية، فقال إن فهمنا لمدى وضع الرأسمالية المحلية بشقيها الوطني وغير الوطني، يتوقف عليه قيادة الحزب الشيوعي للحركة الثورية. فإذا توصلنا إلى أن البرجوازية المتحالفة مع القوى التقليدية قوية، فإن البلاد ستستمر تحت حكمها لبعض الوقت. أما إذا كانت ضعيفة فسيتم التحول إلى الحكم الوطني في فترة قريبة عن طريق حركة جماهيرية واسعة مؤهلة من كل الجوانب. (مجلة الشيوعي ١٣٣ أكتوبر ١٩٦٨، ص ٥٩_٦٣).

وكان التوضيح من جانب عبد الخالق ضروريا لمجابهة الاتجاهات لدى بعض كادر الحزب القيادي الذي كان يغازل ويتقرب من الوطني الاتحادي باعتباره حزب البرجوازية الوطنية. وكان للتوضيح أيضا أهميته لفتح الدروب للماركسية لتتصدى لقضايا التكوينات الاجتماعية السابقة للرأسمالية، ولترتاد مناطق الإنتاج التقليدي التي ظلت وكأنها حكر لحزب الأمة، بينما أخذت

تتحرك وأحيانا تهتز تحت وطأة الظروف المعيشية الضاغطة والهجمة الرأسمالية. فبرزت بينها تيارات تمردت على القيادات التقليدية، وأخذت تطالب بأن يمثلها في الانتخابات مرشحون من أبنائها وليست شخصيات تفد إليها من أعلى بالإشارة كما جرت العادة في انتخابات ١٩٥٣ و ١٩٦٥ و ١٩٦٨. ورأى عبد الخالق أن ذلك التمرد هو المرحلة الأولى في ارتقاء وعيها الطبقي. وستأتي المرحلة التالية عندما تدرك عجز أبنائها من حلّ مشاكلها في إطار الأحزاب التقليدية، وتنتقل إلى مرحلة أكثر تقدما في وعيها، وتنضم إلى قوى التقدم.

وبرزت في خضم ذلك الصراع قضية قيادة الحركة الجماهيرية. فمن يتولى تلك القيادة؟ يقول التقرير لن تتوفر هذه القيادة بدون الصراع مع أقسام من البرجوازية. وهذا يحتم بالضرورة اتخاذ موقف سليم من التحالف مع البرجوازية على أساس عدم القفز فوق مرحلة التطور الوطني الديمقراطي، أي محاربة الاتجاهات اليسارية المغامرة وسطها. والنضال في نفس الوقت ضدّ وجهها الرجعي. إن بعض عناصر البرجوازية تحاول أن تضم الجماهير في إطارها ومنعها من السير في طريق التطور غير الرأسمالي.

ويؤكد التقرير أن هذا الصراع يجد مصاعب شديدة. وتبرز أسئلة، مثال ذلك: ضدّ من يقوم الصراع من أجل قيادة الحركة الثورية، وكيف يدار؟ هل يدار فقط بتصالحات يستظل الشيوعيون بظلها ويبنون مواقفهم كرد فعل لمواقفها، أم يمنحون الحركة الثورية قيادة ويدخلون في صراع ضدّ احتواء البرجوازية لهذه الجماهير، ويحاولون خطوة وراء خطوة دفع الحركة الثورية والطبقة

العاملة إلى مواقع القيادة؟ إنها قضية شاملة. لهذا أصبح النضال وسط صفوف الثوريين ووسط الحزب الشيوعي لتحريره من أي نفوذ للبرجوازية أو من ضغط البرجوازية عليه للتخلي عن واجباته في القيادة، مهمة ثورية من الدرجة الأولى. (المرجع السابق، ص ٢٦).

ثم تناولت الوثيقة الاتجاهات اليمينية التي تكمن وراء دعوة عدم استفزاز البرجوازية. فهذا يقود إلى التخلي عن واجب إنهاض الحركة الثورية وتسليمها إلى النفوذ الدائم والمستمر للبرجوازية. وتتحدث تلك الانحرافات أحيانا أخرى عن سير الحزب الشيوعي في خط يدعو للتوازن وكأنه يسير على حبل. وهذا تفكير خاطئ. ولذلك فإن بقاء الحزب الشيوعي ودوره الثابت لإلهام الجماهير وتحريرها من نفوذ البرجوازية، والتصدي لقيادتها وبناء الجبهة الوطنية وسطها، واجب ثابت. فالقضية في آفاقها هي:ـ هل يمكن أن تتطور البلاد تحت دكتاتورية فئات من الرأسمالية المتحالفة مع قوى التخلف والتكوينات غير الرأسمالية؟ (المرجع السابق، ص٣١).

ثم تطرقت الوثيقة إلى قضية الديمقراطية في اقترابها من قضية التغيير الاجتماعي، وأهمية وضعها بين الجماهير لضمان النضال ضدّ روح اليأس والمغامرة. فالقوى اليائسة والمغامرة من البرجوازية الصغيرة، ترى أن النضال من أجل الحقوق الديمقراطية البرجوازية لا يقود إلى شيء، وأن الطريق هو الدعوة من فوق رأس البيوت للديمقراطية الجديدة وحدها، متناسية أن هناك ذلك الارتباط العضوي. فلكي تصل الجماهير إلى نقطة الاقتناع

بالديمقراطية الجديدة ذات المحتوى الاجتماعي، عليها أولا وقبل كل شيء أن تكسب حقوقها، وأن تدرك فيما بعد أن المشكلة ليست مشكلة حقوق بل هي الضمانات لتنفيذ هذه الحقوق، هي مشكلة الاستغلال، هي مشكلة زوال النظام القديم وقيام نظام جديد يحيط الحقوق بضمانات حقيقية ومادية، ولا يجعلها مجرد كلمة عابرة في الدستور.

وأعادت الوثيقة ما ذهب إليه المؤتمر الرابع من ضرورة إدارة الصراع الفكري على أسس لينينية. فيجب أن يجرى صراع فكري مبدئي في مستوى الكادر في القطاعات القيادية. فقد لوحظ في بعض القطاعات وفى أجزاء منها نشوب صراعات غير مبدئية، وهي التي ستجهض الصراع الفكري الحقيقي، ويمكن أن تقعد بالحزب عن التصدي لمشاكل الثورة.

وأكد عبد الخالق في مقالة بمجلة الشيوعي على بعض تلك القضايا. فذهب إلى أن المؤتمر الرابع عندما يؤكد أن المرحلة الثورية ما زالت مرحلة التطور الوطني الديمقراطي، فإن المؤتمر يوجه ضربة نحو مواقع اليسار التي تريد أن تقفز فوق المراحل اعتمادا على تصورات ذاتية، وفوق الظروف والإمكانيات الحقيقية للثورة. ويوجه ضربة نحو الاتجاهات اليمينية التي تتغاضى عن وجود قوى اجتماعية حقيقية تطرح قضية التقدم الاجتماعي، التي تدفع بالحركة الثورية للنظر بعين الاعتبار لمواقف البرجوازية الوطنية. ثم تناول التنظيمات الديمقراطية. فيرى أن أي مجهود لتطوير الثورة السودانية لن يعود للجماهير بفوائد ما لم تطرح قضية تنظيم الجماهير في العمل اليومي. إن تغيير الأوضاع لصالح

التقدم، لن يتم ما لم تنظم الجماهير وتحشد خلف التنظيمات الديمقراطية ذات الوزن الحاسم في مجرى العمل الثوري. والمشاركة الديمقراطية في العمل الثوري هي الأداة لدفع التنظيمات الديمقراطية للتصدي لمهامها التاريخية. ويجب أن لا تقتصر هذه المهمة على الحزب الشيوعي. ومن العسير أن تنحسر الاتجاهات السلبية داخل تلك التنظيمات دون تطبيق الديمقراطية داخلها تطبيقا حازماً. (مجلة الشيوعي ١٣٣، ص ١٠ ـ ٢٢).

(ب) دورة اللجنة المركزية : مارس ١٩٦٩

إن انعقاد دورتين للجنة المركزية بعد المؤتمر الرابع بفترة وجيزة لمناقشة قضايا الاستراتيجية والتكتيك، يوضح عدم حسم الخلاف حولها، ويعكس الصراع في قيادة الحزب. فبعد دورة يونيو انعقدت دورة مارس ١٩٦٩.

جاء في وثيقة تلك الدورة أن المشكلة الأساسية والجوهرية هي تفجير الثورة الديمقراطية وتحرير الجماهير من التخلف، وإطلاق قدراتها السياسية والاقتصادية، وحشدها وإعدادها تنظيميا وفكريا بالأدوات الملائمة في حركة واسعة متعددة الجوانب ومنتشرة في تركيب المجتمع وأجهزته، حتى تصل في اتحادها إلى درجة حاسمة تقبل فيها قيادة الجماهير العاملة. (ص١، ص٢١).

ثم تطرح الوثيقة السؤال التالي: من الذي أصبح مدعوا تاريخيا إلى مواصلة الثورة في البلاد هل هي الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي أم البرجوازية؟ وتجيب بأن الجماهير تنفضّ يوميًا عن

قيادة البرجوازية. وفى هذا المنحنى لابد أن يجري صراع فكري وعملي متشعب السبل ومتعدد الصور ضدّ البرجوازية. ولكن البرجوازية الوطنية، ولأسباب عديدة، تؤثر على الحزب الشيوعي بضغوط فكرية في محاولة لإرجاعه عن خطه الرامي لقيادة الثورة، واقتناعه بقيادة البرجوازية والتحالف معها تحت مظلتها. كان هذا الصراع من قبل عاليا، لأن البرجوازية نفسها كانت بالفعل تتزعم حركة الجماهير الوطنية. ولذلك فإن الانقسامات في الحزب الشيوعي في عامي ١٩٥١ و١٩٦٤ كانت أصواتها عالية. أما في الوضع الراهن فمواقع البرجوازية بين حركة الجماهير الثورية ضعيفة. ولذلك فإن أثرها الفكري داخل الحزب الشيوعي لا يتخذ شكل شعارات واضحة عالية ومفصحة، ولكنها تحقق أهدافها بطرق أخرى. فهي تضغط لإضعاف مراكز الحزب وتفتيت وحدته، وصرفه عن التصدي لمهام الثورة. وهي تعمل بدأب على إشاعة الفكر القائل بأنه لا جدوى من وراء الحزب الشيوعي، وليست له أهمية للحركة الثورية، وعلى الجماهير أن تبحث عن بديل. وتعمل جاهدة لنسف مواقع المؤتمر الرابع ودفع الحزب لمراجعة مواقعه. (المرجع السابق، ج ١،ص ٥٢).

ورغم خطورة هذا الهجوم الذي تقوده تلك العناصر، الذين أسمتهم الوثيقة "العميلة الانتهازية"، إلا أن الخطر الأكبر هو وجود تربة صالحة تنبت اليأس والتراجع البرجوازي الصغير. إن وضوح الحزب وثباته على تكتيكاته النابعة من ظروف الثورة المضادة، هو الحصن الأول ضدّ تلك الاتجاهات. وهذا الوضوح هو الضمان لوحدة الحزب والحركة الثورية، وعلى الحزب مواجهة الاستفزازات التي تهدف إلى دفعه للدخول في معارك لم تنضج

بعد، لتغيير تكتيكاته من الدفاع إلى الهجوم، في وقت لم تتهيأ فيه الظروف لمثل هذا التغيير.

ثم تقول الوثيقة إن ظروف الثورة المضادة تجعل ميدان التكتيك هو الميدان الأول الذي توجه إليه عناصر اليأس والمغامرة نيرانها. كما تعمل عناصر الثورة المضادة على توجيه نيرانها لبعض كادر الحزب الذي تحمّل بين الجماهير نجاحات العمل الثوري وانتكاساته. فتعمل بطريقة ماكرة وخبيثة لإثارة غيرة البرجوازية الصغيرة بين بعض ذلك الكادر، وإلهاب نوازعهم الذاتية. كما تحاول إثارة الغموض وإبراز التناقضات حول قضية القيادة، وتقترب إليها بمفهوم برجوازي صغير. (المرجع السابق، ص ٥٦ ـ ٥٧).

وفى ظروف الثورة المضادة يسود اليأس ويعلو التراجع، خاصة بين عناصر البرجوازية الصغيرة. فتلتحف بدثار اليسار شكلا، ولكنها في الجوهر اتجاهات يمينية تحاول إجهاض العمل الثوري الصبور قبل أن ينضج ويستوي. فتتخذ شعارات معزولة عن مسيرة الحركة الثورية محتقرة العمل الثوري. ولهذا فهي تتطهر من مسؤوليات العمل اليومي. (المرجع السابق، ص ٥٢).

وتمضى الوثيقة قائلة إن ما نحتاج إليه في ميدان العمل بين الجماهير هو الاتجاه الحازم من قبل قيادة الحزب الشيوعي وكادره، للتنفيذ وللخروج نهائيا من حيز المشاكل التافهة والجو المسموم الذي يغذيه أعداء الثورة، لكي ينشغل الحزب عن واجبه الأول على وجه الإطلاق، وهو تجميع وتدريب قوى الجماهير الثورية. فيصبح العمل بين الجماهير في القطاع الحديث هو أكثر الميادين خصوبة لنضج الأزمة الثورية، وحيث يمكن للحزب

الشيوعي أن يلحظ ذلك بوضوح. ويجب أن تكون أمام تلك الجماهير دائما تجربة الإضراب السياسي، وأمامها أيضا قدرتها على العمل ليس في الميدان الاقتصادي فحسب، بل كقوى ثورية يمكنها حقيقة أن تسهم في استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية. (المرجع السابق، ج٢، ص ٨).

وكرّست الوثيقة حيزا كبيرا لقضية الانقلاب العسكري. فقالت إن بروز واشتداد الدعوة للانقلاب العسكري تجد لها أيضا جذورا في تفكك النظام السياسي. فعلى الرغم من الاتجاهات الإصلاحية، يلاحظ أن النظام السياسي يتدلى في قاع الفساد وتسوء سمعته بين الجماهير. ولذلك ليس غريبا أن تطل الفكرة القائلة باحتمال تدخل القوات المسلحة بقيادتها اليمينية لإنقاذ المصالح الأساسية للنظام الراهن. ولكن من المهم أن تكون للقوى الشعبية مراكز تشّد إليها أنظار الجماهير، ويتضح لها طريق التقدم الحقيقي لحل أزمات الحكم. إن وضوح هذا الطريق مهم لاستمرار حركة الثورة تحت كل الاحتمالات، ولكي لا يجد أي حلّ عسكري تأييدا جماهيريا في حالة القلق واليأس الراهنة، التي تطرح القضية وكأنها استمرار للنظام البرلماني المشوه الفاسد أو الانقلاب العسكري. وفى كلا الحالين فالشعب لا يد له في مواجهة قضاياه ولا قدرة له للتعبير عن قدراته بالعمل الإيجابي. (المرجع السابق، ص ١٦ ـ ١٧).

وفى مواجهة التكتيك الانقلابي، يؤكد تكتيك الحزب الشيوعي أنه لا بديل للعمل الجماهيري ونشاط الجماهير وتنظيمها واستنهاضها لاستكمال الثورة الديمقراطية. وليس هذا موضوعا

سطحيا عابرا. فهو يعنى أن الحزب الشيوعي يرفض العمل الانقلابي بديلاً للنضال الجماهيري الصابر والدءوب واليومي.

ومن خلال النضال الجماهيري، يمكن أن تحسم قضية قيادة الثورة ووضعها بين قوى الطبقة العاملة. وهذا هو الأمر الحاسم لمستقبل الثورة. إن التخلي عن هذا الطريق، واتخاذ تكتيك الانقلاب هو إجهاض للثورة، ونقل لمواقع قيادتها وحاضرها ومستقبلها إلى فئات أخرى من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. والبرجوازية لها موقفها من نمو الحركة الثورية. والبرجوازية الصغيرة مهتزة وليس في استطاعتها السير بحركة الثورة بطريقة متصلة، بل ستعرضها للآلام ولأضرار واسعة. وقد جربت في ثورة أكتوبر فأسهمت في انتكاسة العمل الثوري. إن التكتيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري، يمثل في نهاية الأمر ـ وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية ـ مصالح فئة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. (المرجع السابق، ج٢ ص، ١٨).

والدعوة إلى الانقلاب تنادي بنبذ التكتيك الدفاعي، باعتباره طريقا لا جدوى منه. ولكن التكتيك الدفاعي وخط تراكم قوى الثورة ليس طريقا بلا منفذ، بل طريقه محددة في تكتيكات الحزب الشيوعي كما عرضها في المؤتمر الرابع بنقاط للمروق من دائرة الحلقة المفرغة للتخلف وللديمقراطية البرجوازية المبتورة والمشوهة في واقع البلاد، وذلك بتوسيع دائرة الديمقراطية الجديدة وبإقناع الجماهير النشطة بطريق التطور غير الرأسمالي، وبخبرتها وبالنضال المحسوس الذي يشنه الحزب الشيوعي حول قضايا محددة، وخلال العمل الدعائي والنظري الذي لابد منه لإقناع الجماهير

بالبديل، وبارتفاع السخط والنقد للنظام إلى مستوى مواجهته سياسيا.

ثم تناولت الوثيقة قضية القيادة. فقالت إن المؤتمر الرابع حقق إنجازا في ميدان العمل النظري وفيما يختص بتكتيك الحزب الشيوعي السوداني، وفى تجميع الأفكار حول قضية بنائه، وفى النظرة النقدية لتطبيق الماركسية في ظروف السودان. لقد كان الحزب في الماضي يحفظ قالبا يردده، ولكن الآن ومن فوق إنجازات المؤتمر الرابع أصبحت المواجهة الواقعية للتكتيك، أصبح المنهج ــ وهي الأشياء المهمة. ولكن المؤتمر لم يحل مشكلة القيادة الجديدة، التي تجيء لكي تسود تلك الإنجازات وتعبر عنها بحق. ويرجع هذا إلى سبب بسيط وهو أن تلك الأفكار والإنجازات لم تتهيأ لها من قبل القاعدة الواعية داخل الحزب الشيوعي، ولم تكتمل تلك المهمة بعد. فجاءت قيادة الحزب التي انتخبها المؤتمر الرابع عاجزة عن هذا التغيير المطلوب، مما أدى إلى بروز تناقض داخل الحزب بين الوعي المتنامي لدى أعضاء الحزب وبين القدرات الراهنة للنشاط القيادي في الحزب. ولم يعد الأعضاء يقتنعون بالحلول السطحية والشعارات الانتهازية لحل مشاكل العمل الثوري. فأصبح الصراع الفكري في الحزب يتجه نحو رفع مستوى التكوين اللينيني، وضدّ أساليب العمل غير اللينينية وضدّ أساليب المسلمات القانعة.

ويقول التقرير إن ذلك السلوك غير اللينيني تجلى في سلوك بعض الزملاء الذين لم ينتخبوا في اللجنة المركزية في المؤتمر الرابع. فشرعوا في خرق اللائحة وذلك بقيامهم بحملة من

الاتصالات ونشر روح التذمر والهجوم على منجزات المؤتمر. إن ضعف معالجة هذه المواقف لا نجده في الوزن الجماهيري لأولئك الزملاء، ولكن في ضعف الهيئات القيادية على الحسم السريع.

وظهرت كذلك روح الزعامة البرجوازية القائمة على تصور أن ما يتمتع به الكادر من احترام الجماهير يرجع إلى صفات خاصة به، وليس إلى مجموع عمل الحزب الشيوعي الثوري، والتضحيات المبذولة من قبل الشيوعيين غبر سنوات من النضال الصابر الصامد. لقد وجدت تلك العناصر المعادية للحزب الشيوعي تربة خصبة في هذا الضعف، وهي التي ظلت تتحين الفرص بالحزب الذي هزمها في ميادين المواجهة السياسية والفكرية. يصبح من المهم أن يناضل الحزب بثبات ضدّ روح الزعامة البرجوازية من أجل تثبيت الحقيقة الجوهرية في علاقة الأفراد بمجموع العمل الثوري. فلا مجال للأفراد فوق الأرض التي يمهد لها النضال المتشعب الصابر للحزب الشيوعي. (المرجع السابق، ج١، ص ٣٩ ـ ٤٠).

ودعت اللجنة المركزية في تلك الدورة إلى إجراء تغيير جذري في قيادة الحزب. وهناك عدة اعتبارات ضرورية فرضت ذلك التغيير. فالثورة الوطنية خطت خطوات إلى الأمام نحو التحامها بالثورة الاجتماعية، وبروز مجموعات من الديمقراطيين في القيادة، وتراجعت مواقع البرجوازية الوطنية. وأكدت هذه التجربة من جديد صدق الفكرة اللينينية من أن الشرط الأساسي لجذب قوى الرأسمالية الوطنية نحو الجبهة هو تشديد نضال الطبقات الثورية، وتأكيد استقلال الطبقة العاملة وحلفائها وحزبها، ونضالها لاحتلال مركز قيادة الثورة الاجتماعية.

ومن هنا كانت قضية وضع البرجوازية الوطنية في الجبهة، وكذلك دور الديمقراطيين الثوريين. إن القضية في نهاية الأمر هي : لمن تكون القيادة في الثورة الاجتماعية، وما يتبع ذلك من صراع فكري وسياسي داخل إطار التحالف الوطني الديمقراطي؟ ولكن المعارك اليومية لا يمكن أن تعوّض الحزب الشيوعي عن وجود نظرية للعمل الثوري، التي تتخذ أهمية قصوى في حل مشاكل العمل القيادي، وعلى ضوئها يفرض ما يراد من تطور في قيادة الحزب الشيوعي، وينجلي الغموض ويخرج الإحساس بأهمية التغيير إلى رحاب التنفيذ. (المرجع السابق، ج ١، ص٢٤).

وألمحت اللجنة المركزية إلى الوجهة التي يتم بها إعادة تركيب القيادة. فأشارت إلى أن تغيير فترة المرحلة الثورية، وبروز التيارات الفكرية للبرجوازية الصغيرة الباحثة عن بديل للماركسية وللحزب الشيوعي، جعلت أسس الوحدة في الحزب تنتقل إلى مستوى أعلى، إلى القضايا النظرية للثورة. وهذا الميدان الجديد لتطور الثورة يتطلب نوعا جديدا من الكادر المثقف الذي يهيىء ذاته وقدراته لخدمة الحزب الشيوعي في ميدان المعرفة. إنه ليس كادر العمل السياسي بالمفهوم الذي دخل به المثقفون في الماضي صفوف الحركة الشيوعية السودانية. وأكدت اللجنة المركزية أن القضايا النظرية هي المهام التي وضعها المؤتمر الرابع على عاتق قيادة الحزب. وهذا يضيف أهمية جديدة على دور المثقفين الشيوعيين لاستكمال وتنمية استنتاجات المؤتمر الرابع. (المرجع السابق، ص ٢٣ـ٢٤).

ما هي أهم القضايا التي أبرزتها دورتا اللجنة المركزية؟ أبرزت

الدورتان قضايا جوهرية هي : الموقف المبدئي الصارم من الانقلابات العسكرية ـ ضرورة تغيير قيادة الحزب لتتصدى للمهام الجديدة التي أفرزها الصراع الاجتماعي ـ التركيز على العمل الجماهيري الصبور الدؤوب، ليصل الحزب إلى القيادة صاعدا من القاعدة ولا يهبط عليها من أعلى. وأبرزت الصراع الضاري الذي يدور داخل الحزب.

(ج) انعكاس الصراع على بعض جوانب النشاط السياسي

تجلى ذلك الصراع في بعض جوانب النشاط العملي للحزب الشيوعي. ونكتفي بمثالين ساطعين. الأول خاص بتكوين اتحاد القوى الاشتراكية. فإذا كان أدب الحزب الشيوعي يطرح خطا سياسيا ضدّ الانقلابات العسكرية، ويبشر بقيادة الطبقة العاملة للثورة السودانية، ويدين مسلك الأحزاب البرجوازية وعجزها عن قيادة حركة التغير الاجتماعي، فكان لابد له أن يعبر عن هذا عمليا. فطرح فكرة اتحاد القوى الاشتراكية في وجه التيار الداعي للدستور الإسلامي والجمهورية الرئاسية. فتم عام ١٩٦٨ التوقيع على ذلك الميثاق. ضم التنظيم: الناصريين، الاشتراكيين الديمقراطيين، الشيوعيين، وشخصيات مستقلة.

وتكونت لجنة من اثني عشر عضواً هم: بابكر عوض الله، خلف الله بابكر، إبراهيم يوسف سليمان، حسن أحمد عثمان، عابدين إسماعيل، مكاوى مصطفى، أمين الشبلي، محجوب محمد صالح، طه بعشر، عز الدين على عامر، الشفيع أحمد الشيخ، عبد

الخالق محجوب. وانبثقت من تلك اللجنة لجنتان: لجنة سياسية مكونة من بابكر عوض الله وعابدين إسماعيل وعبد الخالق محجوب؛ ولجنة تنظيمية تتكون من أمين الشبلي ومحجوب محمد صالح وعز الدين على عامر ومكاوى مصطفى.

وقامت اللجنة السياسية بصياغة ميثاق لتحالف اليسار ليصبح برنامجا للعمل. وفى يناير ١٩٦٩ تم تطوير الميثاق لمواجهة انتخابات رئاسة الجمهورية التي بدأ الإعداد لها. وأعلن الاتحاد عن ترشيح بابكر عوض الله رئيس القضاء السابق لرئاسة الجمهورية. وقامت اللجنة التنظيمية بتكوين قيادة للتنظيم من مائة عضو منهم عشرون من الجنوب.

ويختلف الاتحاد عن الحزب الاشتراكي الذي كان مزمعا تكوينه عام ١٩٦٦، بل إن الاتحاد كان يهدف إلى تصحيح الأخطاء التي صاحبت فكرة ذلك الحزب. فالاتحاد يضم أحزابا وتنظيمات وتيارات سياسية لها استقلالها داخل ذلك التحالف، وكل ما يجمعها هو الميثاق. ولكن بعد أربعة أشهر وقع الانقلاب العسكري، وتبددت تلك الجهود.

ودار صراع حول الانقلابات العسكرية وطفح على صفحات الجرائد، وذلك لأن الصراع لم يحسم في مؤسسات الحزب. كما كان أيضا أحد إرهاصات الانقلاب العسكري الذي كان يتخلق في رحم المؤسسة العسكرية وداخل بعض التنظيمات السياسية. ووصل الصراع قمته في المقالات التي نشرها أحمد سليمان عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في جريدة الأيام (٥،٦،٨، ديسمبر ١٩٦٨) ورد عبد الخالق محجوب عليها.

قال أحمد سليمان إن حكومة عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) استلمت السلطة نتيجة أزمة سياسية، ولكنها لم تكن تمثل إلا طغمة كبار الضباط. وقد حكمت القوات المسلحة في بلاد أخرى بصورة تختلف عن الحكم العسكري في عهد عبود. فتغلغلت السلطة العسكرية في تلك البلاد في كل مرافق الحياة ومؤسساتها. أما في السودان فقد كان مظهر الحكم قاصرا على المجلس العسكري الأعلى الذي تركزت فيه السلطات وعلى الحكام العسكريين في المديريات. وكانت المحاولات الانقلابية التي جرت داخل الجيش، تؤكد الرغبة في إصلاح هذا الخطأ. أما حكومة أكتوبر فلم تكن ثورية، ولكنها بالمقارنة مع بقية الحكومات تمثل تحسنا نسبيا من ناحية الكم وليس الكيف.

ويرى أن المخرج من أزمة الحكم الراهنة هو وضع ميثاق شعبي يصحح هنات ميثاق أكتوبر وثغراته، ليكون أكثر شمولا وأدق تفصيلا، ويحدد ويعالج المشاكل الرئيسية. وينفّذ ذلك الميثاق حكومة وحدة وطنية تعبر عن المصالح الرئيسية الحقيقية للمجتمع. وتشبه حكومة أكتوبر من حيث تمثيلها للأفراد والطبقات، وتكون حكومة تتمتع بالاستقرار. ولا سبيل إلى هذا الاستقرار غير حماية القوات المسلحة، التي يجب الاعتراف بها كقوة مؤثرة وكعامل فعّال في حياة البلاد السياسية. فالجيش هو القوة الوحيدة التي تستطيع أن تحمى الميثاق المنشود وحكومته، ويستطيع بما يتمتع به وحدة أن يردع المارقين والمغامرين.

واستهل عبد الخالق رده على أحمد سليمان قائلا إن الحديث عن القوات المسلحة كثر هذه الأيام في مجالس الناس بوصفها

الأمل الوحيد للإنقاذ. والحديث بهذا الإجمال خطير ويتجاهل تجربة الشعب السوداني. لقد خبر السودانيون طيلة ست سنوات حكماً عسكرياً بعينه هو حكم كبار الجنرالات. والحاجة التاريخية في البلاد اليوم ليست في مستوى بعض الإجراءات مثل "الضبط والربط" والتنفيذ السريع. كما أنها ترفض قطعاً المسخ الذي سموه حزما وسياسة، فكان وبالاً على الحركة الثورية. كما أن الحديث عن أجهزة الدولة بوصفها قوة اجتماعية منفصلة عن بقية المجتمع، ومن ثم اعتبارها شيئا مميزاً عن الفئات والطبقات الاجتماعية التي جربت في السلطة وفشلت، حديث غير سليم ومجاف للحقيقة. فالقوات المسلحة لا تخرج من إطار التحليل الطبقي، وتشكل في مستواها الأعلى وبالتجربة، جزءا من النادي الذي سقط طريقه الاقتصادي، وأصبح لا مفر من نظام سياسي جديد.

ثم يقول إن أحمد سليمان لا يرى في مقاله أن الشيء الجوهري هو أن تحشد الجماهير وتعد فكرياً وتنظيمياً، حتى تصل إلى مستوى استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية، بل إن الحل لأزمة الحكم والطبقات الحاكمة في نظره، هو قيام حكومة الوحدة الوطنية التي تجمع بين القوى الرجعية وقوى التقدم. كما أنه يعارض في مقالاته تحليل المؤتمر الرابع للقوات المسلحة الذي لا يرى فيها جمعا طبقيا واحدا يدخل ضمن القوى الوطنية الديمقراطية. بل هو يقترح دخول القوات المسلحة كجسم واحد بأقسامها الوطنية والرجعية لحل أزمة الحكم. كما يطرح دخول القوات المسلحة ككل في العمل السياسي لحماية حكومة الوحدة الوطنية ـ ولكن حمايتها مِن مَن؟ ألا يدل حديث أحمد سليمان على أن القوات المسلحة مدعوة إلى دعم حكم رجعي به عناصر

تقدمية شكلا وإيجاد صيغة للتصالح بين القوى الرجعية حتى بين أبسط ميادين الديمقراطية وهي الانتخابات؟ (أخبار الأسبوع، يناير ١٩٦٩).

الفصل التاسع

الحزب الشيوعي السوداني
وانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩

(١) الطريق إلى الانقلاب العسكري

تقع الانقلابات العسكرية في الغالب الأعم نتيجة لفشل نظام الحكم المدني وتعمق أزمته. فينشأ الوهم بأن الانقلاب العسكري أقصر الطرق للخروج من تلك الأزمة وتحقيق الاستقرار المنشود، لأن المؤسسة العسكرية تملك قوة ضاربة يمكن تحريكها بالأوامر. والانقلاب تطلّع غير مشروع للسلطة بين حفنة من الضباط، ولكنهم يستطيعون تحقيق ذلك التطلع لأنهم المؤسسة الوحيدة المنظمة وتمتلك قوة عسكرية. فالانقلاب تغيير فوقي يسعى بعد استيلائه على السلطة للحصول على الشرعية. والانقلاب لا يستمر طويلا، مهما غير البزة التي بدأ بها استيلاءه على السلطة. والانقلابات العسكرية بحكم طبيعتها التي تقوم على الانضباط وطاعة الأوامر لا تسمح بالحريات الديمقراطية، وهذا جانبها السلبي الكبير. فالانقلابات حلّ مدمّر لأي أزمة، وما إن يأتي أجله ألا يكون قد خلف وراءه الدمار واليباب. والمسؤول الأول عن الانقلاب هو النظام السياسي القائم الذي سمح بتفاقم الأزمة حتى تصل نقطة

الحل المستعصي، فيبرز الانقلاب.

شهد السودان في الفترة بين ١٩٦٤ إلى مايو ١٩٦٩ سلسلة من الأزمات السياسية والدستورية والاقتصادية والقومية حتى وصلت مرحلة الأزمة الشاملة في صيف ١٩٦٩. فشهدت البلاد خمس حكومات مدنية بمعدل حكومة كل عام تقريبا. وتعرضت الأحزاب لسلسلة من التحالفات والانقسامات. فانقسم حزب الأمة إلى جناح الإمام وجناح الصادق. واندمج الوطني الاتحادي مع الشعب الديمقراطي وكونا الحزب الاتحادي الديمقراطي. وبدأت محاولات لرأب الصدع بين جناحي حزب الأمة. وكان لذلك الاضطراب في الخريطة السياسية آثاره السلبية، مما دفع بعض الفئات للتفكير في قيام حكم عسكري يضع حدا للعبث اللبرالي. وفات على تلك الفئات أن تلك التغييرات، رغم سلبيتها، كانت تتم بأسلوب سلمي داخل الأحزاب أو بالتصويت من داخل البرلمان، بينما الأنظمة العسكرية لا تذهب إلا بالعنف وبتضحيات وشهداء. فالذي يجب أن يدان ليس النظام الديمقراطي اللبرالي وإنما الأحزاب السياسية. إن التجربة الديمقراطية اللبرالية هي أفضل أسلوب للحكم توصلت إليه التجربة السياسية في البلاد. ولكن علينا أن نعترف أن الفصل بين النظرية والتطبيق فيه مشقة، ولكنها مشقة يجب ألا تحول دون الفصل الحاسم بينهما.

ثم كانت الأزمة الدستورية وحلّ الحزب الشيوعي ومحنة القضاء. ولعل أخطر ما فيها أنها كشفت أن الأحزاب الحاكمة تتعامل مع الدستور بما يتفق مع مصالحها السياسية، وأنها يمكن أن تعبث به متى ما تضارب مع تلك المصالح. فأفقدته مكانته السامية.

فانفتح الطريق لكل عابث ليمزقه كما مزقته الأحزاب. فالمعركة التي استهدفت الحزب الشيوعي، طالت الأحزاب السياسية التي فجرتها، بل أدخلت البلاد بأسرها في نفق الحكم الدكتاتوري المايوي المظلم.

وتناولت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ظاهرة الأزمة في دورتها في ٢٧/٥/١٩٦٥. فقالت إن ضيق القوى الرجعية بالنظام البرلماني قاد إلى انقلاب ١٩٥٨. ففي ذلك العام، والحركة الشعبية مازالت ضعيفة، "هاجم الرجعيون النظام البرلماني وأدانوه كنظام لا يؤدي إلى الاستقرار ولجأوا للحكم الدكتاتوري السافر... وبهذا يمكننا القول إن الرجعيين وهم يجمعون قواهم تحت راية البرلمانية، يستهدفون في الأصل تهديدها ومصادرة الحقوق الديمقراطية... فلم تعد القضية الآن ديمقراطية أو لا ديمقراطية، بل أصبحت تسير كل يوم لتكون كالآتي: أي نوع من الديمقراطية".

وتعرض الحزب الشيوعي مرة أخرى للتجربة الديمقراطية في مؤتمره الرابع. فقال "إن ضيق قوى اليمين بالنظام البرلماني قضية تستحق الاعتبار من قبل الشيوعيين وكل الخركة الثورية. لقد كشفت التكتيكات المرنة التي اتخذها حزبنا منذ الانتصار الأول لقوى الثورة المضادة في الانتخابات العامة والرجوع إلى البرلمانية الغربية وخلال الاعتداء على حزبنا الخ، كشفت ضيق قوى اليمين بالنظام البرلماني وعدم قدرتها على حكم البلاد بواسطته ومصادرة النشاط المتزايد للجماهير الثورية. وهذا الضيق والفشل ترجع أصولهما إلى حقيقة تزايد حدة النضال الاجتماعي في البلاد وإلحاح المهام

الديمقراطية للثورة في التنفيذ والتعبير عن ذاتها. وهذا لم يدفع اليمين التقليدي وحده إلى اتخاذ مواقف ثابتة ضدّ الحقوق الديمقراطية، بل إن القيادات التقليدية المتصدية للتحدث باسم البرجوازية الوطنية أصبحت أيضا أقرب إلى المصالحة مع هذه القوى والاستعمار الأجنبي".

وبدأ صراع حاد حول الدستور الجديد المزمع وضعه. وأخذت الأحزاب الكبيرة، تحت ضغط الصراع السياسي، تدعو لوضع دستور إسلامي وجمهورية رئاسية وهما وجهان لعملة واحدة قوامها التسلط وإسكات صوت المعارضة. فلا الدستور الإسلامي ولا الجمهورية الرئاسية يناسبان بلدا مثل السودان متعدد الأديان والأجناس والأعراق ويسعى جاهدا لإيجاد صيغة مشتركة تساعده على الانصهار والتوحد.

وكانت الجمعية التأسيسية قد فرغت في يناير ١٩٦٧ من وضع مسودة للدستور عكست نفوذ القوى الداعية لدستور إسلامي وجمهورية رئاسية. ولكن الأزمة السياسية أدت إلى حلّ الجمعية في فبراير. وانتخبت الجمعية التأسيسية الجديدة لتتصدى لمواصلة وضع الدستور. وأعلن محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء أن وضع وإجازة الدستور الدائم للبلاد لا يخص الحكومة دون المعارضة، وإنما هو واجب قومي ووطني أوكلته جماهير الشعب للجمعية بمختلف وجهات نظرها السياسية والحزبية. (مداولات الجمعية التأسيسية، ١٠/٦/١٩٦٨).

وكان عبد الخالق قد انتخب للبرلمان عن دائرة أم درمان الجنوبية. فخاطب الجمعية بنبرات لا تخلو من حدة وتهديد قائلا

بأنه يجب تطويع اللائحة ليؤدي المجلس أعماله ومسؤولياته. فتحديد الزمن في مناقشة اتجاهات فكرية وسياسية لم يكن لها وزن انتخابي بالنسبة للقوة العددية داخل المجلس أمر مضر. ثم قال ومن الخير أن نقول هنا ما نريد أن نقول بدلا من أن نقوله في الخارج بطريقة ربما لا ترضى شقّي المجلس. ويقول، أما عن الدستور فلا بد من إيجاد لجنة قومية، وهذا أمر مسلّم به. ويجب أن يراعى فيها تمثيل كل الاتجاهات مثل ما حدث عام ١٩٥٧، وأن توضع مسودة في جو أكثر صحة ومعافاة. (المرجع السابق، ١٩/٦/١٩٦٨).

وفي سبتمبر تكونت لجنة الدستور من الأحزاب الممثلة في الجمعية. وخضعت أعمالها للمناورات والمناورات المضادة، و'بالعجلة والكلفتة' على حدّ تعبير جريدة الأيام. وقال الصادق المهدي الذي كان يقف في المعارضة إن الحديث عن الدستور قبل التغلب على المشاكل الكبرى التي تهدد وحدة السودان يعد عبثاً ما بعده عبث.

وطالب بعض النواب بحلّ لجنة الدستور. فقال عبد الخالق إن ما يقوم به بعض النواب من دعوة لحل اللجنة وعرض مسودة ١٩٦٧ على الجمعية، لا يخرج عن كونه عبثا لا يلقى الاحترام. وإن هذه المناورات لا يستفيد منها سوى أطراف معينة معتقدة أن هذا الطريق سيوصلها إلى الحكم.

وأبدت دوائر كثيرة داخل الوطني الاتحادي وخارجه رفضها لكثير من بنود الدستور. وأصدرت جبهة الجنوب بيانا انتقدت فيه احتكار الحزبين الكبيرين للدستور الذي يهم كل قطاعات الشعب

وليس مسؤولية حزب لمجرد أنه في الحكم. كما اعترضت مبدئيا على الدستور الإسلامي أو أي شكل لدستور ديني. وأضافت أن أي محاولة للحصول على أغلبية ميكانيكية لمسودة الدستور في استفتاء، يمكن أن يخلق وضعا خطيرا لسيطرة الدين على الدولة. وانتهت إلى انتقاد ما أسمته "كلفتة" الدستور.

وقررت هيئات واتحادات الخريجين والمهنيين رفع مذكرة موحدة إلى لجنة الدستور تشمل رأيهم في الدستور المقبل. ووقع عليها الاقتصاديون والجيولوجيون والمحامون والمهندسون والمستشارون القانونيون والمعلمون والأطباء والإداريون ومفتشو وزارة المالية والتجارة وأساتذة الجامعة ومعهد المعلمين العالي والمعهد الفني.

وأدت تلك الصراعات إلى استقطاب حاد في الحياة السياسية السودانية حتى قبل أن يجاز الدستور الإسلامي ويطبق. وانفرزت قوتان، واحدة ترفع راية الدولة الدينية وتتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي منيع وسط القوى التقليدية وتسيطر على الجمعية التأسيسية، ويقودها الإمام الهادي والصادق المهدي وجبهة الميثاق الإسلامي. والقوة الثانية تدافع عن نفسها من خطر الدولة الدينية وما تحمله من مخاطر تهدد حريتها بل تهدد وجودها السياسي، وتتمتع بنفوذ وسط القوى السياسية الحديثة في مواقع الإنتاج. وتتصدرها الأحزاب الجنوبية والحزب الشيوعي والنقابات العمالية والمهنية. ووصل ذلك الاستقطاب مرحلة المواجهة الساخنة في صيف ١٩٦٩. وفى خضمه وقع انقلاب ٢٥ مايو.

أما الوضع الاقتصادي فهو المحور الرئيسي للصراع الاجتماعي. وقد بدأ التدهور الاقتصادي على أيام الحكم العسكري حيث انفتح الباب على مصراعيه للدفع الرأسمالي لأن القوى التي تلجم اندفاعه كانت مكتومة الأنفاس. وأفرد الحزب الشيوعي بابا خاصا في تقرير المؤتمر الرابع للوضع الاقتصادي، لأنه الميدان الرئيسي الذي يدور فيه الصراع الاجتماعي وتتبلور فيه الاتجاهات الطبقية المختلفة. يقول تقرير المؤتمر إن السياسة الاقتصادية المبنية على التطلعات الرأسمالية قادت إلى طريق مسدود. وكان حصادها الآتي:

١) تزايد الاستغلال وانسياب أجزاء من الدخل القومي لمراكز الاستغلال في الخارج، وإلى هبوط الدخل القومي للفرد.

٢) بقاء البلاد سوقا للسلع الصناعية المستوردة، ومنتجة للسلع الأولية المصدرة، مما أدى إلى هبوط مستمر في قدرة البلاد على التنمية، وإلى انخفاض مداخيل الجماهير الكادحة.

٣) انفتاح الطريق لتوغل الاستعمار الحديث وتسارع البلاد في طريق التنمية الرأسمالية.

٤) بروز ضعف الرأسمالية المحلية وفشلها في الإسهام بصورة جادة في التنمية رغم التسهيلات المختلفة على حساب قوت الجماهير، وظلت البلاد تعتمد على القطاع العام في استثماراتها الثابتة، حيث تحمّل ٦٠٪ من هذه الاستثمارات.

٥) بقاء السودان قطرا يعاني من التخلف ولا يدخل فعلا

مرحلة الثورة الاقتصادية. فالقطاع التقليدي يحط بثقله على الاقتصاد وينتج أكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي.

وأخذت الأزمة الاقتصادية أشكالا محددة. فقد ارتفعت مديونية الحكومة من ٣٠٩ مليون جنيه إلى ٤٦٠ مليون عام ١٩٦٩، في الوقت الذي ارتفع فيه دخل الدولة في نفس الفترة من ٧٣ إلى ٩٢ مليون فقط. وبلغت الضرائب المباشرة ٤،٤٪ من دخل الدولة مما ألقى العبء الأكبر على الكادحين. وظهرت أزمة العاطلين وبند العطالة. وأخذت الصحف تتحدث عن أزمة المواد التموينية. وهاجم الصادق المهدي سياسة الحكومة المالية ووصفها بالتخبط، وأن وزير المالية عاد إلى سياسات التدهور التي سار عليها من قبل.

وانتقد الحزب الشيوعي ميزانية ١٩٦٨/١٩٦٩ مؤكداً أن السمة الظاهرة لكل ميزانياتنا هي: تزايد في إيرادات الدولة مصدرها الرئيسي الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها على جماهير الشعب، وتزايد الصرف في مجالات أبعد ما تكون عن رفع مستوى الشعب، وفائض متناقص باستمرار تمتص الجزء الأكبر منه فوائد وأقساط القروض الأجنبية. ثم يقول إن الخروج من الأزمة يتطلب سياسة متحررة من التبعية للاقتصاد الأجنبي، وإصلاحات جذرية وتمكين القطاع العام من القيام بالدور الرئيسي في تنمية اقتصادية مخططة على أسس علمية.

وبقيت مشكلة الجنوب البؤرة الساخنة في السياسة السودانية منذ انفجارها دمويا عام ١٩٥٥. وفاقمت الدكتاتورية من أمرها. ووصل مؤتمر المائدة المستديرة إلى طريق مسدود، مما دفع بالحزب الشيوعي للانسحاب من لجنة الإثني عشر. ورغم مشاركة

بعض الأحزاب الجنوبية في الجمعية التأسيسية، إلا أن الحرب في الجنوب مازالت مشتعلة.

وهكذا انفتح الطريق للانقلاب العسكري.

٢) انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩

كانت هناك عدة قوى سياسية تستبق الخطى نحو الجيش لتقوم بانقلاب عسكري، حتى غدا الأمر في المراحل الأخيرة وكأنه سباق محموم. وكان الحزب الشيوعي قد بدأ منذ الخمسينات في إقامة تنظيم داخل الجيش تحت أشراف عبد الخالق مباشرة. وكان للضباط الأحرار أيضا تنظيم داخل الجيش، انضم إلية الضباط الشيوعيون. كما كان به ضباط من اتجاهات أخرى لهم توجهات ديمقراطية تقدمية من ناصريين وبعثيين. ومع اشتداد الأزمة السياسية نشط الضباط الأحرار تدفع بهم قوى داخلية وخارجية على رأسها مصر. (أورد الأستاذ محمد محجوب عثمان تفاصيل أوفر عن تاريخ تنظيم الضباط الشيوعيين في كتابه الذي تولى مركز الدراسات السودانية بالقاهرة نشره)

ولم تكن مصر بعيدة عن ما كان يجري في البلاد. وكان

تأثيرها من وجهتين. فبعد أن تألق عبد الناصر كأبرز قادة حركة التحرر الوطني، أصبح يمثل لكثير من جيل الضباط الشباب نموذجاً يسعون لاقتفاء أثره، وشكل بعضهم تنظيمات سموها الضباط الأحرار تيمننا بالتنظيم الذي أسسه عبد الناصر. من الجانب الأخر كانت المخابرات المصرية تمد لها خلجاناً داخل البلاد، بل داخل الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الشيوعي.

ومنذ إبريل بدأ بابكر عوض الله يضعف عمل اللجنة السياسية في تحالف القوى الاشتراكية ويوثّق صلاته ببعض الضباط الأحرار وبمصر. وطرح بعض الضباط على الحزب الشيوعي فكرة الانقلاب العسكري واعترض عليها الحزب في دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩، التي كرّست لوضع خط فاصل بين العقلية الانقلابية ومنهج العمل الجماهيري الذي ظل الحزب يدعو له منذ تأسيسه. ثم عرض بعض الضباط مرة أخرى على الحزب الشيوعي مشاركته في انقلاب عسكري. وحمل الدعوة بابكر عوض الله والرائد (م) فاروق حمد الله وهو العقل المفكّر والمنسّق لانقلاب ٢٥ مايو، والتقيا مع عبد الخالق. فطرح الأمر على المكتب السياسي في اجتماعه في التاسع من مايو ١٩٦٩. ورفض المكتب السياسي المشاركة. وعندما نوقش موضوع الانقلاب في اجتماع الضباط الأحرار اعترض عليه غالبيتهم.

وعلقت السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٩٦على ذلك الموقف قائلة، إن رفض المكتب السياسي للانقلاب لم تتبعه دعوة سريعة للجنة المركزية لعرض الأمر عليها، ليس فقط لوضعها في الصورة أو لإعلامها بتطورات الوضع السياسي، بل لتعبئة

وتوحيد مجموع الحزب في مواجهة الفكر الانقلابي والتكتيك الانقلابي. وحتى إذا أعلن بعض أعضاء اللجنة المركزية تأييدهم لفكرة الانقلاب، فإن الصراع كان سيتخذ اتجاها أكثر وضوحا، ويوفر على الحزب جهدا وطاقة ووقتا وتضحيات. (تقييم السكرتارية المركزية لانقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١، المنشور في يناير ١٩٩٦، ص، ٧٢).

ويقول نفس التقرير: 'كان تنظيم الضباط الأحرار، تنظيما يسع تيارات سياسية شتى، تلتقي في أهداف عامة، ولكنها بالضرورة تختلف في وسائل وتكتيك الوصول لتلك الأهداف وأساليب تنفيذها. وكان التكتيك الانقلابي غالبا على التنظيم، وما كان لاشتراك الضباط الشيوعيين فيه أن يغير طابعه '. (المرجع السابق، ص، ٧٣).

فقرر الضباط القوميون القيام بالانقلاب منفردين لأنهم كانوا في مواقع مؤثرة في القوات المسلحة، أساسا الاستخبارات العسكرية والمظلات والمدرعات. ورغم أنهم كانوا قلة، لا بالنسبة للمجتمع بل حتى بالنسبة للجيش، إلا أن العزلة التي أحاطت بالنظام السياسي من جراء الأزمات، جعلت العملية الانقلابية تتم في يسر، وسقط النظام مثل حبة فاكهة متخثرة.

ويرز الانقلاب بواجهة يسارية صارخة. فرئيس الوزراء بابكر عوض الله كان مرشح اليسار لانتخابات رئاسة الجمهورية. وبيان الانقلاب الذي تلاه مأخوذ من ميثاق القوى الاشتراكية التي أعدته لتخوض به الانتخابات، فأخذه بابكر دون إذن التنظيم وأعدّ منه بيان الانقلاب. تحدث البيان عن عدم الاستقرار الذي عاشته البلاد

منذ عام ١٩٥٦ بسبب فساد الأحزاب المختلفة، حتى أصبح السودان يسير إلى الوراء. ثم قال إن الجماهير رفضت تلك الحكومات لفسادها وعبثها بالدستور الذي استباحت لنفسها سلطة تعديله لسلب الآخرين حريتهم. كما أنها تعاونت مع الاستعمار وعجزت عن مناهضة الدول الواقفة وراء إسرائيل. وزادت المشاكل الاقتصادية تعقيدا ولجأت إلى القروض الأجنبية المشروطة وأهملت الإنماء والتعمير. ويستمر البيان في تعداد مساوئ حكم الأحزاب. و انتهى إلى أن الجماهير بدأت تتطلع إلى تغيير جذري في نظام الحكم، ولم يخل السودان الحديث في يوم من الأيام من فئة تعرف أين تكون مصلحة بلادها، فقررت تلك الفئة الاستيلاء على السلطة بالقوة.

ولكن البيان اختلف عن ميثاق القوى الاشتراكية في بعض الجوانب الهامة. فحذف تكوين جبهة ديمقراطية عريضة، وحرية التنظيم للنقابات والمنظمات الأخرى، وحذف مشكلة الجنوب. وركز الحديث في السياسة الخارجية حول القضية الفلسطينية بينما اعتبرها الميثاق جزءا من حركة الثورة العربية. ولكن رغم ذلك كانت نبرته اليسارية لا تخطئها الأذن.

وجاء تكوين مجلس قيادة الثورة من عشرة أعضاء بينهم اثنان من الضباط الشيوعيين هما المقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا، رغم أنهما لم يشاركا في العملية العسكرية، حيث لم يكن تحت تصرف بابكر قوات وكان هاشم ملحقا عسكريا في ألمانيا الاتحادية. ولم يكونا معروفين في الشارع السياسي، إلا أن لهما نفوذا كبيرا وسط القوات المسلحة. فكان تعيينهما كسبا لقطاع كبير من الضباط.

وأعلن الانقلابيون في نفس اليوم تشكيل مجلس للوزراء يضم أربعة شيوعيين منهما اثنان من أعضاء اللجنة المركزية هما جوزيف قرنق ومحجوب عثمان، والآخران فاروق أبو عيسى وموريس سدرة. ولم يتم التشاور مع الحزب لاختيار الوزراء الذين يمثلونه. فكان الحزب مشاركا في الوزارة دون أن يكون له رأي في تلك المشاركة. كما أن الانقلابين حلّوا الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الشيوعي. وأخذ الحزب يمارس نشاطه دون سند قانوني وإنما برضاء السلطة وفى الحدود التي تسمح بها. ولا يعطيه وجود ممثلين له في أجهزة السلطة العليا حقا قانونيا، وإنما كان على أحسن الفروض اعترافا أدبيا. فالانقلابيون لا يريدون التعامل مع الحزب، وإنما مع نفوذه وسط اليسار والرأي العام المستنير. وبعد أسابيع تحدث عبد الخالق في ليلة سياسية حضرها بعض أعضاء مجلس الثورة، وكان رئيس الحزب الوحيد الذي أعطي تلك الفرصة. فهل يرفض أم يقبل؟ هكذا وجد الحزب نفسه منذ الوهلة بين شقي الرحى.

وعندما وقع الانقلاب كان الصراع الأيديولوجي داخل الحزب الشيوعي محتدما. بل كان هناك حزبان في تنظيم واحد ولم يحسما بعد أمر خلافاتهما. وأصبح الصراع أكثر حدة بعد أن دخلت السلطة طرفا فيه، سواء بقوتها أو ببريقها. وقالت سكرتارية اللجنة المركزية في تقريرها عام ١٩٩٦: "جاءت اللجنة المركزية التي اختارها المؤتمر الرابع مثقلة باتجاه تصفوي يتحين الفرص لتذويب الحزب وإغراقه في تيارات البرجوازية الصغيرة. وإذا ظل ذلك الاتجاه صامتا خافت الصوت أمام وحدة قاعدة الحزب حول استنتاجات المؤتمر الرابع، وأمام الأغلبية في اللجنة المركزية

المدافعة عن استنتاجات المؤتمر، فإن انقلاب مايو، وصعود شريحة من البرجوازية الصغيرة للسلطة وانتماء تلك الشريحة لتصورات وأفكار القوميين العرب والتجربة الناصرية، والتنظيم السياسي الواحد، قد فك عقدة لسانه وحقنه بجرعة الإفصاح والبجاحة ليعلن موقفه التصفوي ومن مواقع السلطة ومشاركتها في الصراع داخل الحزب والحركة الجماهيرية، مستنداً إلى إفرازات الانحراف اليميني التي لم تحسم ولم يستأصل الحزب جذورها؟". (ص، ٧٥ ـ ٧٦).

وفي مساء ٢٥ مايو اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لتناقش الوضع المعقد الذي استجد. وناقشت أمرين: بيان سياسي يوضح موقف الحزب من الأحداث؛ اشتراك الوزراء الشيوعيين في الوزارة.

أكد البيان في مطلعه على ضرورة التحليل الماركسي للانقلاب العسكري الذي وقع في الصباح، وكذلك الاعتماد على تكتيكات الحزب التي أقرت في المؤتمر الرابع وفى اجتماعات الهيئات القيادية بالذات اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩.

ثم يتحدث البيان عن الفترة التي أعقبت عام ١٩٦٥، عندما اتخذ الحزب الخط الدفاعي أمام هجمات الثورة المضادة، حيث ثابر على تجميع الحركة الشعبية الواسعة، حتى تصل إلى الحلف الديمقراطي تحت قيادة الطبقة العاملة وكان الحزب يضع احتمال لجوء فئات اجتماعية بين قوى الجبهة الديمقراطية إلى انقلاب عسكري، لذلك حدد موقفه من الانقلابات.

وبناء على ذلك يرى الحزب أن ما وقع صباح ٢٥ مايو انقلاب

عسكري وليس عملا شعبيا مسلحا قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق قسمها المسلح. ولكن ذلك الانقلاب أدى إلى انتزاع السلطة من قوى الثورة المضادة. أما عن طبيعة الانقلاب فنبحث عنها في التكوين الطبقي لمجلس قيادة الثورة الذي باشر الانقلاب وفى التكوين الجديد للقيادات. ويشير هذا البحث إلى أن السلطة الجديدة تتشكل من فئة البرجوازية الصغيرة. وهي فئة مهتزة وليس في استطاعتها السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة، بل ستعرضها للآلام ولأضرار واسعة. ولكن السلطة الجديدة بمصالحها النهائية جزء من قوى الجبهة الديمقراطية. ومن المؤكد أن تتأثر بالجو الديمقراطي العام وبالمطالب الثورية للجماهير وليس لها طريق آخر. وسوف تلقى الفشل إذا ما حاولت أن تختط لنفسها طريقا يعادي قوى الثورة السودانية. وأصبح تأسيس الجبهة الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة، يتم تحت سلطة جديدة أزاحت الثورة المضادة من قمة السلطة. وعلى الحزب الشيوعي حماية ودعم السلطة الجديدة من خطر الثورة المضادة. على أن يحتفظ بقدراته الإيجابية في نقدها وكشف منهج البرجوازية الصغيرة وتطلعاتها غير المؤسسة لنقل قيادة الثورة من يدّ الطبقة العاملة. و على الحزب أيضا أن يهتم اهتماما بالغا بنشر الأيديولوجية الماركسية، إذ أن أي تراخ في هذا الميدان يؤدي إلى انتشار أفكار الديمقراطيين الثوريين من فئة البرجوازية الصغيرة، مما يعد انتكاسة بين جماهير الثورة.

وأكد البيان أن تطور الثورة الديمقراطية يعتمد على درجة تنظيم الجماهير ومستوى.وعيها، وعلى مقدرتها الفعلية في النضال والوحدة، والالتفاف حول مطالبها الأصلية العريضة. ولذلك يجب

أن يكون تأييدها للسلطة مرهونا بمدى استجابتها لهذه المطالب. وعليها أن تتجنب التأييد الأجوف الذي يساعد العناصر الوصولية الانتهازية التي تتمسح بأعتاب كل سلطة. وانتهى البيان بمناشدة عضوية الحزب لدعم وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية، وتكريس جهودهم ووقتهم لتنظيم الجماهير ودفع الحركة الشعبية لاستكمال الثورة الديمقراطية.

ووافقت اللجنة المركزية بالإجماع على تلك الوثيقة التي تقدم بها عبد الخالق. ولكنها رفضت بأغلبية ثلاثة وعشرين إلى سبعة أعضاء اقتراح عبد الخالق بعدم الاشتراك في حكومة الانقلاب. ورأت أن البيان كاف لتحديد العلاقة بين الحزب والسلطة الجديدة. ووافقت على مسؤولية الاشتراك في الحكم ولكنها عبّرت عن تحفظها على الصيغة المفروضة على الحزب باختيار الوزراء الذين يمثلونه. وعندما نقل جوزيف قرنق رأي الحزب هذا إلى بابكر عوض الله قال له إن تكوين المجلس لم يتم على أساس تحالف سياسي وإنما على أساس الميزات الشخصية.

وعلقت السكرتارية المركزية على ذلك الموقف عام ١٩٩٦. فقالت إن قرار الاشتراك في حكومة الانقلاب المايوي، جعل اللجنة المركزية أسيرة لتكتيك الانقلابيين. فأصبحت طرفا في صراع التصفيات والانقلابات الكامن في طبيعة انقلاب مايو منذ يومه الأول. وكان قبول تعيين بابكر النور وهاشم العطا في مجلس قيادة الثورة دون التشاور مع تنظيم الضباط الأحرار، لوضع شروط متفق عليها للمشاركة والاختيار وتوزيع الأعباء، قد فاقم من الخطأ. وكان ذلك ممكنا وميسورا في اليوم الأول للانقلاب،

حيث احتاج الانقلابيون للدعم وللرصيد الأدبي والسياسي لتنظيم الضباط الأحرار في الجيش. فضلا عن أن قبول التعيين من مواقع التنظيم وبشروط متفق عليها، كان سيطوّق الانقلابيين ويضعهم في حجمهم الطبيعي، أو يدفعهم لأن يسفروا عن وجههم الحقيقي منذ اليوم الأول. ثم طرحت الوثيقة سؤالاً: "لماذا قبول التعيين أو الاشتراك أصلا بشروط في مجلس الثورة بعد نجاح الانقلاب، إذا كان رفض الإسهام في تنفيذ الانقلاب مبنيا على المعارضة المبدئية لفكرة الانقلاب؟ ". (المرجع السابق، ص ٧١ ـ ٧٢).

وعلق محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي عام ١٩٨٦ على ذلك الوضع. فقال إن الخطأ الأول أنه عندما وقع الانقلاب وأعلن برنامجه من محتويات برنامج اتحاد القوى الاشتراكية وأصبح أمام الناس وكأن التحالف هو الذي يقف خلف الانقلاب، أن يعلن للجماهير بأنه ما عاد طرفا في التحالف الذي يضم قوى يسارية أخرى، خصوصا وأن الحزب قد عود الجماهير أن يعلن لها لماذا دخل في تحالف معين ولماذا خرج منه. والخطأ الثاني قبول إشراك وزراء شيوعيين بالتعيين دون استشارة الحزب وموافقته، مما أدى إلى فقدانه لاستقلاليته لأنه قبل مبدأ التعيين وكان الواجب رفضه. وكان ذلك موقف عبد الخالق مساء ٢٥ مايو. (جريدة الأهالي المصرية،٥/ ٢/١٩٨٦).

وعلقت سكرتارية اللجنة المركزية عام ١٩٩٦ قائلة: "ظلت الوثيقة التي قدمها عبد الخالق، وأجازتها اللجنة المركزية بالإجماع في مساء ٢٥ مايو محصورة التداول داخل صفوف الحزب، ولم تصدر للجماهير، كما لم يصدر بيان مستمد منها يوضح للجماهير

موقف الحزب من الانقلاب. فمخاطبة الجماهير وتبصيرها بموقف الحزب من التغيير الذي حدث في السلطة، كان ضرورة سياسية، ليس فقط في حيز تقاليد الحزب والتزامه تجاه الحركة الجماهيرية، بل لتبديد غشاوة الشك والحيرة التي غشيت وعيها وإدراكها لحقيقة علاقة الحزب بالانقلاب، تجاه الواجهة والشعارات اليسارية التي قدم بها نفسه. وما زالت تلك الغشاوة تحجب رؤية وإستبانة أقسام واسعة من الجماهير لحقيقة موقف الحزب ". (ص، ٧٢).

يبدو أن تشابك المواقف وتوازنات القوى كانت من التعقيد بحيث لا تسمح بحرية كافية للحركة. كما أن القرارات كانت تتخذ وسط صراع معقد انفجر بعد أسبوع من إجازة اللجنة المركزية لبيانها في ٢٥ مايو.

فبادر معاوية إبراهيم سورج عضو اللجنة المركزية بكتابة مقال بتاريخ ٣/٦/١٩٦٩ بعنوان: "حول تقييم الخطاب الدوري الذي أصدرته اللجنة المركزية حول أحداث ٢٥ مايو". فقال إن الأسلوب الذي تم به تحليل الأحداث يتميز بالسلبية ولا يساعد على وضوح الرؤيا، وبالتالي فهو ليس عملا فعّالا في تعبئة الحزب حول الأحداث. فتحليل الانقلاب بأنه يمثل سلطة البرجوازية الصغيرة بدلا من الديمقراطيين الثوريين تحليل سلبي، لأنه يشد الأنظار أولا إلى قضايا التمايز بين الشيوعيين والديمقراطيين قبل قضايا التحالف. وهذا أضعف التعبئة لدعم الإجراءات التقدمية لقمع الرجعية.

ثم انتقد معاوية استشهاد البيان بمقطع كامل من دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ الذي يقول "إن الانقلابات العسكرية

كبديل للعمل الجماهيري تمثل وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ". واعتبر أن هذه القضية مازالت تحتاج إلى نقاش أعمق، خصوصا وأن اللجنة المركزية لم توافق عليها كصيغة سليمة، بدليل قبول الاتجاه العام للتقرير على أساس فتح نقاش حول ما تضمنه من قضايا. وينتهي إلى أن دعم الانتصار الذي أطاح بقوى الثورة المضادة هو المهمة الأساسية أمام الحزب. وهذا يحتم أن يصبح التلاحم وليس التمايز هو الأساس. (مجلة الشيوعي، ١٣٤، سبتمبر ١٩٦٩، ص، ٢٧ ـ ٣٢)

وكتب عبد الخالق ردّا على المقال، فتناول الخلافات التي نشبت حول خطاب اللجنة المركزية في ٢٥ مايو والخطابين اللذين أعقباه. فقال إن اللجنة المركزية استبعدت التحليلات السياسية العابرة التي لا تنطبع بالأحداث الواقعة، والتي تقف عند حدود وصفها. فلا خلاف حول أن ما حدث صباح ٢٥ مايو عمل ثوري وتقدمي، ولكن بقي على الحزب الشيوعي أن يجيب على سؤال ملح: ما هي الطبقة أو الفئة الاجتماعية التي خرجت من معركة الصراع الطبقي وانتزعت السلطة صباح ٢٥ مايو؟ إن الإجابة على هذا السؤال لا تقع في نطاق التقييم، كما أن التقييم عاجز عن هذه المهمة. الذي يمدنا بالإجابة هو التقدير الموضوعي لحقيقة الأوضاع الاجتماعية للفئة القائدة للعمل العسكري، وهم فئة تقع في نطاق البرجوازية الصغيرة الذين لم تتحول بعد مواقفهم الطبقية. وقد أثار هذا التحليل حساسية. ولكن كلمة برجوازي صغير تعبير علمي عن طبقات وفئات اجتماعية وليس إساءة. وإذا حاولت بعض الجماعات المعادية للحزب الشيوعي ولتطور الثورة السودانية

استغلال هذا التعبير لخلق تناقض بن الحزب والسلطة، فإن هذا لا يعالج بالإحجام عن المواقف الطبقية وترك التحليل الطبقي. كما أن الصراع من أجل نقاء الماركسية وتحويل عضوية الحزب إلى شيوعيين من الناحية الأيديولوجية شيء، والوضع الاجتماعي للبرجوازية الصغيرة كفئات ثورية شيء آخر

ويستمر عبد الخالق قائلا إنه بزوال السلطة الرجعية فإن تكتيك الحزب الشيوعي لن يكون دفاعيا، وهذه قضية واضحة. ولكن الانتقال إلى الهجوم يتطلب فتح الأبواب أمام النشاط الثوري في البلاد. كما يتطلب تحديد دور السلطة في الصراع الاجتماعي، بوصفها حامية النضال الثوري وهي التي تفتح له المنافذ. كما يتطلب أيضا طرح قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية للتنفيذ العملي بكل المعاني التي تفهم من التحالف الوطني الديمقراطي. وبدون استيفاء هذه الشروط، فإن التغيير سيكون مجمدا في حيز السلطة وحدها، ولن تتعمق الثورة بين الجماهير، ولن يتغير عمليا تكتيك الدفاع إلى الهجوم، وسيكون التغيير نظريا فقط.

ثم يقول إن اللجنة المركزية لم تصف السلطة الجديدة بأنها ديمقراطية ثورية من حيث نشاطها ومفاهيمها الممتحنة كقوة ديمقراطية ثورية. وما كان للجنة المركزية أن تفعل هذا، لأن تحول فئات البرجوازية الصغيرة من مستوى نشاطها الفكري والسياسي إلى قوة ديمقراطية ثورية، يتم خلال عملية من الصراع الطبقي والمواقف العملية. إن تغيير السلطة وأخذها من يد الرجعيين وإعلان البيانين التقدميين وتعيين وزراء شيوعيين، لا يكفي لوصف السلطة بأنها ديمقراطية ثورية.

وأكد عبد الخالق أن التيار الذي كان يسعى لوضع الحزب الشيوعي في وضع ذيلي قبل ٢٥ مايو، قد تواصل بعد ذلك. وقد يبدو غريبا أن الرفاق الداعين للتحالف تحت نفوذ الأجنحة الإصلاحية في الحزب الاتحادي الديمقراطي يؤيدون الانقلاب العسكري الذي أطاح بذلك الجناح ضمن ما أطاح. ولكن الخيط الذي يربط بين الموقفين هو الدعوة لكي يتخذ الحزب الشيوعي موقفا ذيلياً في كلا الحالين. هناك يتحالف بصورة ذيلية مع البرجوازية الإصلاحية، وهنا يتحول عن سكوت ذيلا للبرجوازية الصغيرة. وينتهي قائلا "إن عناصر الحاملين لهذا الاتجاه اليميني، وأخص بالذكر محمد أحمد سليمان، قد انتقلوا عمليا وفكريا من الحزب الشيوعي إلى السلطة الجديدة. . . ولم يكن تحللهم من نظام الحزب وقواعده أمرا شكليا أو مجرد خرق لإجراءات اللائحة، ولكنه كان تعبيرا عمليا عن الفهم اليميني للتحالف القائم على الحل الفعلي للحزب الشيوعي وتحويل كوادره إلى موظفين. (المرجع السابق، ص، ٢٣ ـ ٢٦)

وينتهي عبد الخالق إلى أن قضايا الصراع الذي يدور منذ المؤتمر الرابع لم يحسم بعد. والقضايا الجديدة ذات المستوى المرتفع التي تواجه الحزب الآن وخاصة فيما يتعلق بمفاهيم البرجوازية الصغيرة الثورية حول قضايا الاشتراكية وبنائها والديمقراطية الجديدة الخ، هي التي تحسم مشكلة إنضاج الحزب الشيوعي وتأهيله ليلعب دوره في الظروف المؤاتية الجديدة. (المرجع السابق، ص،١ ـ ٦).

يتضح مما تقدم أن الصراع انفجر منذ اليوم الأول لوقوع

الانقلاب. وكان صراعا متشعبا. فهناك الصراع داخل الحزب الشيوعي، والذي تمتد جذوره إلى سنوات خلت. وهناك الصراع الجديد الذي نشب بين الحزب الشيوعي والسلطة الجديدة، وتدخلها لتعميق الصراع وتحويله لمصلحتها. وطرح الحزب الشيوعي قضايا محددة هي الأساس لعلاقته مع النظام الجديد. أولها تحديد الطبيعة الطبقية للسلطة الجديدة بأنها برجوازية صغيرة، ولكنها نقلت السلطة من يد الثورة المضادة وفتحت الطريق لإجراء تغييرات عميقة في المجتمع. ولكن تلك التغييرات لن تتم إلا بالاشتراك الفعلي للجماهير وإشراكها في صنع القرار، وإلا ستبقى التغييرات حبيسة القرارات الفوقية. وثانيها أن البرجوازية الصغيرة التي استلمت السلطة يمكن أن تصبح ديمقراطية ثورية بموقفها من الصراع الاجتماعي وليس لمجرد استلام السلطة. وثالثها التأكيد على استقلال الحزب الشيوعي، لأن فقدانه لاستقلاله يؤدي إلى ذوبانه.

وأدى ذلك الوضع المتشابك إلى ضرورة عقد دورة للجنة المركزية في أغسطس ١٩٦٩. ورأت الدورة الأهمية القصوى للدقة التنظيمية بتثبيت العضوية الموجودة وعدم فتح الباب في الوقت الراهن لعضوية جديدة. ففي مثل هذه الظروف تبرز ظاهرة المواقف الانتهازية للبرجوازية الصغيرة، التي ترى في النظام الراهن نهاية العمل الثوري. إن غاية آمالها هي هذه الفترة وأبعادها الطبقية. ولهذا فهي تنتقل إلى خارج صفوف الحزب، حتى ولو بقيت شكليا بداخله. (دورة ل.م. أغسطس ١٩٦٩، ص، ١٤).

وأكدت الدورة أن الحلف بين الحزب الشيوعي والنظام الراهن

يتم بالتمسك بالموقف الطبقي الماركسي والانضباط الحزبي وليس على أسس فردية. فالعلاقات الفردية التي لا تنطلق من التمسك بمواقف الحزب والانتماء إليه، تعنى انتقال الإنسان من الموقع الطبقي الشيوعي إلى درك النفعية والانتهازية. ومن الضروري إدراك الجوانب السلبية الناتجة عن قيام التحالف بين الحزب والنظام على أسس مترددة غير متكافئة، ذلك أن التكافؤ هو أصل التحالف السليم. وفى مقدمة هذه الجوانب السلبية ميل بعض قادة النظام الراهن للتعاون مع بعض العناصر المنقسمة على الحزب الشيوعي ومع العناصر الساخطة التي تبرمت من الثبات فوق أرض الماركسية اللينينية. (المرجع السابق، ص،١٥).

ورأت اللجنة المركزية أن هناك ظروفا جديدة قد برزت، طابعها الأساسي تحول السلطة من الثورة المضادة إلى البرجوازية الصغيرة. وهذه الظروف ترفع أشكال الصراع الطبقي في البلاد إلى أعلى، مما يحتم إعادة النظر في تكتيكات الحزب الشيوعي وفقا للوضع السياسي والاجتماعي المعقد. ويواجه الحزب هذه الظروف ولم تتوحد صفوفه جيدا، وخاصة في تطبيق الاستنتاجات الرئيسية للمؤتمر الرابع. ولهذا تدعو اللجنة المركزية إلى عقد اجتماع تداولي لكادر الحزب.

وأصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي بيانا في ١٢/٩/ ١٩٦٩،حدد فيه القضايا التي سيبحثها الاجتماع التداولي. أولها تحديد صفة البرجوازية الصغيرة والديمقراطيين الثوريين، وهل وقع خلط في التعبيرين أضر بتحالف الشيوعيين مع السلطة الجديدة؟ ثم النظر في التحفظات التي أبداها المكتب السياسي قبل ٢٥ مايو فيما

يختص بالتحضير للانقلاب العسكري. وهل كان المفهوم النظري عند المكتب السياسي برفضه تغيير السلطة بواسطة قسم من القوات المسلحة صحيحا أم خطأ؟ ويحتاج بحث هذه المواضيع دراسة القضايا الآتية:

١) دور القوات المسلحة في الثورة.

٢) طبيعة السلطة الراهنة، وفى أي اتجاه تسير وكيف نفسر السلبيات التي تعاني منها، هل ترجع إلى طبيعتها الطبقية أم تعبر عن أخطاء في تكتيكات الحزب الشيوعي؟

٣) ما هي القوانين لتطور الثورة السودانية الآن؟

٤) ما هي أهم القضايا العملية في النضال من أجل إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية؟.

٥) دور الحزب الشيوعي وقيادة الطبقة العاملة.

ثم أصدر المكتب السياسي بيانا في ١٣/ ٢/ ١٩٧٠، قال فيه إن الصراع الفكري داخل الحزب الشيوعي ضرورة ملازمة لحيوية الحزب وتطوره. وقد صاغت لائحة الحزب المبادئ والقواعد التي تحكم هذا الصراع. والصراع ضدّ الأفكار الغريبة على الماركسية صراع يومي، ولا مساومة فيه ولا يجب تخطيه أو تغافله بل تجب مواجهته. ونصّت اللائحة على أن مبادئ وقواعد الصراع تحتاج للمستوى اللينيني في الانضباط والنضال المتواصل والتمسك بمبدأ النقد والنقد الذاتي.

ثم تقول الوثيقة إن الصراع الذي يدور الآن، بدأ منذ فتحت اللجنة المركزية المناقشة العامة حول وثيقة "قضايا ما بعد المؤتمر

الرابع * في منتصف عام ١٩٦٨. ولكن الصراع اتخذ شكلا جديدا بعد ٢٥ مايو. وما كان لذلك الصراع المتشعب أن يدور بمعزل عن رصد القوى المعارضة للحزب الشيوعي، التي كانت تعمل بشتى الطرق بين العناصر اليمينية داخل السلطة نفسها. وأشار تقرير اللجنة المركزية في أغسطس إلى أن خطّ الثورة المضادة الرامي إلى العودة بالبلاد إلى معاداة الشيوعية أصبح مطروحا الآن بصورة خبيثة في الصحافة البرجوازية التي تسيطر على السوق، وفى الإذاعة والتلفزيون. ولن تستطيع صحافة الحزب مواجهة هذا الخط. وحتى ما يصدر عن صحافة الحزب لا يسير في اتجاه اللجنة المركزية الذي ينادي بأن تكون الصحافة مقاتلة ومهاجمة. ولا يعني هذا الاتجاه تخلى صحافة الحزب عن دورها الفكري، ولكن الماركسية ومواقف الحزب تفهم عند الجماهير خلال الصراع الفكري والطبقي.

(٣) الجوانب العملية في الصراع بين الحزب الشيوعي والسلطة

ماذا كان موقف الأحزاب السياسية من الانقلاب؟ أعلن

الحزب الشيوعي موقفه في مساء نفس اليوم . وأيد فيه الانقلاب تأييدا مشروطا. وبعد مضي أسبوع أصدر السيد محمد عثمان الميرغني بيانا جاء فيه: "لقد كانت المبادئ التي أعلنها رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء صباح الخامس والعشرين من مايو فيما يتعلق بالاتجاه العربي والنظر إلى المرحلة الراهنة التي تجتازها أمتنا العربية هي المبادئ التي نؤمن بها وتجد منا التعضيد والمساندة وقد التزمنا بالعمل على تحقيقها. وإن التلاحم القوي بين إسلاميتنا وعروبتنا هو المنطلق إلى المستقبل. وفق الله القائمين بالأمر لتحقيق الاستقرار المنشود للبلاد من أجل مجتمع الكفاية والله المستعان ". وكان البيان دعماً كبيراً للنظام الجديد.

أما الصادق المهدي فكان يعارض الواجهة اليسارية الصارخة للنظام ولا يعارض استيلاء الضباط على السلطة، بل كان هو نفسه يقوم بتحركات وسط الجيش. وبدأ اتصالات مع مجلس قيادة الثورة ولكنها لم تثمر. وأما الإمام الهادي فقد أعلن معارضته للانقلاب واستعصم بالجزيرة أبا معقل الأنصار الرئيسي. وانضم إليه الشريف حسين الهندي أقوى شخصية في الحزب الاتحادي الديمقراطي، بعد أن استطاع أن يفلت من الاعتقال. فانقسم الحزب الاتحادي مرة أخرى. وخرج فيما بعد ثلاثة من قادته وانضموا للانقلابيين. وانضم إلى الإمام الهادي بعض قادة الإخوان المسلمين الذين لم يعتقلوا، وأصدر تنظيمهم بيانا عارضوا فيه الانقلاب. وعبر أحد مفكريهم عن السبب في معارضة الانقلاب لأنه "سلب حق الحركة الإسلامية في العمل والدعوة واتجه بالسودان صوب اشتراكية العلمانية وفتح الباب أمام التحرك الشيوعي ". (حسن مكي؛ الحركة الإسلامية في السودان، ص،

٢٠) وهذا حديث يتصف بالتهريج والسطحية. ولم يكن اعتراضه على الانقلاب من حيث المبدأ وإنما ضدّ توجهاته بدليل مشاركتهم فيه ودعمه بعد أن انحدر إلى الدرك الأسفل من التسلط، كما قاموا بانقلاب عسكري فيما بعد عام ١٩٨٩.

وفى الثاني من يونيو خرج الموكب الذي دعا له اتحاد نقابات العمال وشارك فيه المعلمون والمهنيون، وقوى سياسية أخرى ضاقت بسياسات الأحزاب ورأت في بيانات الانقلاب أفقا جديدا، وشاركت فيه بعض عناصر حزبية بدرجات متفاوتة. وكان الموكب يسير تحت مظلة اليسار العريض. وخاطب الشفيع أحمد الشيخ الموكب بصفته سكرتيرا لاتحاد العمال، ولكنه كان أيضا عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي. وأعطى الموكب للانقلاب أرضية جماهيرية يرتكز عليها. وزاد يقين الناس بعد ذلك الموكب أن الانقلاب يساري وشيوعي، إذ لم يطّلعوا على بيان اللجنة المركزية لأن توزيعه كان محدودا، كما لم يتفحصوا التركيب السياسي لمجلس الثورة.

وفى التاسع من يونيو أصدرت حكومة الانقلاب بيان الجنوب الشهير. وهو يمثل قمة الجهد الفكري والسياسي للحزب الشيوعي. فعند ما أصدر الحزب الشيوعي كتيبا عام ١٩٧٧ تناول فيه تاريخ ذلك الجهد. فقال: . . . وخلال دكتاتورية عبود لم يخل مطبوع واحد أصدره الحزب من إدانة سياسة الحل العسكري. وأسهم الحزب بعد ثورة أكتوبر في إصدار قرار العفو العام من الحكومة. واشترك في الوفود التي قابلت زعماء التمرد في الخارج للعودة للوطن. ولعب دورا مثابرا ومخلصا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر

المائدة المستديرة وفى المؤتمر نفسه وفى لجنة الإثني عشر. وسيبقى خطاب عبد الخالق أمام المؤتمر وثيقة من أروع وثائق الأدب السياسي في تاريخ السودان. وانسحب الحزب من لجنة الاثني عشر عندما نكصت الحكومة عن تعهدها بتطبيق توصيات المؤتمر.

ويستمر الكتيب قائلا: ومن من القادة السياسيين والعسكريين الجنوبيين القابضين اليوم (١٩٧٧) على السلطة في الجنوب ينكر أن مندوبي الحزب الشيوعي إتصلوا بهم فرداً فرداً داخل السودان وخارجه لإقناعهم بالحكم الذاتي الإقليمي والحل الديمقراطي السلمي لمشكلة الجنوب وخطر التمرد؟ ومن من القادة الجنوبيين غير جوزيف قرنق الشيوعي، كان يعلن رأيه لقادة التمرد علنا، عندما كانوا يأوون إلى داره تحت جنح الليل في واو مؤكدا لهم أن طريق التمرد مسدود؟ وهل ينسى قادة جبهة الجنوب وحزب سانو جناح وليم دينق الاجتماعات المطولة التي عقدها معهم الحزب الشيوعي طيلة السنوات الأربع بين ١٩٦٥ـ ١٩٦٩ ليشرح لهم خطورة سعيهم لمكاسب عاجلة؟

ويواصل الكتيب: وتحمل الصحف السودانية لتلك الفترة بالأسود والأبيض استنكار الحزب الشيوعي للتجاوزات التي كان يرتكبها الجيش في حق المواطنين الجنوبيين الآمنين، وشجبه لحوادث النهب الابتزاز والقتل العمد التي كان يرتكبها المتمردون في حق الجنوبيين قبل الشماليين.

كان ما جاء في الكتيب خلفية هامة للكشف عن حقائق بيان ٩ يونيو ومصادر محتوياته ومضمونه. حدد البيان طبيعة مشكلة

الجنوب كما وردت في وثائق الحزب الشيوعي. وطرح الحكم الذاتي الإقليمي حلا، وطالب بتوفير ثلاثة شروط لتطبيقه:

١) توفير وضمان الديمقراطية الكاملة للجماهير في الجنوب.

٢) وضع برنامج للتنمية حسب واقع الجنوب وقدرات البلاد.

٣) المساعدة في بناء حركة للقوى التقدمية في الجنوب.

وتم دعم البيان بإعلان العفو العام. ورحب الجنوبيون والشماليون بالبيان، وهم يعلمون أنه مستمد من برنامج وسياسة الحزب الشيوعي. وخلق البيان جوا من الارتياح حول أزمة طال أمدها واستطال. ووضح توجه النظام لحلها. وعين جوزيف قرنق وزيرا لوزارة شؤون الجنوب.

وفى سبتمبر ١٩٦٩ استدعي أعضاء اللجنة المركزية إلى وزارة الداخلية لمقابلة الوزير فاروق حمد الله. وكان الاستدعاء بأن سلم كل واحد أمرا بوليسيا بالحضور. واستدعي معهم بعض أعضاء الحزب النشطين في العمل الجماهيري من غير أعضاء اللجنة المركزية. وكان الغرض من الاستدعاء بتلك الطريقة غير الكريمة عدة أشياء: إبراز دور السلطة المتفرد، وعدم الاعتراف بأي شكل للتحالف يقوم على المساواة بين أطرافه. ثانيا الادعاء بعدم معرفة أعضاء اللجنة المركزية كان مظهرا من مظاهر التقليل من أهميتها. وثالثا إبراز دور عبد الخالق أمام الكادر القيادي كعنصر معوق للتعاون بين الحزب والضباط الأحرار منذ أكتوبر ١٩٦٤. وكان أهم ما جاء في ردّ عبد الخالق أنهم مع الحوار، ولكن الاستدعاء بأمر قبض بوليسي لا يساعد على خلق الجو المناسب للحوار.

وأبدى دهشته لعدم معرفة الوزير بأسماء أعضاء اللجنة المركزية مع أن سكرتيره محمد أحمد سليمان كان عضوا فيها، كما أن الأسماء عرفت بعد انتخابها بيوم واحد. وكان الاجتماع أحد المعالم السلبية في درب تلك العلاقة الشائكة.

وفى أكتوبر ١٩٦٩ أدلى بابكر عوض الله بتصريح في ألمانيا الديمقراطية قال فيه إن الثورة لا يمكن أن تستمر بدون دور الشيوعيين. فسرعان ما انبرى له مجلس قيادة الثورة ببيان عنيف وانتقده بشدة. ولم يخل البيان من هجوم على الحزب الشيوعي. فكان رأي عبد الخالق أن يستقيل الوزراء الشيوعيون من الحكومة احتجاجا على ذلك البيان، لأنه من الصعب عليهم التعاون مع نظام ينتقدهم بعنف في أجهزة الإعلام. ولكن الوزراء لم يستقيلوا. فالصراع داخل الحزب كانت تحكمه توازنات القوى بين مجمل السلطة والأجنحة المصطرعة في الحزب. وكانت تلك بداية تراجع وارتداد في علاقة الحزب مع السلطة.

وفى أواخر أكتوبر جرى تعديل وزاري أعفي بموجبه محجوب عثمان عضو اللجنة المركزية وثلاثة من الوزراء الديمقراطيين، وحل محلهم أحمد سليمان عضو اللجنة المركزية والمتصدي للعمل الانقلابي، ودخل ثلاثة من أعضاء مجلس الثورة. وتم التعديل مثلما تم التعيين من قبل دون استشارة الحزب، فالسلطة هي التي تقوم بتلك الإجراءات. وأثار التعديل صراعا في الحزب. فخرجت جريدة "أخبار الأسبوع" الناطقة باسم الحزب، والتي كان يسيطر على تحريرها العناصر التي خرجت من الحزب فيما بعد، في اليوم التالي تحمل عنوانا رئيسيا عن "المبادئ العظيمة والبناءة في خطاب

اللواء نميري ". وكان ذلك دلالة على تأهيد التعديل.

واحتدم الصراع حول التعديل، حتى أن المكتب السياسي للحزب ناقشه في خمس جلسات متتالية. وأخيرا أصدر المكتب السياسي بيانا في ٢٥ أكتوبر، قال فيه إن التعديل لم يغير من الطبيعة الاجتماعية للنظام الراهن التي حددها بيان اللجنة المركزية في ٢٥ مايو. ولذلك فإن موقف الحزب لم يتغير. ولكن بما أن التعديل جاء بعد هجوم مجلس قيادة الثورة على خطاب بابكر عوض الله الذي أشاد فيه بأهمية التعاون مع الشيوعيين، فإن التعديل يحمل روح العداء للشيوعية. أما بيان مجلس قيادة الثورة عن التعديل فكان سلبيا وفيه تراجع بالنسبة لبيان ٢٥ مايو. فالتعديل من هذه الزاوية فيه تراجع أمام ضغوط الرجعية. على أنه يبقى على الشيوعيين أن يقوموا بواجباتهم اليومية في تنظيم الجماهير، وفى التصدي للعمل الدعائي بينها. إن نمو الحركة الديمقراطية واكتسابها مواقع جديدة بين الجماهير، هو الذي سيؤدي إلى تغيير يومي في ميزان القوى لصالح الثورة، وهو الأمر الحاسم في حسر ضغط الثورة المضادة.

وبرزت معركة أخرى عندما دعا بعض الشيوعيين العاملين في المنظمات النقابية إلى تدخل السلطة لتغيير القيادات الرجعية في بعض النقابات ووضعها في يد القوى الديمقراطية. وكانت بعض العناصر في السلطة تدفع بذلك الاتجاه. فتصدت قيادة الحزب للاتجاه الخطير. فنشرت مجلة "الشيوعي " التي تصدرها اللجنة المركزية مقالا، وضّح أن تحرير الجماهير العاملة من نفوذ الرجعية لا يتم بقرار إداري تصدره السلطة مهما كانت نوعية هذه السلطة،

ولكنه يتم عن طريق الصراع الطبقي والنضال الصبور الذي يقوده الشيوعيون في تلك المنظمات. وعندما تقتنع الجماهير بتجاربها وينضج وعيها بالحقيقة، ستكون أقدر وأقوى على الدفاع عن حقوقها. إن التنظيمات الديمقراطية ليست أجهزة رسمية، بل أدوات شعبية في يد الجماهير ويجب أن تظل كذلك. وقد ناضل الحزب الشيوعي في كافة الظروف لتحافظ تلك التنظيمات على تلك الصفة. وكانت تقاليد الحزب دائما ترى أن النضال ضدّ القيادات الانتهازية ليس باستعداء السلطة، بل بنضال فرع الحزب بين جماهير النقابة المعينة.

ويستمر المقال فيقول، إن تدخل السلطة واستعداءها بادرة خطيرة تفتح الباب أمام أي قوى أخرى. كما أنه يفسد هذه التنظيمات، ويجعلها منظمات غير ديمقراطية ولا تمثل الرغبة الحقيقية لجماهيرها. إن فشل الشيوعيين في هذه النقابة أو تلك، وتسلم الانتهازيين لقيادتها، لا نبحث عنه من زاوية التبريرات فحسب ـ رشاوى، نقل تعسفي، تشريد الخ ـ ولكن أيضا يجب أن نبحث عنه وبصورة أساسية في أخطاء الشيوعيين، وفى أسلوب عملهم بين جماهير النقابة المعينة. بهذا وحده يستطيع فرع الحزب الجاد أن يقود عمله ويكسب الجولات القادمة وهي كثيرة.

ويواصل المقال قائلا، إن وجود سلطة صديقة للشعب، لا يبرر تدخلها لتحويل التنظيمات الجماهيرية لأيدي العناصر التقدمية بالقهر والقانون. لقد وقع انقلاب ٢٥ مايو ولم تكن الظروف الموضوعية قد تهيأت بعد لقيام ثورة لاستكمال الحكم الوطني الديمقراطي. وكانت التنظيمات الشعبية تعاني من الضعف، وبدأت

تلملم أطرافها استعدادا للهجوم. فهل يعني وقوع الانقلاب تحولا جذريا في ميزان القوى في التنظيمات الشعبية، وهل أدى إلى نهاية مواقع الأحزاب في تلك التنظيمات؟ إن استعداء السلطة بتغيير قيادة أي تنظيم، لا يغير عضو الحزب الاتحادي الديمقراطي أو حزب الأمة إلى شخص تقدمي، ولا يمكن أن تزيل من عقله أفكار الثورة المضادة التي ترسبت عبر مراحل طويلة، وبلغت عند البعض درجة التعصب الأعمى، ولكن يتم فقط بالصراع الطبقي وبالإقناع بما هو أفضل للجماهير الكادحة. (مجلة الشيوعي١٣٤، ص،١٣ ـ ٢٥).

وانفجرت أزمة أخرى بين الحزب الشيوعي والسلطة. فقد أصدر المكتب السياسي للحزب بيانا جماهيريا في نهاية ديسمبر بمناسبة ذكرى استقلال السودان. وقد درج الحزب على إصدار مثل هذا البيان في مطلع كل عام، حتى في ظل دكتاتورية عبود. فاستدعت السلطة على الفور أعضاء المكتب السياسي لمقابلة بابكر عوض الله. فأكد لهم أن الأحزاب قد حلت، وأن السلطة قد تغاضت في الماضي عن ممارسات الحزب الشيوعي. أما أن يصدر بيانا جماهيريا ويوقع عليه المكتب السياسي فهو أمر غير مقبول. ورأى بعض أعضاء المكتب السياسي أن البيان قد أحرج السلطة بلا مبرر.

على أن الأمر الأخطر الذي تفرع من ذلك البيان، كان رفض سكرتارية الحزب الشيوعي في منطقتي الجزيرة ـ المناقل وعطبرة توزيع البيان. فأرسل المكتب السياسي مندوبين لإجراء تحقيق في المنطقتين. وانتهى التحقيق بإدانة ذلك التصرف ووزع البيان، وانتصرت لائحة الحزب. ولكن التصرف كانت له دلالات عميقة.

فهو بداية تمرد وانقسام لم تنضج عوامله بعد. فأصدر المكتب السياسي بيانين في ١٧ يناير و ١٠ مايو ١٩٧٠، وصف فيه قيادات تلك المناطق بأنها جعلت من نفسها مراكز أخرى للحزب. وقال رغم أن المكتب السياسي يضع في اعتباره الصراع الدائر في الحزب، إلا أنه يعمل على إدارته حسب اللائحة. فالصراع الفكري له أدواته وطرقه وليس من بينها قطعا تعليق اللائحة.

وبرز أمر آخر في نفس شهر يناير. فقد أعلن رئيس مجلس قيادة الثورة عن تكوين الاتحاد الاشتراكي السوداني تنظيما سياسيا للسلطة. ورغم ما قد يبدو من تباعد بين هذا الإعلان وبيان عيد الاستقلال، إلا أن هناك خيطا متينا يربط بينهما. فهما يوضحان اتجاه السلطة لاحتكار العمل الجماهيري. وهي ليست تجربة فريدة في بلدان العالم الثالث، حيث سعت العديد من الأنظمة إلى تكوين منظمات سلطوية فوقية على حساب المنظمات الجماهيرية القائمة بالفعل. وعرضت تلك التجارب بلدان العالم الثالث إلى تجارب مريرة، ما كان أحرى بالسودان تجنبها. ولكن السلطة الانقلابية في السودان خاضت لجّها تدفع بها نفس الرياح العجولة.

وفى مارس انفجرت أزمة جديدة لا تخلو من حدة. فقد تجمعت في الجزيرة أبا معارضة بقيادة الإمام الهادي والشريف حسين الهندي والإخوان المسلمين، وسلحوا أتباعهم، وتخندقوا في الجزيرة أبا لمواجهة مسلحة مع السلطة. ولكن هل كان باستطاعة المعارضة مواجهة النظام الذي تسنده القوات المسلحة عسكريا بنفر ضعيف التسليح والتأهيل؟ وهل استطاعت المعارضة أن تكسب جانبا من القوات المسلحة لتقف معها في المواجهة

العسكرية؟ وماذا عن الشارع، هل سيخرج أم يظل ساكنا ينتظر النتائج؟ فإذا لم تحسب المعارضة تلك الاحتمالات وغيرها، فإن ما قامت يكون عملاً انتحارياً.

وانزعج النظام للمواجهة العسكرية التي لم يحسب لها حساب ولم يدر حجمها. فجند لها حملة واستعان بسلاح الطيران المصري الذي دكّ الجزيرة، وتم سحق المقاومة في معركة دموية غير متكافئة. ومن فوق النصر العسكري أخذ النظام في تصفية بعض حساباته السياسية. فاعتقل عبد الخالق في مطلع إبريل ونفاه إلى مصر معيدا إلى الأذهان نفي الأتراك للزبير باشا عام ١٨٧٥ ونفي البريطانيين لسجناء المهدية إلى دلتا مصر. وكان عبد الخالق يقول ساخراً: أنا خليفة الزبير باشا في النفي. واعتقل النظام أيضا الصادق المهدي ونفاه مع عبد الخالق.

واجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اليوم التالي لتناقش نفي عبد الخالق. وذهب اثنان من أعضائها وهما أحمد سليمان ومحاسن عبد العال إلى أن الاعتقال والنفي تم لأسباب شخصية لا علاقة له بالحزب. وهذا بلا شك تفسير ساذج. وهددا بعدم الالتزام بقرارات اللجنة المركزية إذا اتخذت من الحادث ذريعة للهجوم على السلطة. ونتيجة لذلك الصراع صدر بيان هزيل من اللجنة المركزية يناشد السلطة مراجعة موقفها. فقامت قيادة الحزب في منطقة الخرطوم بتعبئة الفروع والهيئات الحزبية لمهاجمة البيان والمطالبة ببيان أكثر تحديدا. وصدر بالفعل بيان آخر أكثر إيجابية من الأول.

قال البيان إن اعتقال ونفي عبد الخالق عمل موجه ضدّ

الحزب. وإنه ردّ فعل لمذكرة اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية في ١٨/ ٣/ ١٩٧٠ التي رفعتها إلى مجلس الثورة حول أحداث الكوّة والجزيرة أبا، وطرحت فيها رأي الحزب من موقفه المستقل. ورأت اللجنة أن المعركة الأساسية مازالت ضدّ التآمر الرجعي الاستعماري. وأصدر المكتب السياسي بيانا في ١٠/ ٥ / ١٩٧٠ أكد فيه أن اعتقال عبد الخالق يكشف عن التطور الجديد في أساليب أجهزة المخابرات، كما يكشف الغفلة التي كان يعيشها الحزب تجاهها. وعاد عبد الخالق من المنفى ليبقى رهن الحبس المنزلي في ضاحية الباقير بالقرب من الخرطوم حتى يوليو ١٩٧٠.

وفى إبريل ١٩٧٠ قامت السلطة بحل اتحاد الشباب والاتحاد النسائي، وهما تنظيمان ديمقراطيان مستقلان، ولكن الحزب الشيوعي يتمتع فيهما بنفوذ كبير. وبدأت السلطة في نفس الوقت تحضر لإعلان تكوين تنظيم سياسي لها باسم الاتحاد الاشتراكي السوداني في احتفالات العيد الأول لانقلاب مايو.

ورأى عبد الخالق أن تلك الإجراءات تشكل مخططات متكاملة تهدف أولا إلى عزل التنظيمات الجماهيرية والديمقراطية عن الحزب الشيوعي، ووضعها تحت تصرف القيادة العسكرية للبرجوازية الصغيرة. فيتم استيعاب اتحاد الشباب في إدارة وزارة الشباب. ويتملقون النقابات العمالية بطرق شتى، ويوهمونها أن مصالحها تختلف عن طليعتها الماركسية اللينينية. أما المرحلة الثانية من المخطط فهي ترويض الحزب الشيوعي على قبول وضع ضعيف، طالما نجحت الصيغة الأولى الخاصة باختيار بعض أعضائه وزراء. ولهذا ترى السلطة مواصلة تلك الصيغة. والنتيجة

أن هناك جواسيس داخل الحزب يعملون لصالح أجهزة الأمن، بينما قيادة الحزب عاجزة عن اتخاذ موقف منهم، ولا تستطيع وضع حدود تنظيمية تحمي بقاء الحزب.

ويستمر عبد الخالق قائلا إن هذه الصيغة ستتواصل بعد ٢٥ مايو ١٩٧٠، حيث يتم طرح ميثاق بهدف تكوين تنظيم شعبي، أو تكوين لجان لمناقشة الميثاق يعيّن فيها بعض الشيوعيين تعيينا. والنتيجة أن الحزب الشيوعي سيجد نفسه في النهاية عاجزا عن الدفاع عن برنامجه، وعاجزا عن قيادة حركة الجماهير في طريق حسم الثورة الديمقراطية. وينتهي الأمر بعزل كادر الحزب المتمسك بالماركسية اللينينية بغية ضربه. لذلك يرى عبد الخالق ضرورة تصفية الاتجاهات اليمينية الانتهازية داخل الحزب. (رسالة عبد الخالق إلى التجاني الطيب. منشورة في كتابي: الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب ٢٥ مايو؛ ص، ٨٥ ـ ٨٩).

واحتدم الصراع حول قوانين المصادرة والتأميم التي أعلنتها السلطة في ٢٥ مايو ١٩٧٠. وقد أثارت الطريقة الجزافية العشوائية التي تمت بها ردود فعل سلبية لدى قطاعات من الحركة الثورية والرأسمالية الوطنية. بينما رأت فيها جماعات أخرى تطبيقا لشعار ظل الحزب يرفعه منذ حقب خلت، واعتبروها ردعا للقوى الرجعية وإضعافا لمواقعها الاقتصادية. وما كان ممكنا مناقشة الأمر في منظمات الحزب في جو الصراع المحتدم. فانتقل الصراع إلى الصحف.

فكتب عبد الخالق مقالا في "أخبار الأسبوع" في يوليو بعد عودته من المنفى. فابتدر حديثة بضرورة التمييز بين التأميم

والمصادرة. فالتأميم في البلدان المتخلفة يستهدف أمرين. الأول وضع يد الدولة على أنشطة بعينها بهدف توفير فائض اقتصادي يسهم في تحقيق خطة التنمية. والثاني وضع يد الدولة على مراكز استراتيجية في الاقتصاد الوطني قصد تحريره من القبضة الأجنبية. ويشمل هذا بالنسبة للسودان المصارف والتجارة الخارجية وشركات التأمين.

ثم يقول، أما المصادرة في هذه الفترة الوسطية من الثورة الوطنية الديمقراطية، فتعتبر عقوبة اقتصادية على الرأسماليين الذين يخرجون على قوانين الدولة الاقتصادية ويضعفون بذلك التخطيط المركزي. وبما أن هذا الإجراء الإقتصادي والسياسي والاجتماعي خطير في وقت ما زالت فيه العناصر الرأسمالية مدعوة للإسهام في ميدان التنمية، فيجب أن تحاط المصادرة بإجراءات قانونية. كما أن التموين الذي يقوم به الرأسماليون المنتشرون في كل بقاع البلاد ومواصلته أمر حيوي، لا بالنسبة لاقتصاد البلاد فحسب، بل بالنسبة لأمن السلطة وبقائها.

ويرى عبد الخالق أن تحاط إجراءات المصادرة بالآتي:

١) تشريعات دقيقة ومفصلة ومحكمة تشمل الجرائم التي تستوجب توقيع عقوبة اقتصادية.

٢) تعرض الأحوال المختلفة على دائرة قضائية لها القدرة على الحسم السريع في القضايا، ولها قدرات سياسية أيضا. وفى هذا ضمان لانتفاء الفساد، وتفادى القرارات الذاتية التي ربما طوحت في كثير من الأحيان عن الموضوعية، ولإدخال الطمأنينة في قلوب أصحاب المال الذين تحتاج البلاد إلى استثماراتهم في هذه

المرحلة، مدركين جيدا أن العلاقات الرأسمالية مازالت تمتد إلى أعماق مجتمعنا وخلاياه الأساسية. (المرجع السابق، ص، ٨٩ ـ ٩١).

ولم يمض مقال عبد الخالق دون معارضة. فنشر عمر مصطفى المكي عضو المكتب السياسي رداً عليه في "أخبار الأسبوع". فقال إن الثورة لا تعتمد في إجراءاتها على الفهم التقليدي للقانون، وإنما على شرعيّة أعمالها من ثوريتها. وما حدث صباح ٢٥ مايو لم يكن عملا قانونيا بالمعنى التقليدي. والشرعية الثورية تجيز أي إجراء يخدم مستقبل الثورة. كما أن إجراءات المصادرة تخطت ثورية الحزب الشيوعي نفسه. (أخبار الأسبوع، ١٣/ ٧/ ١٩٧٠).

هكذا احتدم الصراع الأيديولوجي، وافترقت السبل في تناول القضايا العملية التي كانت تفرزها الأوضاع السياسية تباعا. وفى هذا المناخ عقد المؤتمر التداولي.

الفصل العاشر

المؤتمر التداولي: أغسطس ١٩٧٠

هـ

(١) الطريق إلى المؤتمر

في ٢١/٨/ ١٩٧٠ انعقد المؤتمر التداولي لكادر الحزب الشيوعي. وكان المفترض أن ينعقد في سبتمبر من العام السابق، فتأخر عاما كاملا. وكان عاما مليئا بالأحداث ومشحونا بالصراعات. ولعل تأخيره قد أفسح المجال لقدر كبير من الحوار، مما ساعد على بلورة القضايا وشحذها. كما أن الأوضاع السياسية والمواقف العملية خلال تلك الفترة، ساعدت أيضا في نقل الصراع من حيز النظرية إلى ميدان الواقع. وصدرت الوثائق التي تحمل وجهات النظر المختلفة وتمت دراستها وتداولها داخل الحزب بل وخارجه أيضا.

وكان عبد الخالق يدعو من منفاه في مصر إلى ضرورة عقد المؤتمر من أجل: "حسم النزاع الداخلي في حزبنا لصالح الاتجاه الماركسي اللينيني. وأعني كلمة حسم حقيقة". فهو يرى: "أن ثمة صراعات مبدئية في الحزب الشيوعي لا مجرد تيارات شخصية كما

كانت تصور القضية العناصر المتكتلة ". ويمضى قائلا: "وفى اعتقادي أن الحزب الشيوعي لن يستطيع اجتياز هذه المرحلة الحاسمة في تاريخه، من غير أن يطهر صفوفه من العناصر اليمينية والبوليسية ومن كل العناصر المهتزة فكريا... إن الاتجاه البرجوازي الأبوي عند بعض كادر الحزب... والرامي إلى المصالحة حفاظا على الوحدة، يؤدي في نهاية الأمر إلى تسميم جسد الحزب الشيوعي، وإلى شلّه نهائيا وتجريده من القدرة على العمل ومن إرادة الحركة. وهذا الاتجاه موجود بين أضعف قطاعاتنا الحزبية وأعنى قطاع اللجنة المركزية، وظللنا نعاني من آثاره السلبية منذ انعقاد المؤتمر الرابع إلى يومنا هذا". وينتهي عبد الخالق بإلقاء التبعية على أحمد سليمان قائلا: "أتابع في الصحف تصريحات المصفّي القانوني للحزب الشيوعي أو يهوذا الشيوعية السيد الوزير أحمد سليمان. إلى متى يحتمل الشيوعيون هذا الدّمل في جسدهم؟" (خطاب عبد الخالق إلى التجاني، ص، ٨٨).

كان المؤتمر التداولي من أهم المؤتمرات في تاريخ الحركة الشيوعية السودانية، إن لم يكن أهمها. فقد انعقد ليحسم صراعا تمتد جذوره إلى عام ١٩٦٦ وتواصل حتى عام ١٩٦٩ ثم تصاعد بعد ٢٥ مايو وتعقد، لأنه أصبح يدور حول موقف من السلطة السياسية القائمة في البلاد وليس فقط حول قضايا نظرية مجردة. فأصبح الصراع حادا ليس فيه منطقة رمادية. وكان أعضاء المؤتمر يدركون أنهم سوف يناقشون أمورا ستكون لها آثار على مستقبل الحزب، وأن السلطة تتابع المؤتمر عن كثب وتترقب نتائجه. ولم

يحدث في تاريخ الحزب الشيوعي أن طرحت قضايا نظرية وعملية بذلك التشعب والعمق والمدى الشاسع من العرض والمناقشة. ولم يحدث أن تعرض الحزب الشيوعي إلى منعطف حاد في مسار تطوره، مثلما تعرض له في المؤتمر التداولي والسنوات التي سبقته والتي أعقبته.

حضر المؤتمر ١١٣ عضوا روعي في انتخابهم أن يكونوا من: "زملاء أساسيين يستطيعون المساهمة في مناقشة القضايا المطروحة وشرحها بعد المؤتمر لعضوية الحزب. فشارك كل أعضاء اللجنة المركزية وعددهم ٣٢، و١٧ كادرا متفرغا، و ٤١ مندوبا انتخبوا من ٢٥ منطقة من مناطق السودان المختلفة روعي في انتخابهم أهمية المنطقة وحالة الحزب فيها، و ٢٣ مندوبا يمثلون المكاتب المركزية والفراكشنات وهي الهيئات التي تضم الشيوعيين في قيادات النقابات والمنظمات الديمقراطية. (فراكشن تعريب للكلمة الإنجليزية fraction).

ورأى المكتب السياسي بعد مناقشات متكررة استحالة طرح وثيقة واحدة في المؤتمر، فلابد أن تجد الأفكار المصطرعة الفرصة للتعبير عن نفسها، وهي أفكار موجودة في المكتب السياسي واللجنة المركزية. فطرحت على المؤتمر النقاط التي يدور حولها الصراع، ووثيقتان أساسيتان وعدد من المساهمات المكتوبة ومشاريع القرارات. وتمت المناقشة في ثلاث جلسات امتدت من السابعة صباحا حتى ما قبل منتصف الليل. وقدمت خمس عشرة مساهمة مكتوبة وشارك تسعة وأربعون عضوا في المناقشات. وكان أمام المؤتمر قضيتان أساسيتان هما:

١) تحديد طبيعة النظام الراهن من وجهة النظر الماركسية اللينينية.

٢) موقف الحزب من النظام وتحديد واجباته في المرحلة الراهنة.

(٢) مداولات المؤتمر.

نستعرض المساهمات الأساسية التي نشرت قبل المؤتمر والتي قيلت أثناء انعقاده، ونخصص جزءا لمساهمة عبد الخالق، ونتناول في الجزء الأخير التوصيات التي أجازها المؤتمر.

(أ) المساهمات المكتوبة:ـ المناطق ـ المكاتب المركزية ـ أعضاء قياديون:

كرّست مجلة الشيوعي عدداً خاصاً (١٣٦، أغسطس ١٩٧٠) لنشر المساهمات التي وصلتها من مختلف منظمات الحزب حول قضايا الصراع. ونستعرض هنا أهم ما جاء فيها.

استهل فرع تشكوسلوفاكيا مساهمته بتحديد الطبيعة الطبقية للنظام الجديد بأنها برجوازية صغيرة. ويرى أن انتزاع السلطة في ٢٥ مايو من قوى الثورة المضادة ووضعها في يد فرقة من فرق الجبهة الوطنية الديمقراطية، لم يغير من جوهر المرحلة، بل نقلها إلى ظروف مواتية لاستكمال بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية. وهذه المرحلة لا يمكن إنجازها بواسطة فرقة واحدة من فرق الجبهة. ولذلك فإن العلاقات مع النظام تقوم على أساس التحالف والصراع

في آن واحد. فنتحالف مع السلطة تحالفا سياسيا ضدّ الثورة المضادة، ونصارع فكريا ضدّ أوهام البرجوازية الصغيرة التي لا تؤمن بدور الجماهير الحاسم في عملية التغيير الاجتماعي ولا تعطي اعتبارا لدور كل طبقة في هذا التغيير. وأكدوا على بقاء الحزب واستقلاله، باعتباره الشرط الأساسي لاستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية. وأشاروا إلى الاتجاه اليميني الذي طفح إلى السطح بعد ٢٥ مايو متذرعاً بالخلاف حول طبيعة السلطة. وانتهوا إلى أن البرجوازية طورت أفكارها حول تصفية الحزب بعد مايو معتمدة على وجود شريحة منها في السلطة. فهي تسعى لا ليصبح الحزب تابعا فحسب، بل ليتم إعدامه نهائيا. وليس بالضرورة أن يتم إعدامه بالقوانين، بل بتفريغ وامتصاص ثوريته. وهذا الصراع انعكاس للصراع الذي يحتدم في المجتمع. (ص، ٦٥ ـ ٧٦).

وذهبت منطقة سنار والفونج إلى أن تكوين اللجنة المركزية في المؤتمر الرابع كان ضعيفا. وترى أن نظام مايو جاء بالعنف العسكري ولم تستكمل الأزمة الثورية شروطها بعد. فلا بد من النضال الجماهيري لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية. أما قيادة مايو فهي جزء من قوى الديمقراطيين الثوريين، ولكنهم حملوا معهم إلى السلطة بعض صفات البرجوازية الصغيرة. وخلصوا إلى أن وضع الحزب الشيوعي الراهن فيه اعتراف ضمني به. (ص، ٨٣ ـ ٨٦).

وترى منطقة الدويم أن التحليل النظري لقوى الجيش التي قامت بالثورة صحيح. ولكن هناك تسرعا واضحا في إصدار ذلك الحكم عليهم. فيصبح من الضروري إعادة النظر في تحليل الجيش

والثورة قبل مايو. وبما أن البرجوازية الصغيرة الآن في السلطة، فيجب أن تكون التكتيكات مرنة وليست نظرية لضمان استمرار الثورة. (ص، ٧٧ ـ ٧٩).

وقالت منطقة عطبرة، وأيدتها منطقة واو، إن تقييم اللجنة المركزية للانقلاب سليم. ولكنها ترى أن السلطة لها إيجابيات وسلبيات. لقد تسلم الضباط السلطة ولم تنضج الظروف الموضوعية والذاتية، فكانت خطوتهم فيها تسرع. وحتى نضمن سيرهم إلى الأمام فلا بدّ من فتح الباب أمام الحركة الشعبية. وأكدوا على ضرورة تمثيل الطبقة العاملة في السلطة. وهذا يتطلب الانضباط وضرورة بقاء الحزب الشيوعي فعالاً. (ص، ٧١ ـ ٧٦، ٨٠ ـ ٩٢).

وعكست منطقة الجزيرة ـ المناقل صراعا بين العضوية. فقد اعترض ثلاثة زملاء على تسمية السلطة بالبرجوازية الصغيرة، لأنها هي التي وضعت برنامج مرحلة الحكم الوطني الديمقراطي ورفعت راية الاشتراكية. كما رأى أحد الزملاء أن موقف المكتب السياسي من قيام الانقلاب العسكري كان خاطئا، بينما اختلف معه زميل آخر. وأكدوا جميعهم على ضرورة وجود الحزب. (ص، ٦٨ ـ ٧٠).

وطرحت مديرية الخرطوم ست قضايا للنقاش، وهي: طبيعة السلطة وقد تباينت حولها الآراء ــ السلبيات، فللنظام سلبياته كما للحزب سلبياته أيضا ـ أهم قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية ــ القضايا الأساسية لتطور الثورة ــ أكدوا على دور الطبقة العاملة وتأهيل الحزب الشيوعي. وشملت مساهمتهم عرض الآراء على إختلافها. (ص، ٤٥ ـ ٦٠).

وانحصرت مناقشات منطقة بورتسودان في خمس قضايا. وافقوا على التكتيكات التي انتهجتها اللجنة المركزية بعد ٢٥ مايو. تناولوا سلبيات السلطة والحركة الثورية في مجال السياسة المالية والتطهير والإدارة الأهلية ووسائل الإعلام. وأكدوا على ضرورة تنقية حياة الحزب الداخلية من أفكار البرجوازية الصغيرة. ونادوا برفع رايات النقد والنقد الذاتي. وانتقدوا قفل باب العضوية ارتكازا على تجربة أكتوبر، فلا يوجد ما يبرر هذا الإجراء. واتفقوا على أن المرحلة هي مرحلة التكتيك الهجومي. وأمّنوا على سلامة رأي اللجنة المركزية في استخدامها وإصرارها على تعبير برجوازية صغيرة، إلا أن بعضهم رأى أن تعبير ديمقراطيين ثوريين أسلم بالنسبة لمواقف السلطة الثورية. وانتقد أحد مندوبيهم في المؤتمر الحاج عبد الرحمن لعدم التزامه برأي الحزب في تصريحه حول إحدى خطب نميري. (ص، ٦١ ـ ٦٧).

ويرى مكتب الجامعات والمعاهد العليا أن خلق وبناء مجتمع اشتراكي بواسطة البرجوازية الصغيرة مجرد وهم. والسلطة الراهنة تسير في خط الثورة المصرية. أما الصراع الذي يدور في الحزب فصراع طبقي واضح، وحسمه لصالح التيار البرجوازي الصغير يعني ذهاب الحزب وتلاشيه كطليعة للطبقة العاملة. (ص، ٨٧ ـ ٩٥).

ويرى مكتب التعليم الأكاديمي أنه لا بديل للأسلوب العلمي لتحديد طبيعة السلطة الحالية وآفاق تطورها. وبعد دراسة وثائق اللجنة المركزية الصادرة بعد ٢٥ مايو، اتضح للمكتب أن الأحداث اللاحقة في مجال السياسية التعليمية أثبتت صحة ذلك التحليل. فقد اتسمت تلك السياسة بالطابع الإصلاحي الذي لا يستند بصورة

أساسية إلى قوى الثورة الحقيقية، بل تهدف إلى الكسب الدعائي السريع. ويرى المكتب ضرورة تقوية صفوف الحزب واستمراره ككيان مستقل. وهذا يستدعي ضرورة العمل بمبادئ الديمقراطية المركزية. وأشار المكتب إلى وضوح العداء للشيوعية. ونادى بعقد المؤتمر الخامس. (ص، ٣١ _ ٣٥).

ويقول مكتب الطباعة إن موقف المكتب السياسي من التخطيط لانقلاب عسكري صحيح. ولاحظ تذبذب السلطة مما يوضح طبيعتها. ويرى أن الطبقة العاملة غير مؤهلة حاليا لاحتلال مركز القيادة للثورة السودانية، وعلى الحزب الشيوعي أن يعمل على تأهيلها، وذلك بطرد العناصر الانتهازية من صفوفه وكشف الأفكار التي تشوه جوهر الاشتراكية العلمية. وأكد على أهمية استقلال الحزب الشيوعي استقلالا تاما، وهذا يتطلب كشف وتعرية أفكار البرجوازية الصغيرة. وأشار إلى أن الانضباط اللينيني ضعيف داخل الحزب. وطالب بضرورة إطّلاع عضوية الحزب على المسائل التي يدور حولها الصراع داخل القطاع القيادي.(ص، ٤٠ _ ٤٤).

أما مساهمة لجنة الصحافة فكانت في مجملها ضدّ تحليل اللجنة المركزية وضدّ الاتجاه العام الذي ساد في مؤسسات الحزب الأخرى. وكان يقود تلك اللجنة عمر مصطفى المكي عضو المكتب السياسي والذي خرج فيما بعد في الانقسام ومعه غالبية لجنة الصحافة. قالت اللجنة في مساهمتها إن الوثائق الخاصة باستراتيجية وتكتيك الحزب التي أصدرتها اللجنة المركزية قبل ٢٥ مايو، كانت في مجملها تعبئ الحزب ضدّ أي انقلاب عسكري. ولكن ما حدث صباح ٢٥ مايو كان ثورة ضدّ الاستعمار والرجعية،

ووضعت البلاد في طريق البناء الوطني الديمقراطي على طريق الديمقراطية الشعبية. فجاء تحليل اللجنة المركزية لأحداث ٢٥ مايو مضطربا. أما الادعاء بحل الحزب الشيوعي فهو ينافى الممارسة الفعلية حيث أن الحزب يباشر نشاطه. (ص، ٣٦ ـ ٣٩).

وشارك بعض الكادر القيادي في المناقشات. فتناول سليمان حامد عضو المكتب السياسي وثيقة معاوية إبراهيم. فقال إن مناقشته للدور الطليعي للديمقراطيين الثوريين في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، أنكرت دور الطبقة العاملة وحزبها. ثم تساءل قائلاً: هل يبقى الحزب الشيوعي محتفظا براياته ومنابره المستقلة ومبشرا بالماركسية؟ وهل يبقى الحزب الشيوعي حليفا قويا مسموع الصوت يؤثر في الأحداث، أم يقتصر دوره على التأييد المطلق لكل ما يصدر من السلطة؟ وهل لأن عناصر من البرجوازية الصغيرة المتقدمة استولت على السلطة بالسلاح أصبحت هي المهيأة تاريخيا للقيام بدور البديل للطبقة العاملة؟

ثم تناول سليمان تحليل الديمقراطيين الثوريين من الناحية الطبقية. فقال إنهم ليسوا طبقة وإنما عناصر متقدمة من البرجوازية الصغيرة اكتسبت هذه الصفة من ظروف تاريخية بعينها. وانتقلت هذه الصفة إلى عناصر من هذه الطبقة في بلدان العالم الثالث، نتيجة معارك خاضتها ضدّ الاستعمار وعلى طريق التغيير الاجتماعي في إطار المنهج غير الرأسمالي. وأسهمت في العمل الثوري، وهضمت جانبا من تجارب الحركة الاشتراكية العالمية. واستمرار هذه الطبقة رهين بمدى تجاوبها وتطورها مع هذه العوامل. فالصفة ليست قانونا أزليا. كما أن وصفهم بالديمقراطيين الثوريين فقط،

يعمي الحركة الثورية عن رؤية سلبيات ونواقص البرجوازية الصغيرة والكفاح ضدّها. ومثل هذا الوصف لا يرفض وجود الطبقة العاملة فحسب، بل ينكر دور الطبقات الأخرى التي يجب أن تتحالف معها في هذه المرحلة، كما يرفض أداة هذه المرحلة وهي الجبهة الوطنية الديمقراطية. (ص، ١ ـ ٢٤).

ويقول الجزولي سعيد عضو اللجنة المركزية، إن تاريخ الحزب الشيوعي هو من أجل بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية. فلماذا يثار هذا الأمر الآن؟ يكمن السبب في بروز أفكار واتجاهات أخذت تتراجع عن هذا الموقف. وضرب مثلا باجتماع اللجنة المركزية في يومي ٢٣ و ٢٤ مايو ١٩٧٠، حيث قال عمر مصطفى بأفكار تعبر عن الارتداد. بل إنه تشكك في نظرية الجبهة برمتها، بحجة أن الحزب ظل يدعو لها السنين الطوال ولكنها لم تقم. ولكن الجبهة، على حدّ تعبير الجزولي، ليست شكلاً يمكن الانصراف عنه والبحث عن غيره لمجرد فشل التصورات والمحاولات لتكوينها. (ص، ٣٩ ـ ٤٤).

(ب) المداولات داخل المؤتمر

نستعرض الاتجاهات الأساسية التي برزت من المداولات والتي نشرت في جزءين.

تناول الحاج عبد الرحمن عضو اللجنة المركزية العلاقة بين الحركة العمالية وسلطة مايو. فقال إن الحركة النقابية قبل مايو كانت تعيش في جو مشحون بالهجوم المنظم من قبل الدوائر

الحاكمة. ولكن بعد ٢٥ مايو أصبحت تقوم على التشاور الصريح المبدئي دون التخلي عن المواقف المبدئية وقامت الحكومة بإشراك العمال في ستة عشر مجلس إدارة ومؤسسة حكومية.

وقال عبد الله عبيد إن الصراع الدائر في الحزب صراع بين الجمود العقائدي الطائفي وفهم الماركسية اللينينية كمرشد للعمل ومنهج للتفكير. ويرى أن قيادة الحزب أخطأت في تقييم ثورة ٢٥ مايو، وذلك برفضها المبدئي لكل انقلاب حتى ولو قامت به فرقة مسلحة نظمها الحزب الشيوعي. وهذا الخطأ سببه أن قيادة الحزب لم تطرح طيلة حياتها قضية السلطة باعتبارها قضية رئيسية من الدرجة الأولى. وتعجب كيف نعتبر أكتوبر التي شارك فيها حزب الأمة والإخوان والوطني الاتحادي ثورة، بينما نعتبر مايو التي قضت عليهم انقلابا؟ ثم عدد المواقف الإيجابية التي اتخذتها السلطة.

وسأل محمد عبد القيوم: هل يمكن لجماهير الشعب وهي ترى أمامها نظاماً تقدمياً قام بإنجازات كبيرة أن ترفض من أول وهلة ولمجرد الإشارة ما يقدمه لها هذا النظام من الأشكال التنظيمية لاتحادها، خاصة وأن النظام قد حدد قوات الثورة؟ وقال إنه لا يقف مع الحزب الواحد، ولكن إذا فرضت علينا الظروف شكلا آخر من أشكال التنظيم لاتحاد الجماهير الثورية حتى ولو كان الحزب الواحد، فعلينا أن ندخله ونناضل لأفكارنا من الداخل. ويرى أن هناك فرقا بين استكمال مهام المرحلة والذي يعني الانتقال المباشر إلى الاشتراكية، وتنفيذ مهام المرحلة وهو انتزاع السلطة والعمل على تحرير الجماهير وتحرير الاقتصاد الوطني

وتوفير الديمقراطية للطبقات الحديثة.

ثم ينتقل عبد القيوم إلى الهجوم على عبد الخالق. فاتهمه ومن يقفون معه بأنهم يوجهون كل همهم لإبراز ما يصدر عن السلطة الثورية من أخطاء تجاه الحزب الشيوعي، ويعبئون الحزب كله ضدّ هذه الأخطاء. وقد حاول الضباط أكثر من مرة إقناع الحزب بالاشتراك في عملية استلام السلطة والاشتراك فيها. ولكن قيادة الحزب وعلى رأسها عبد الخالق رفضت رفضا قاطعا تلك الدعوة. ولكن بعد نجاح العملية ومع اعتبار كامل لموقف الحزب المتردد قاموا بإشراكه رغم أن موقفه هو الأضعف. ثم: 'ماذا يريد منهم عبد الخالق وهو الذي رفض الاشتراك في استلام السلطة — العملية الحارة؟'. واستمر يقول إن العملية تمت من غير استكمال شروط الأزمة الثورية، واستمرت في طريق تحولها إلى ثورة شعبية. فالسلطة تعمل الآن لإصدار الميثاق الوطني، وهو تجميع وتنظيم لقوى الثورة الأساسية. فكان على عبد الخالق أن يدعونا للعمل على تنقية الجو وتحقيق حكومة الجبهة الوطنية الديمقراطية.

وتركزت مناقشة عمر مصطفى حول الاتجاهات التصفوية التي كان يقودها عبد الخالق خلال ١٩٦٦/١٩٦٧، ثم انقلابه بعد ٢٥ مايو إلى اتجاهات يسارية.

ويرى محمد إبراهيم عبده (كبج) من الخطأ النظر لوضع القوات المسلحة من الزاوية الدفاعية فقط، أو اللجوء إلى النظرة الجامدة التي تجعل الجيش لا تنبعث فيه الحياة إلا بعد انفجار الحركة الشعبية، إذ ليس من المهم أن تسبق حركة الطبقة العاملة الجيش. ويرى أن هناك فرقا بين انقلاب رجعي وآخر تقدمي، وكل

واحد منهما رهين بالظروف المحيطة به. وما جاء في دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ حول التكتيك الانقلابي، كان الهدف منه ألاّ يكرس الحزب طاقاته للجيش ويهمل العمل الجماهيري.

وركز معاوية إبراهيم هجومه على عبد الخالق، ووصف نشاطه السياسي قبل ٢٥ مايو بأنه كان يسير في خط يميني ثم تحول بعد ذلك إلى أقصى اليسار. وشهدت الأعوام التي سبقت ٢٥ مايو إقامة تحالف سري بين عبد الخالق والصادق المهدي من وراء ظهر الحزب، وتم التحالف على أساس تقييم عبد الخالق الذاتي للصادق باعتباره ظاهرة جديدة في حزب الأمة. بل شمل ذلك التحالف قطاعاً من حركة الأخوان المسلمين منهم: محمد يوسف محمد ومحمد صالح عمر وجعفر شيخ إدريس وصادق عبد الله عبد الماجد. كما شمل أيضا جماعة وليم دينق. وبعد ٢٥ مايو اعترض عبد الخالق على اعتقال الصادق وطالب بإعطائه وضعاً خاصاً، ورشح أحمد إبراهيم دريج ليدخل الوزارة ممثلا له.

ثم يقول معاوية إن موقف عبد الخالق تحول إلى أقصى اليسار وأخذ في نقد السلطة بداية بالبيان الذي صدر في ٢٥ مايو . وكتب من منفاه في مصر معلقا على أحداث ود نوباوي والجزيرة أبا بأنها أوضحت الغفلة التامة للسلطة. والغفلة هي نتيجة لاتجاه يميني ظلت تسلكه. فقد وقعت الأحداث صدفة ولم تحدد لها السلطة الزمن الذي تقع فيه. وانتقد ما كتبه عبد الخالق إلى اللجنة المركزية محذرا من قيام الاتحاد الاشتراكي. وأورد مقطعا من كلام عبد الخالق الذي طالب فيه اللجنة المركزية بأن تقوم: "بواجبها الذي لن يرحمها التاريخ إن هي تقاعست عنه أو أطالت حجبه عن

الحزب الشيوعي وجماهير الشعب، وأعني المخطط الرامي إلى مواجهة الحزب الشيوعي في ٢٥ مايو المقبل بقيام ما يسمى التنظيم السياسي مصحوبا بضجة كبيرة تعلن خطوات تقدمية ظللنا نكافح من أجلها مثل تأميم البنوك وشركات التأمين... والمقصود بالضجة إحداث ارتباك بين صفوف الشيوعيين". واعتبر معاوية أن مقالات عبد الخالق عن المصادرة مواصلة للجنوح اليساري. وعلق على الوثيقة التي تقدم بها للمؤتمر، فقال إن عبد الخالق خلط بين الديمقراطيين الثوريين للبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الصغيرة التقدمية. كما أسقط الدور التاريخي للبرجوازية إطلاقاً، ثم استشهد بتوسع من كتاب سوفيتي أصدرته دار التقدم في موسكو يحوي مقالات لعلماء وصحفيين سوفيت.

وعلق أحد أعضاء المؤتمر على وثيقة معاوية: "بأنها تبدو في طريقة عرضها وكأنها لم تكتب لشيوعيين داخل حزب ماركسي لينيني، وإنما أولاً لمخاطبة من هم خارجه... ورمت الوثيقة إلى شيئين، الأول إعطاء نظرية متكاملة حول دور الديمقراطيين الثوريين القيادي، والثاني الوقيعة بين نظام مايو وعبد الخالق محجوب".

وتعرض أحمد سليمان في مناقشته إلى تفاصيل شخصية وصراعات ذاتية، وهي نموذج آخر لما دار في المؤتمر. فتعرض إلى اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ الذي ثار فيه نقاش عن موضوع الجيش. واتهمه عبد الخالق في ذلك الاجتماع بأنه مريض بالانقلابات وأن أفكاره انقلابية، وأنه مغامر وسيؤدي بالحزب إلى "ستين داهية"، مثلما فشل في انقلاب ١٩٥٩. ولكنه قال في ذلك الاجتماع بأنه سوف "يبيض وجه الحزب أمام

الجيش". ثم خاطب الاجتماع: "والآن أقول لكم بأن محاولات السكرتير العام التي يقوم بها وسط الجيش مسجلة ومعروفة، وهو يعمل على فركشة القوى الثورية الموجودة في مجلس الثورة، ويركز على أحد أعضاء المجلس. وهذه مسألة مفهومة وستحصل مواجهة سيكون الخاسر فيها الحزب الشيوعي والضباط الشيوعيين... أنا أحذر لأني في موقف أفهم هذه المسائل".

ودافع أحمد سليمان عن قرارات التأميم، وأنهم نادوا بها منذ كانوا طلبة في مصر عام ١٩٤٧. واحتج بأنه وزير "اقتصاد البلد" وعضو اللجنة الاقتصادية العليا، ولكنه لا يدعى لاجتماعات اللجنة الاقتصادية للحزب الشيوعي. ثم انتقل إلى بعض الأحداث التاريخية. فذكر أنه قبل أيام من ٢٥ مايو أخبر عبد الخالق أن هناك انقلاباً سيحدث قريباً، وسيشترك فيه نميري وخالد حسن عباس وذكر له بقية المشتركين. فرد عليه عبد الخالق بأنه لا يثق في هذه القضية، فنميري مغرور وخالد مغامر. فطلب منه أحمد سليمان أن يحصر حديثه في الناحية السياسية، أما الناحية العسكرية فأولئك الشبان يعرفونها.

ثم ذكر للمؤتمر أنه عندما عين سفيراً في موسكو ذهب بعد موافقة الحزب، ولكنه وجد كل الطرق في الاتحاد السوفيتي مقفلة أمامه بإيعاز من عبد الخالق. وعن اتهامه بأنه يعمل على حل الحزب قال: " كأنما نحن نستهدف حل الحزب الذي ساهمنا في تأسيسه. ونحن نختلف عن غيرنا إذ أنه ليس لنا ملجأ غير الحزب. فنساؤنا وأخواتنا كلهم أعضاء في الحزب... وإذا كان عبد الخالق

يستطيع أن يحمل زجاجة وسكي ويسكرني كما يزعم... فأنا بحر أسكر البلد كلها ".

وقال مختار عبد الله إن الصراع الذي يدور في الحزب صراع طبقات، بين الطبقة العاملة وحلفائها والرجعية. وانعكس هذا الصراع داخل الحزب،.وأدى إلى انحرافات يمينية قادت الحزب إلى حافة التصفية. وسارت العناصر الانقلابية في اتجاه التفكير الانقلابي. والذي حدث في ٢٥ مايو انقلاب أزاح السلطة الرجعية، ولكن المهم أن يعمل الحزب على تطوير الحركة العسكرية البرجوازية الصغيرة لتتحول إلى حركة شعبية.

ويرى التجاني الطيب أن الفواصل بين الاتجاه اليميني والثوري في الحزب واضحة في كثير من قضايا التكتيك، ومن بينها التقدير لقضية الأزمة الثورية والثورة والعلاقة بينهما. وسوف يعالج هذه القضايا من زاوية آراء كبج وفاروق محمد إبراهيم ومعاوية. أما كبج فهو واضح في هذا الموضوع، فهو مع التكتيك الانقلابي. ودلل على خطأ التقدير السياسي الذي أدان التكتيك الانقلابي باستقرار النظام طيلة الفترة الماضية. ويتفق معه فاروق في هذا الطرح. ولكن نجاح العملية العسكرية لا يمكن أن ينهض دليلا على نضوج الأزمة الثورية. كما أن ما ذهب إليه معاوية من أن دعوى عدم نضج الأزمة الثورية قد أثبت خطأه بنجاح العملية العسكرية صباح ٢٥ مايو وسهولة انهيار الحكم الرجعي والتأييد الجماهيري في موكب الثاني من يونيو، لا يعبر أيضا عن ذلك النضج الذي اكتمل بعد أسبوع من الانقلاب. واختتم حديثه قائلا إن المشروعين المقدمين من كبج وفاروق، يستبدلان الماركسية اللينينية بأفكار البرجوازية الصغيرة.

(ج) مساهمة عبد الخالق

نحتاج إلى وقفة خاصة لدى المساهمات المكتوبة والمناقشات التي أدلى بها عبد الخالق في المؤتمر. فقد كان هو المركز الأساسي في الصراع، وله ثقله الفكري والتنظيمي والتاريخي. وكانت السلطة والعناصر المؤيدة لها في الحزب تدرك ذلك الثقل. فاستهدفوه باستمرار من كل الجوانب. اعتقلوه ونفوه، ثم اعتقلوه مرة أخرى، ثم اعتقلوه مرة ثالثة وأعدموه. فالوقفة المطولة عند مساهماته لها ما يبررها، خصوصا وقد كانت تلك آخر وقفة له في تجمع حزبي، إذ لم يحضر بعد ذلك سوى اجتماع اللجنة المركزية في ١٩ و ٢١ يوليو ١٩٧١.

تحدث عبد الخالق عن مجرى الصراع في الحزب الشيوعي، فقال إن الحزب كان يتحول بالتدريج في مجرى تاريخه الطويل إلى الأيديولوجية الشيوعية خلال الصراع ضدّ أفكار الفئات والطبقات التي تشترك معه في نقطة أو أكثر في المراحل المختلفة للثورة السودانية. ثم يسأل: هل هناك فروق بين الشيوعيين وفئات البرجوازية التي تشارك الشيوعيين برنامج الفترة الديمقراطية؟ فيجيب قائلا: " إن تطور الحزب الشيوعي في الظروف الراهنة من الناحية الإيديولوجية يستهدف الانصهار في بوتقة الماركسية اللينينية ويرعاها يوميا، وفي كل فترة من فترات تطور الثورة السودانية، ليصبح ذلك الحزب الذي يسعى باستمرار لتحقيق أكبر قدر من استيعاب الماركسية للاسترشاد بها في نضاله الثوري من أجل تغيير المجتمع، ويعتمد هذا التطور على قدراته في توضيح الفروق

لمجموع أعضائه ولطبقته ولكل الجماهير الثورية '.

ثم قال عبد الخالق إن الحزب يواجه اتجاها يمينيا يشمل قضايا الاستراتيجية والتكتيك، ووصل مستوى تصفية الحزب ودوره في المجتمع. وترجع جذوره إلى الفترة التي أعقبت المؤتمر الرابع. لقد كانت أهم استنتاجات المؤتمر أن الطبقة البرجوازية الوطنية منتشرة في المجتمع، وليست محصورة في حيز التنظيمات السياسية القائمة التي لم تبن على أسس حديثة، ولم يجر فيها فرز طبقي واضح المعالم. وبدخول البلاد فترة جديدة في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وبدفع البلاد في طريق التطور غير الرأسمالي، يصبح من المهم أن يحدد الحزب الشيوعي موقفه من البرجوازية الوطنية. إن التطور غير الرأسمالي لا يستهدف تحويل علاقات الإنتاج إلى علاقات اشتراكية، ومن ثم فهو لا يتوجه ضدّ الرأسمالية الوطنية. ولكن هذه الفترة لا تبدأ عمليا تحت قيادة هذه الطبقة، فأصبح على الحزب فضح برنامجها الإصلاحي الرأسمالي. ولابد من التأكيد على أن الطبقة العاملة والجماهير الواسعة هي التي تلعب الدور القيادي في حل هذه القضية الاجتماعية.

ويستمر قائلاً: ولكن نما بين أوساط الكادر القيادي للحزب (هم بالتحديد العناصر التي قادت الانقسام فيما بعد) اتجاه يرفض وجود الطبقة الرأسمالية في المجتمع، واعتبروها مجسدة في حيز الحزب الاتحادي الديمقراطي. ولذلك رأوا ضرورة إقامة تحالف معها ضدّ حزب الأمة. وقد أفصح هذا الاتجاه عن نفسه في دورة اللجنة المركزية في يونيو ١٩٦٨ ودورة مارس ١٩٦٩ وفى مقالات أحمد سليمان في جريدة الأيام والتي وصل فيها إلى قاع اليمينية

باقتراحه قيام حكومة الوحدة الوطنية التي تشمل القوى الوطنية والرجعية بحراسة الجيش.

هذا الاتجاه اليميني غذّته المظاهر السلبية بعد دحر ثورة أكتوبر. واتسع نطاقه بعد ٢٥ مايو تغذيه نفس العوامل السابقة، وهي التقليل من قدرات الحركة الثورية والشيوعية والطبقة العاملة. فبعد ٢٥ مايو استلمت البرجوازية الصغيرة التقدمية السلطة، وبدأت مباشرة نشاطها السياسي. وفى مثل هذه الظروف تبدأ المعالم الإيديولوجية للحزب الشيوعي في الوضوح والسطوع أكثر مما مضى وتتحدد الفوارق. وهناك عناصر تقف ضدّ الارتفاع بالمستوى اللينيني للحزب، وهي موجودة فيه. ولها في ميدان التكتيك موقف يقوم على رفض بناء نشاط الحزب الشيوعي على أساس النظرية الطبقية.

ويقول إن الضجة التي أثيرت حول بيان اللجنة المركزية في ٢٥ مايو، كانت تعبيرا عن عجز الاتجاه اليميني عن تفهم النظرة الطبقية في تحليل المجتمع. ثم تطور هذا الاتجاه تطورا يستحق التسجيل. فاعترض على التحليل الطبقي لأن مصطلح "برجوازية صغيرة" يؤدى إلى خلق حساسيات تضر بالتحالف مع السلطة. بينما وصف السلطة بالديمقراطية الثورية يؤدي إلى رؤية إمكانيات هذه الفئة الثورية في النضال لإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية. إن هذه الحجج ترمي أولا إلى التخلي عن مواجهة القضايا الأيديولوجية وقصر موقف الحزب على المواقف السياسية العملية. أما وثيقة ٢٥ مايو فهي تطرح قضايا التحالف السياسي ودعم النظام الجديد، ولكنها تصدر عن حزب شيوعي وليس مؤسسة ديمقراطية،

ولهذا فلا بدّ أن تستكمل الجوانب الإيديولوجية فيها ــ لابد من وضع حدود التمايز بين الفئات الثورية. ويرى أن الصراع الدائر حول طبيعة السلطة القائمة صراع بين مفهوم يميني وآخر شيوعي.

ويقول عبد الخالق: "إن نضال الحزب الشيوعي المشترك مع الفئات الأخرى، لا يعني التخلي عن أيديولوجية الطبقة العاملة وتدريب طلائع الجماهير الكادحة على أسس الماركسية. هذا التدريب يتم بتحرير جماهير هذه الطبقة من كل أيديولوجية غير عمالية، بما في ذلك أيديولوجية البرجوازية الصغيرة. واستعمال مصطلح ديمقراطي ثوري كان يرمى إلى استغلال نقصان عمل الحزب في تحليل هذا الاتجاه السياسي للبرجوازية الصغيرة في منطقة التحرر الوطني. واعتمادا على هذه النقائص طرحت الاتجاهات اليمينية مصطلح ديمقراطي ثوري. ويكمن خطأ المنهج اليميني أيضا في أنه يقوم على أساس التنبؤ وحده، بينما دراسة الواقع هي أولا الأساس لبناء موقف الحزب الشيوعي في اللحظة القائمة".

ويواصل عبد الخالق: "إن تحليل اللجنة المركزية في ٢٥ مايو وما تبعه من خطابات دورية، يعطي صورة متزنة للواقع، ويبني تكتيكات مرنة"، فيرى:

أولاً: إمكانيات البرجوازية الصغيرة في السلطة كفئة اجتماعية ذات مصلحة في الثورة الوطنية الديمقراطية.

ثانياً: يرى أن التغيير الذي حدث أدى إلى تحويل ميزان القوى لصالح الحركة الثورية والجبهة الوطنية الديمقراطية.

ثالثاً: ينظر واقعيا لما أحدثه التغيير في السلطة باعتبار أن الأزمة الثورية لم تكن ناضجة قبل ٢٥ مايو، ولهذا كان التغيير يمثل دائرة (focus) ثورية تحتاج إلى دعم وتوسيع حتى تبقى، وتحتاج إلى استيفاء شروط موضوعية نضالية لنهوض حركة شعبية تحول التغيير إلى جزء من العمليات الشعبية الثورية.

رابعاً: يطرح قضايا النضال السياسي والتحالف ضدّ أعداء الثورة ويوضح في نفس الوقت الفوارق في الجبهة الإيديولوجية، أي يعطي الحزب الشيوعي وعيه بذاته ويمده بالمعرفة الطبقية اللازمة لمواصلة نضاله. وأخيرا، يعتمد التحليل على تقدير واقعي لقدرات الحركة الجماهيرية ولقدرات الحزب الشيوعي، باعتبار أن استنهاض هذه القدرات هو الكفيل ببقاء السلطة في وجه الرجعية والاستعمار، وهو الحاسم في تحويل العملية العسكرية إلى جزء عضوي (organic) في حركة الثورة الديمقراطية السودانية.

أما الاتجاه اليميني، في رأي عبد الخالق، فقد اهتم منذ البداية بقدرات ذلك القسم من البرجوازية الصغيرة التي استلمت السلطة، عازلا هذه القدرات عن الرصيد الحقيقي للطبقة العاملة والجماهير المتحالفة معها والتي كانت تناضل من قبل. المطروح هو بقاء السلطة في وجه المحيط المتلاطم الأمواج، وهذا يتم بأن تحيط حركة الجماهير التقدمية المنظمة والواعية بأهداف الثورة الديمقراطية بالسلطة فتحميها. هذا هو المهم وليس السفسطة حول إمكانيات مرتقبة للنشاط الثوري المستقل للفئات التقدمية بين البرجوازية الصغيرة.

ثم يقول: "وبفعل هذا التصور الخاطئ وصل الاتجاه اليميني

إلى نظرية متكاملة فيما يختص بتكتيكات الحزب حول قدرات البرجوازية الصغيرة التقدمية. فيطرح الاتجاه اليميني بوضوح قيادة البرجوازية الصغيرة التقدمية للفترات الأولى من الثورة الديمقراطية، ثم لإنجاز كل مهام هذه المرحلة، ثم لقيادة المجتمع الاشتراكي تمثلا بحركة كاسترو. وهذا الطرح انتهازي. فبالإضافة للتلاعب النظري بمصطلح ديمقراطيين ثوريين وإعطائه صفة التعميم دون دراسة باطنية لكل حالة، فإن فيه مراجعة تامة لاستنتاجات الماركسية محليًا ولدعائم النظرية الماركسية".

ويستمر قائلا: "ومن منطلق التقليل من قدرات الحركة الثورية والحزب الشيوعي، يبرز مفهوم غير واقعي لعمليات الصراع الاجتماعي والسياسي المعقدة، مفاده أنه من الممكن للفئات الحاكمة من البرجوازية الصغيرة أن تشق طريقها وتتطور من غير دعم الحزب الشيوعي. ولهذا فالحزب مدعو للتحالف معها قبل أن يفوته القطار. ولكن التقديرات العلمية تؤكد أن عدم قيام الحزب الشيوعي بواجبه في دعم النظام الجديد وفى تطويره، يعنى الانتصار الأكيد لقوى الثورة المضادة".

ويرى عبد الخالق أن خطورة الاتجاه اليميني تكمن في وجوده قريبا من عناصر السلطة، وفى طرحه باسم الماركسية لمفاهيم ومبررات لسلبيات البرجوازية الصغيرة التقدمية. ويتفاقم خطر هذا الوضع بتدخل تلك العناصر من السلطة في عملية الصراع الداخلي لصالح الاتجاهات اليمينية التصفوية. إن وجود هذا التيار اليميني في القطاع القيادي يعوق عمل الحزب، خصوصا وهناك المخاطر التالية: احتمالات العنف ضدّ الثورة والحزب الشيوعي -

احتمالات ضرب حركة الثورة في الجنوب ـ تفاقم الصعوبات الاقتصادية مما يؤدى إلى انتشار التذمر ـ طرح الخطة الخمسية والتأميمات والمصادرة أي الدخول في فترات التغيير الاجتماعي العملية. كل هذا يوسع من دائرة القوى المناوئة للثورة. وكل هذه قضايا اقتصادية وسياسية واجتماعية معقدة، بحيث يتشابك الصراع الطبقي بطريقة جديدة. فلا يمكن تبسيط تكتيكات الحزب لمجرد التأييد للإعلان الذي حدث في البلاد صباح ٢٥ مايو.

ثم يقول إن الاتجاه التصفوي وصل ذروته في اجتماع اللجنة المركزية في مايو ١٩٧٠، حيث قدّم مراجعة لتكتيكات الحزب خلال الثورة الوطنية الديمقراطية، فاعتبر الجبهة شكلا تنظيميا لا تكتيكا أساسيا في هذه المرحلة. كما قبل قيام حزب واحد رسمي يشترك فيه الشيوعيون كأفراد، وهذا هو حزب البرجوازية الصغيرة. ولكن عندما نتحدث عن الجبهة الوطنية الديمقراطية، فنعنى أنه ليس في مقدور طبقة بعينها أو فئة إنجاز هذه المرحلة. ولكن الاتجاه التصفوي يرى الجبهة مجرد شكل تنظيمي وعلى الشيوعيين أن يكونوا مرنين. وهم بهذا يعتمدون تضليل المناضلين متلاعبين بقضية الشكل والمرونة. ولكن الشكل التنظيمي للجبهة تقرره الحياة والأشكال التي تبتدعها الجماهير خلال نضالها. وعندما تطرح القضية: حزب واحد، أي طبقة واحدة تجسد إرادة الأمة، فإن القضية لم تعد الاختيار بين أشكال تنظيمية. وحتى لو كانت الطبقة الواحدة هي الطبقة العاملة، والحزب الواحد هو الحزب الشيوعي، فإنه يبقى تصورا مثاليا، وسيؤدي إلى الفشل المحتم في إنجاز مهام الثورة الديمقراطية بطريقة حاسمة.

ويرى عبد الخالق أن نقد النظام لا يعني التناقض. فحينما تفقد حركة الطبقة العاملة القدرة على نقد السلبيات وحشد الجماهير لإصلاحها، تنعزل السلطة التقدمية ويمكن ضربها. أما تصعيد التناقض الثانوي بين قوى الجبهة الديمقراطية إلى مستوى التناقض الجوهري، فإنه يتم عندما تتصرف طبقة أو فئت اجتماعية من الناحية الذاتية، وتضع قوى وطنية ديمقراطية ضمن مصالح الأعداء. وفى حالة الحزب الشيوعي الملموسة عندما يرفع شعار إسقاط السلطة. فهذا اتجاه يساري مغامر. ولكن عندما تطرح قضية التناقض الثانوي والجوهري بصورة خاطئة وفقا للإمكانيات الهائلة الثورية للبرجوازية الصغيرة، فإن هذا يؤدي إلى الاتجاه اليميني المصفى للحزب.

ثم يتناول عبد الخالق بعض ما جاء في طرح معاوية إبراهيم. فيقول إن معاوية يرى أنه من الضروري في المسائل الاستراتيجية تغليب التمايز الأيديولوجي، أما في المسائل التكتيكية فمن الضروري تغليب الحلف السياسي. وهذا جهل من جانب معاوية بالاستراتيجية والتكتيك. إذ يعتقد أن استراتيجية الحزب الشيوعي الدائمة هي الاشتراكية. ولكن كل مناضل يلم بأبجديات العمل الثوري والماركسية، يدرك أن الاستراتيجية تحددها مرحلة التطور الثوري. فاستراتيجيتنا هي إنجاز الثورة الديمقراطية. من الناحية الأخرى فإن التحالف السياسي والطبقي هو المقدم في كل المراحل الثورية. هذا التحالف لا يقوم على فرض أيديولوجية واحدة وإلا انهار التحالف. وهذا يختلف عن طرح دور القوات المسلحة الطليعي، وعن فكرة الحزب الواحد، وعدم رؤية دور الديمقراطية للجماهير واستقلال نشاطها.

ثم يقول: " ومما يضاعف من خطورة القضية، أن اليمين في الحزب يرى أنه لا يوجد خلاف أيديولوجي مع البرجوازية الصغيرة خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التي يعتبرونها التكتيك، وحتى مواجهة قضايا الثورة الاشتراكية. وعند ذلك نبدأ نركز على الخلافات الأيديولوجية وندفع بالتحالف السياسي إلى الخلف. وهذا يعنى عدم جدوى الحزب الشيوعي في هذه المرحلة، وهو الأساس الفكري لنظرية التصفية".

وذكر عبد الخالق بعض مواقف الاتجاه اليميني من نقد النظام، وهي: رفض التعديل الوزاري في أكتوبر ١٩٦٩ من أجل إلغائه أو حتى تسجيله وتحليله. ورفض نفس الاتجاه في بيان الاستقلال الالتزام الحزبي وبتحديد موقفه من النشاط اليميني والالتزام والدفاع عن الكادحين. عرقل عمل الحزب في أهم القضايا التي طرحت في الجبهة الاقتصادية. رفض دفاع الحزب عن الحقوق الديمقراطية للشعب في موضوع الأمر الجمهوري الرابع. وخرق لائحة الحزب القائمة على المركزية الديمقراطية بتشجيع نظرية دعم الثورة بالتصرفات الفردية من غير الإرادة الجماعية لهيئات الحزب. وأكد عبد الخالق أن عضوية الحزب لا تعني الوجود الحسي في داخله، بل تعني الالتزام بنظمه.

ثم يقول إن معاوية يطرح أمرا خطيرا، وهو أن الشيء الحاسم في كل ثورة هو اللجوء إلى السلاح، وهذا دليل في كل حالة ثورية على نضج الأزمة الثورية. ولكن إذا كان الانقلاب يعني الانتقال إلى السلطة، فكيف الانتقال إلى مستويات أعلى، هل أيضا بالانقلاب؟ إن النظرية التي يقدمها معاوية لا ترى الانتقال من هذه

الفترة الوسطية إلى الفترة الأعلى إلاّ عن طريق الانقلاب. فعندما يعارض معاوية موضوع الأزمة الثورية، يرى أن الشيء الحاسم في كل ثورة هو السلاح. وهو يتصور كل حالة ثورية أنها أزمة ثورية، لذلك "نطير" ونمسك السلطة.

وتناول عبد الخالق ما أثير عن رفض المكتب السياسي للاشتراك في انقلاب عسكري في اجتماعه في ٩/ ٥/ ١٩٦٩. فسأل: "من الذي وضع التقييم لوضع القوات المسلحة من ناحية الجنود وصف الضباط؟... أنا طلبت من اللجنة التي يقودها ومسؤول عنها عبد القادر عباس (عضو اللجنة المركزية ومن العناصر المتكتلة ضدّ عبد الخالق في المؤتمر) أن يأتي بتقييم لكل الأسلحة. وكان ردّ الزميل عبد القادر بأن الوضع في القوات المسلحة لا يسمح بإنجاح عملية عسكرية. إن المكتب السياسي لا يفهم في هذه المسائل، إنما يأتي بالناس المسؤولين. أما أنا فأحضر اجتماعات وأقول سياسة وأفوت".

وكان قد خصّ العلاقة بين الحزب والقوات المسلحة بشيء من تفصيل. وحددها في الآتي:

١) عمل الحزب على تكوين شيوعي بين القوات المسلحة، واستطاع إقناع رابطة الطلبة الشيوعيين بالانخراط في الكلية الحربية رغم الصعوبات التي كانت توضع في وجه قبول الطلاب بها في وقت كانت تسود فيه الاتجاهات الثورية حركة الطلبة. وكان بناء هذا التنظيم هو الذي يؤكد موقف الحزب السليم من القوات المسلحة لا مجرد المناقشات النظرية وحدها.

٢) ليس الجيش طبقة أو فئة اجتماعية واحدة، كما أنه ليس جهازا معزولا عن عمليات الصراع الطبقي. فهناك كبار الجنرالات

الرجعيون الذين برهن حكمهم الدكتاتوري (١٩٥٨_١٩٦٤) على أنهم جزء من البرجوازية المرتبطة بالاستعمار. أما أغلبية جنود القوات المسلحة وضباطها فهم جزء من الشعب، لا من معسكر أعدائه. "وهذا التحليل لا نبتدعه اليوم بغرض التأقلم السياسي".

٣) هناك تصور يرى أن تحتل الفئات الوطنية الديمقراطية في القوات المسلحة المركز المقدم في نشاط الحزب بفضل وجود السلاح في يدها، ولأنها أقدر من غيرها على حسم قضية السلطة بسرعة وبإيجاز. وهذا تصور خاطئ. وعندما يصل هذا التصور إلى مراميه النظرية يتحول إلى نظرية انقلابية كاملة. فالثورة الديمقراطية هي ثورة الإصلاح الزراعي ولا يمكن أن تصل إلى نتائجها المنطقية إلا باستنهاض الجماهير الكادحة من المزارعين.

٤) وانتهى إلى القول: "نحن كشيوعيين لا نتقبل إيديولوجيا نظرية القلة التي تقبض على السلطة ثم بعد ذلك ترجع إلى الجماهير. في اعتقادي أن هذا موقف إيديولوجي ثابت للشيوعية وجزء من فهم الشيوعيين للثورة، وقد تطورت الشيوعية كعلم في الصراع ضدّ هذه النظرية ضمن صراعها الطويل ضدّ الإيديولوجيات الغريبة على حركة الطبقة العاملة ".

(د) قرارات المؤتمر التداولي:

طرحت على المؤتمر مشاريع القرارات للتصويت عليها. ففاز مشروع القرار المقدم من عبد الخالق بأغلبية ٦٩ ضدّ ١٥. وتناول القضايا التي تواجه حركة الثورة السودانية. وتتلخص في الآتي:

يتميز الوضع الجديد في البلاد بخواص هي:

١) تم التغيير في ظروف لم تكن فيها حركة الجماهير في حالة نهوض.

٢) تم التغيير في السلطة عن طريق العنف بواسطة مجموعات تقدمية في الجيش النظامي.

٣) تقيم السلطة الجديدة علاقات تحالف مع حركة الطبقة العاملة في مستوى بعينه.

ولكن قبل مناقشة هذه التغييرات من المهم إجلاء بعض القضايا الفكرية. أولها يتعلق بالأزمة الثورية والخلط بينها وبين السخط الشعبي في ظروف معينة. إن الأزمة الثورية هي تلك الحالة التي يعجز فيها النظام الحاكم عن مواصلة حكمه، والتي ترفض فيها الجماهير البقاء في ظل ذلك الحكم، معبرة عن هذا بتمردها التلقائي الواسع. إن نجاح العملية العسكرية من حيث قلبها للسلطة لا ينهض دليلا على نضج الأزمة الثورية. إن هذا النجاح يعود إلى عوامل مختلفة ومتشابكة. كما أن الماركسية اللينينية واضحة فيما يختص بالشروط اللازمة لإنجاح التمرد الثوري. وقد تمسك المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني بهذا الأساس النظري عندما نظر اقتراح تنظيم الضباط الأحرار بتغيير السلطة بانقلاب عسكري. وكان الجوهري في موقف المكتب السياسي أن تكون العملية العسكرية تتويجا لنهوض ثوري بين الجماهير. وكان لزاما على قيادة الحزب التمسك بهذا الموقف الماركسي وإلاّ تفشى التفكير الانقلابي في الحزب.

على أن انهيار السلطة الرجعية وقيام سلطة وطنية تقدمية في ٢٥ مايو، أدى إلى تغيير في توازن القوى لصالح حركة الجماهير، فانتقلت إلى موقع الهجوم. وتحقق هذا الانتقال نتيجة التكتيك الدفاعي الناجح الذي سلكه الحزب الشيوعي بعد انتكاسة ثورة أكتوبر. وباستيلاء البرجوازية الصغيرة التقدمية على قيادة الدولة، نشأت فترة وسطية في تطور الثورة. ويبني الحزب الشيوعي موقفه من هذه السلطة على الآتي:

١) يتحالف معها ويدعمها في وجه الرجعية والاستعمار.

٢) يناضل بثبات لنشر أهداف الثورة بين الجماهير ورفع نشاطها لتحقيق حكومة الجبهة الوطنية الديمقراطية.

٣) يدعم إيجابيات السلطة ويناضل ضدّ سلبياتها التي تحول دون وضع أدوات الثورة في يد الجماهير .

٤) يرفض سياسة العداء للشيوعية الوافدة من بعض أفكار الديمقراطيين الثوريين في العالم العربي.

٥) ينادي الحزب الشيوعي بضرورة تسليح الجماهير باعتباره أحد الدعائم الأساسية للتكتيك الثوري.

وبما أن إسقاط السلطة الرجعية وقيام سلطة تقدمية تم بواسطة عملية عسكرية وسط الجيش النظامي قام بها الضباط الأحرار، فقد أصبحت القوات المسلحة عنصرا هاما في الحياة السياسية. فيصبح من واجب الشيوعيين دراسة هذه المؤسسة دراسة مستقلة. فالجيوش النظامية تدخل ضمن أدوات أجهزة الدولة باعتبارها أدوات طبقية. وترفض الماركسية النظرة المثالية لها باعتبارها مؤسسات فوق

الصراع الطبقي. أما بالنسبة للقوات المسلحة السودانية، فإن غالبية الجنود والصف يخرجون من بين الجماهير الكادحة، بينما أغلبية الضباط من فئة البرجوازية الصغيرة المتعلمة. ورغم أن الجيش السوداني كان قوة محافظة على أيام الاستعمار البريطاني، إلاّ أنه منذ نشأة الكلية الحربية عام ١٩٤٨ بدأ يجرى تحسين فيه، ودخلته عناصر متأثرة بدرجات متفاوتة بالنضال الوطني. أصبح من الضروري بعد ٢٥ مايو تحالف حركة الشعب مع العناصر المناهضة للاستعمار في الجيش، وضرورة إشاعة الديمقراطية في صفوفه، وإعادة تنظيم الضباط الأحرار، وفتح الباب للوعي الديمقراطي الثوري بين القوات وربطها بحركة الشعب. ومن المهم إدخال التجنيد الإجباري من بين القوى التقدمية الديمقراطية الوطنية.

وألقى التاريخ على عاتق الطبقة العاملة مسؤوليات جسيمة. فعلى قدراتها يعتمد إنجاز المهام المطروحة أمام الحركة الثورية في هذه الفترة الوسطية، ثم الانتقال إلى الإنجاز الكامل لمهام المرحلة الوطنية الديمقراطية. ولذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في وضع التنظيمات المختلفة لهذه الطبقة، وتأهيلها فعلا للقيام بهذا الدور التاريخي. ولكن الطبقة العاملة لا تستطيع القيام بأعبائها الثورية بدون الوجود المستقل والفعال لحزبها الطليعي المسترشد بالماركسية اللينينية.

على أن الحزب الشيوعي يواجه قضايا عديدة. أولها رفع قدراته على تنظيم الجماهير ونشر الوعي الاجتماعي بينها. ولكنه يعاني من وجود انحرافات في قطاعه القيادي تعوقه عن القيام بواجباته. فلا بد من القضاء عليها وتمتين وحدة الحزب، إنها

انحرافات يمينية تشمل استراتيجية الحزب وتكتيكاته، وتمارس نشاطا عمليا لتصفيته. فيطرح الاتجاه اليميني استراتيجية تجمّد خطى الثورة في حدود هذه المرحلة الوسطية. وعلى صعيد التكتيك فإنه يرفض النظرة الطبقية في تحديد تكتيك الحزب، ويهوّل من دور البرجوازية الصغيرة التقدمية، بينما يقلل من دور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي والحركة الثورية المنظمة. كما شمل نشاطهم التصفوي التخلي عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وقيادة الطبقة العاملة. وقدموا نظرية تبريرية تقول بانعدام التمايز الإيديولوجي بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة التقدمية في هذه المرحلة. ورفضوا ممارسة الطبقة العاملة وحزبها لنشاطهم المستقل وممارسة نقد سلبيات السلطة. وقاموا بخرق اللائحة. وقبلوا طرح السلطة للحزب الواحد الذي لا يعني غير حل الحزب الشيوعي. إن المؤتمر التداولي يدين هذه الاتجاهات التصفوية.

ثم تطرح الوثيقة السؤال التالي: في أي اتجاه تسير البلاد الآن وإلى أي مدى أنجزت مهام الثورة الوطنية الديمقراطية؟ بالنسبة للقضية الرئيسية قضية الاقتصاد، فقد تم تحرير قمتين رئيسيتين هما التجارة الخارجية والعمل المصرفي. وتم وضع خطة خمسية تستهدف البناء الاقتصادي. أما في مجال ديمقراطية الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، فما زلنا في بداية الطريق. ولهذا فإن القضايا الأساسية لإعادة بناء الحياة على أسس ديمقراطية ما زالت تنتظر الحل. والعوامل المحلية والوضع الدولي ملائمان لتحقيق هذا التطور.

وانتهت التوصيات بدعوة اللجنة المركزية للتحضير للمؤتمر

الخامس. وحدّدت جدول أعماله في:

١) تقرير حول نشاط اللجنة المركزية بين المؤتمرين الرابع والخامس.

٢) مشاكل العمل القيادي في الحزب.

٣) تعديل برنامج الحزب ليلبي احتياجات التطور في المرحلة الراهنة من الثورة الوطنية الديمقراطية.

٤) تعديل اللائحة لتشمل تجارب الحزب فيما يختص بالحياة الداخلية.

٥) انتخاب اللجنة المركزية الجديدة.

وطالب المؤتمر المكتب السياسي ولجنة الكادر بالتحضير للمؤتمر الخامس. على أن يتم تكوين لجنة لفحص الكادر من الرفاق الذين تولوا مسؤوليات تنظيمية مركزية ولهم صلة قوية بمثل هذا النوع من النشاط. فضمت في عضويتها: قاسم أمين ومعاوية إبراهيم وعمر مصطفى.

الفصل الحادي عشر

الصراع المركب: الانقسام
انقلاب ١٦ نوفمبر
انقلاب ١٩ يوليو

(١) الانقسام : ١٩٧٠

حسم المؤتمر التداولي الصراع حول استراتيجية الحزب وتكتيكاته. وكان لا بدّ أن يؤدى ذلك الحسم إلى ردود أفعال، ليس من الجماعة التي انهزمت أفكارها في المؤتمر فحسب، بل أيضا من عناصر السلطة التي كانت تتابع المؤتمر وتترقب نتائجه. فتعاونا سويا على تصعيد الصراع إلى ذروة أخرى ودفعه إلى المواجهة.

فبعد انتهاء المؤتمر مباشرة، بدأت مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية في إجراء اتصالات جانبية في الخرطوم والأقاليم. وكان مركز الحزب يرصدها رغم التكتم الذي أحيطت به. إلاّ أن تحركات كبج (عضو اللجنة المركزية) في عطبرة كانت سافرة، حيث وصلت عدة بلاغات عن نشاطه. فأرسل المكتب السياسي أحد أعضائه للتحقيق في تلك الاتهامات. واعترف بأنه فعلا يقوم باتصالات، وأنه اجتمع مع أحد عشر عضوا من أعضاء اللجنة

المركزية، واتخذوا قرارا بتشكيل مركز قائد للحزب بغرض بعث الحزب من جديد، وأنهم سيبدأون في التحضير للمؤتمر الخامس، وسوف يصدرون بيانا لجماهير الحزب.

وفي ٢١ سبتمبر صدر البيان الذي وقع عليه اثنا عشر عضوا من أعضاء اللجنة المركزية. وبدأ توزيعه في الخرطوم في اليوم التالي. كما تواصل نشاطهم في الأقاليم. وصدر بيان آخر موقع عليه من حوالي خمسين من كادر الحزب. فكان ذلك انقساما واضح القسمات والمعالم.

فاجتمعت اللجنة المركزية في ١٥ سبتمبر وأصدرت بيانا مفصلا ناقشت فيه ما جاء في بيان الانقساميين. فقالت إن الصراع في الحزب الشيوعي الذي حسمته إرادة الأغلبية الساحقة من كادره، لم يعد أمرا نظريا فحسب، بل تعداه إلى ميدان العمل والتطبيق. فالعناصر التي كانت تطبق الخط اليميني، استطاعت الإحاطة بعناصر من النظام التقدمي الراهن. كما طبق ذلك الخط في مواقع مختلفة من العمل الجماهيري. وكانت نتائجه ضارة بموقف الشيوعيين وبسمعتهم الأدبية. كما ألحق أضرارا بالنظام بأسره. وصور الاتجاه اليميني موقف الحزب المبدئي من التحالف على أسس مستقلة ونقده للسلبيات بإخلاص من أجل تلافيها، بأنه معارضة للنظام. وكان محصول ذلك تفشي روح السلبية عند أقسام من الجماهير المتقدمة المتمرسة في النضال. ولم يكن الاتجاه اليميني يحترم مفهوم الجبهة الوطنية إلاّ من الناحية الشكلية، ولكنه ينسف ذلك المفهوم في التطبيق العملي حسب تصوراته الذاتية. وسقطت بعض العناصر اليمينية إلى الدرك السحيق حينما عملت

بكل ما تملك لإدخال أجزاء من السلطة طرفا في الصراع الداخلي في الحزب. كما تركوا العمل المثمر بين الجماهير ونشر الوعي بينها وهو العمل الحاسم، وركّزوا جهدهم على ما يسمى بـ " تكتيك الاتصالات الرسمية "، فعزلهم عن الجماهير، ودفعهم إلى سلوك أضعف من رصيد الشيوعيين.

ويقول البيان إن الانقساميين صوروا النزاع وكأنه بين من يؤيد النظام ومن يعارضه. بينما هو في الواقع صراع بين طريقتين في التأييد : تأييد أجوف وتأييد يستهدف إنجاز مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. وكان على المؤتمر أن يحسم الخلاف بين وجهتي النظر. وكان طرح الوحدة في مشروع عمر مصطفي يهدف إلى تخطي الحسم ليستمر النزاع بلا تحديد ودون أفق، حتى تدبر العناصر اليمينية أمرها وتتآمر للسيطرة على الحزب. والعبرة ليست بالألفاظ. فالذي يستهدف وحدة الحزب هو الاتجاه اليميني الذي مارس الانقسام بالفعل.

ثم تناول البيان اتهامين وردا في بيان الانقساميين. الأول يتعلق بعدم اقتناعهم بالإجراءات التي اتخذت لعقد المؤتمر التداولي. ولكن اللجنة المركزية كانت قد سلمت كل عضو فيها تقريرا عن الإجراءات قبل اجتماعها في مارس ١٩٧٠. وقد أقر ذلك الاجتماع تلك الإجراءات بالتصويت عليها بندا بندا، بما في ذلك البند الذي يقول إن انتخاب المندوبين للمؤتمر التداولي تم بحرية. وقد حضر ذلك الاجتماع تسعة من أعضاء اللجنة المركزية الذين وقعوا على خطاب الانقسام الآن. أما الاعتراض الثاني حول قرار المؤتمر التداولي الخاص بعقد المؤتمر الخامس، فإن توصيات

ذلك المؤتمر قد أقرتها اللجنة المركزية وأصبحت ملكا لعضوية الحزب ولا يمكن الرجوع عنها. كما أنها إجراءات تتمشى مع لائحة الحزب.

وأقرت اللجنة المركزية فصل كبج من عضوية الحزب، وإيقاف محمد عبد القيوم والتحقيق معه. كما وجهت رسالة إلى أعضائها الذين وقعوا خطاب الانقسام تدعوهم للانسحاب قبل التورط في أعمال مضرة بالعمل الثوري. فرغم أن ما قام به الانقساميون أمر خطير ويشكل انقساما في وقت يعتمد فيه الكثير من قضايا الثورة الديمقراطية على الوحدة، إلاّ أن اللجنة المركزية تمهلهم ثلاثة أيام لمراجعة موقفهم.

ولكن عناصر الانقسام واصلت نشاطها. فعقدوا اجتماعا موسّعا في يومي ٩/٣٠ و ١٠/١ حضره ٥٨ عضوا باعتبارهم يشكلون الحزب الشيوعي. ودعوا للتحضير للمؤتمر الخامس. وكان ذلك تكريسا للانقسام الذي وصل نقطة اللاعودة. فاجتمعت اللجنة المركزية في الثامن من أكتوبر. واتضح لها إصرار العناصر المنقسمة، الذي تجلى في عقدهم سلسلة من الاجتماعات، كما استولوا على بعض ممتلكات الحزب التي كانت تحت مسؤوليتهم. وأشهروا سلاح الإرهاب في وجه الشيوعيين، فاستغلوا عضويتهم في مجلس مديرية النيل الأزرق لنقل الشيوعيين من مواقع عملهم. وتحت بطاقة الأمن القومي التي يحملها الكثير منهم، ذهبوا يجوبون البلاد يهددون كادر الحزب للانضمام إليهم. وكانوا يحملون أيضا وسائل الترغيب والإفساد.

فقررت اللجنة المركزية فصل قادة الانقسام من أعضاء اللجنة

المركزية من عضوية الحزب، وكذلك العناصر التي اشتركت معهم بتوقيعها على خطابات التأييد. كما حلّت لجنة منطقة الجزيرة ـ المناقل. وحمّلت المجموعة الانقسامية المسؤولية التاريخية كلها.

وجاء أول ردّ فعل يدين الانقسام من داخل الحزب الشيوعي من اثنين من القياديين كانا خارج البلاد، وهما محمد إبراهيم نقد عضو المكتب السياسي وإبراهيم زكريا عضو اللجنة المركزية ونائب السكرتير العام لاتحاد نقابات عمال العالم. فبعثا برسالتين أدانا فيهما الانقسام.

واجتمعت اللجنة المركزية بعد الانقسام في أكتوبر. وقالت: "يجب أن لا ندفن رؤوسنا في الرمال بل علينا أن ندرك أن هناك دوائر عدة محلية وأجنبية ترغب في إحداث انقسام في الحزب الشيوعي مهما كان وزنه. ونحن نواجه الآن انقساما منظما مدبرا بين صفوف الحزب ... [ويجب] أن تؤمّن تنظيمات حزبنا نفسها، ففي مثل هذه الظروف تلجأ العناصر المنقسمة للاستفزاز ولاستعداء جزء من السلطة ضدّ الحزب وكادره، كما هو ظاهر في الخطاب الذي أعلن به الانقسام رسميا. .. وكما يدل على ذلك نشاط بعض موظفي الأمن القومي تأييدا للانقسام ".

ووجه اجتماع اللجنة المركزية اهتمامه لوضع خطة عمل وذلك بناء على مقررات المؤتمر التداولي، يهدف دعم النظام ودفع الثورة. وحددت أربعة مجالات هي :

١) الميدان الاقتصادي، وهو الجبهة الرئيسية للصراع الطبقي حاليا. منها قضيتان رئيسيتان. الأولى الخطة الخمسية ووجوب طرحها ومناقشتها جماهيريا، واختيار قيادات مخلصة وذات كفاءة

لإدارة مؤسسات القطاع العام، وتنفيذ إصلاح زراعي وإداري في مناطق القطاع التقليدي وتحرير المزارعين من قبضة تجار الشيل ونفوذ شبه الإقطاع الطائفي والقبلي. والثانية المصاعب التي تعاني منها الجماهير الكادحة بسبب ارتفاع نفقات المعيشة والحلول التي قدمت حتى الآن مكررة ومعادة. إن ثورة التغيير الاجتماعي يجب أن ترتبط في أذهان الجماهير الكادحة بتحسين في مستوى معيشتها، وهذا أمر منطقي يتمشى مع أفضلية طريق التطور غير الرأسمالي على الطريق الرأسمالي. ولا شك أن القوى الثورية قادرة بالتشاور بينها على الإسهام الجدي لحل هذه المشكلة. وعليها أن تعقد مؤتمرات جماهيرية لدراسة الحالة الاقتصادية وتقديم حلول لمشاكلها.

٢) الميدان الفكري والدعائي يهدف إلى تصفية نفوذ التكوينات السياسية الرجعية، وتحرير الجماهير من ذلك النفوذ، خصوصا الإخوان المسلمين والصادق المهدي. مع إعطاء اهتمام خاص للعمل وسط الطلاب، والعمل على إزالة السلبيات التي تحول دون التطبيق الواسع للديمقراطية.

٣) العمل التنظيمي وسط الجماهير، ويشمل تنشيط تنظيمات الجبهة الوطنية الديمقراطية، وتنظيم الجبهات الديمقراطية الطلابية في اتحاد ديمقراطي، ودعم حركة الشباب الديمقراطية، وتحسين أوضاع النقابات العمالية، وإعادة النظر في تنظيم حركة النساء الديمقراطية وتنشيطها.

٤) تقوية الحزب ودعم وحدته بشن حملة لتصفية الأفكار اليمينية التصفوية، واتخاذ الإجراءات لتأمين تنظيمات الحزب.

وعلقت سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٩٦

على البرنامج قائلة إنه : "في جوهره ومقصده، تصعيدا للصراع الفكري والسياسي والعملي ضدّ توجهات السلطة لفرض وصايتها على الحركة الجماهيرية وسلبها استقلالها. كما كان دعما سياسيا وشعبيا للصراع الذي يخوضه العسكريون الديمقراطيون داخل القوات المسلحة، والتفافهم حول مجموعة هاشم و بابكر وفاروق في مجلس الثورة ". (ص ١٠).

وفي ١٣ أكتوبر ١٩٧٠ أصدرت اللجنة المركزية بيانا حول الاتحاد الثلاثي الذي وقعه رؤساء مصر وليبيا والسودان : السادات، القذافي، نميري. وكان صدور البيان تعبيرا عن موقف الحزب الشيوعي المستقل. قال البيان إن وحدة الشعوب بمحتواها التقدمي من أجل النضال ضدّ الاستعمار القديم والحديث ومن أجل الاشتراكية، تعبير عن حاجة موضوعية لها جذورها. والوحدة لا تفرض فرضا، بل يمكن تحقيقها إذا اكتسبت الوضوح في أهدافها، وإذا اعتمدت على الجماهير. وتنجح الوحدة إذا تحررت البلدان العربية من كافة أشكال السيطرة الاستعمارية، وإذا نضجت عواملها الذاتية، وفي مقدمتها اتحاد القوى الثورية في داخل كل بلد عربي. إن خير ما يقدمه السودان للثورة العربية هو سودان موحّد متحرر من النفوذ الاستعماري. ويمكن أن يلعب دورا خاصا في إيجاد صيغة إنسانية وثورية للتحالف بين حركة التحرر العربي وحركة التحرر الإفريقية.

ويمضى البيان قائلا إن الاتحاد الذي أعلن عنه في القاهرة لا يكفل لهذه الأهداف أن تتحقق، بل يحتوي على عناصر تضر بقضية الوحدة العربية. كما أن القرار اتخذ دون استشارة أي من تلك الشعوب ناهيك عن موافقتها. وكان عبد الناصر قد نبه في إستاد

الخرطوم مساء ٢٨/ ٥/ ١٩٧٠ قائلا : 'يجب علينا قبل أن نتخذ أي خطوة، أن نعرضها على الشعب بتنظيماته السياسية. وهذا هو الدرس الذي أخذناه بعد انفصال الوحدة الرائدة عام ١٩٥٨. يجب أن تكون الشعوب على وعي كامل بكل خطوة تتخذها '. لقد اتخذ قرار الوحدة قبل نضج العوامل اللازمة لنجاحه. كما أن هناك تفاوتا كبيرا وملحوظا في مستويات تطور الحركة الثورية وإنجازاتها في كل من البلدان الثلاثة.

ثم يقول البيان إن الاتحاد الثلاثي الذي وقع في القاهرة بما قدم من منطلقات فكرية، يعبر عن إقامة محور له آفاقه وخطة عمله المميزة. أما فيما يختص بإنشاء مجلس للأمن القومي، فإن التنسيق بين الأجهزة العسكرية ضروري، ولكن لابد من التحذير من الطبيعة غير الديمقراطية لجهاز الدولة في مصر. كما أن التنسيق مع جهاز الدولة المصرية مضر بحركة الثورة في السودان. إن الشكل الأمثل للعلاقة بين البلدان الثلاثة هو التنسيق والتحالف بينها في المجالات المختلفة. ومن الأفضل أن يطرح الاتحاد للاستفتاء الشعبي.

وجاء في تقرير سكرتارية اللجنة المركزية في عام ١٩٩٦ أن ما طرحته اللجنة المركزية بعد الانقسام من حيث التوجه العام ومسار الصراع السياسي، كان سليما وفيه كثير من المرونة لتوحيد أوسع جبهة سياسية خلف الشعارات الوطنية الديمقراطية. ولكن اللجنة المركزية لم تضع في اعتبارها أن السلطة تعادي كل توجه مستقل للحركة الجماهيرية، وتعادي الحزب الشيوعي وترفض استقلاله وتواصل تنفيذ عدائها بخطوات محددة ومحسوبة تتوجت توجهاتها بالانقسام. وإضافة إلى ذلك أن اللجنة المركزية لم تسارع بعد الانقسام إلى مخاطبة الجماهير وفق تقاليد الحزب وعلاقته بالحركة

الجماهيرية كما حدث في انقسامي ١٩٥٢ و ١٩٦٤. (ص،١١ ـ ١٢).

وكان أثر الانقسام على الحزب الشيوعي كبيراً. لخصته السكرتارية المركزية في تقريرها عام ١٩٩٦ قائلة : "خرج الحزب مرهقا من معركة الانقسام، ومواقعه وكوادره مكشوفة أمام السلطة بعد أن سلمها المنقسمون كل أسراره، فكان أحوج ما يكون، مع الحركة الجماهيرية، لفترة من التوقف تطول أو تقصر لإعادة تنظيم صفوفه وإعادة تأمين كادره ومواقعه" (ص،٣٧). ثم قالت: "إن الانقسام أدى دوره المرسوم سلفا في إضعاف الحزب وتبديد طاقته، وتشتيت جهده، وشل حركته وسط الجماهير بالصراعات والنزاعات الداخلية. لكنه فشل فشلا ماحقا في تصفية الحزب وتسليم مقوده كمّا سائبا للسلطة" (ص، ٩ ـ ١٠). وأدى ذلك الضعف مع إصرار الحزب على الاحتفاظ باستقلاله إلى قيام السلطة بتوجيهه ضربة إلى الحزب في ١٦ نوفمبر.

انقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠

بادرت السلطة بالقيام بانقلاب في ١٦ نوفمبر. فأبعدت ثلاثة

من أعضاء مجلس الثورة وهم : بابكر النور وفاروق حمد الله وهاشم العطا، وسرحت عددا من الضباط الديمقراطيين من القوات المسلحة. واعتقلت عبد الخالق وعز الدين علي عامر.

وجاء في تقرير السكرتارية المركزية (١٩٩٦) وصفا لاعتقال عبد الخالق: "اقتيد عبد الخالق إلى القيادة العامة، وهناك وجد نفسه أمام اجتماع لمجلس الثورة، أشبه بالمحكمة العسكرية، برئاسة نميري الذي وجه لعبد الخالق قائمة اتهامات شملت معارضة ثورة مايو ووضع العراقيل في طريقها قبل وبعد انتصارها، معارضة ضرب الجزيرة أبا، معارضة التأميم والمصادرة، معارضة ميثاق طرابلس... الخ". وأبلغ نميري عبد الخالق بقرار مجلس الثورة باعتقاله، وقال له إنك لن ترى الشمس بعد اليوم. ثم طلب مأمون عوض أبوزيد من عبد الخالق أن يكشف لمجلس الثورة ما لديه من معلومات عن مؤسسات وممتلكات الحزب، فزجره عبد الخالق بقوله: "أسهل على لساني أن يقطع من أن يكشف أسرار الحزب". ويدأ أبو القاسم محمد إبراهيم حديثا سوقيا مبتذلا تجاهله عبد الخالق ".

ويستمر التقرير فيقول : "وضع عبد الخالق في السجن الحربي القديم المهجور (مكان قصر الشباب والأطفال الحالي). وفي اليوم التالي لاعتقاله أصيب بنزلة حادة وساءت صحته، فزاره المرحوم النقيب طبيب عبد الرحمن الدرديري وأسعفه ببعض الأدوية، وطلب نقله فورا للمستشفى، وعندما رفض طلبه، أصرّ على نقله لأي مكان آخر تتوفر فيه ظروف صحية، وهدد بنشر حقيقة حالة عبد الخالق ومكان اعتقاله للناس. وعلى إثر ذلك نقل عبد الخالق إلى

الحبس الانفرادي بمصنع الذخيرة ومنعت عنه الزيارة والصحف والكتب والمذياع، وصدرت الأوامر لجنود الحراسة بعدم التحدث معه '؛(ص، ٤٨).

وقال تقرير السكرتارية المركزية إن البيان الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية مساء يوم الانقلاب كان سليماً في وجهته العامة من حيث طبيعة الانقلاب وتوجهاته وأهدافه، وكونه تتويجاً لخطوات محسوبة في منهج السلطة لفرض وصايتها على الحركة الجماهيرية. وكان البيان واضحاً وقاطعاً في تأكيد بقاء الحزب، وتأكيد الدفاع عن عبد الخالق محجوب قائداً مناضلاً للحزب، وتوحيد مجموع الحزب في موقف امتاز بقدر عال من الشجاعة والاستعداد لمواجهة السلطة التي كانت تتوهم أنها بمساعدة الجماعة اليمينية المنشقة ستقضي على الحزب الشيوعي بعد اعتقال عبد الخالق؛ (ص،١٢ـ ١٣).

ويستمر التقرير فيقول : 'رغم ذلك، شاب عملنا القيادي في تلك الفترة، بعض مظاهر القصور والغموض، وتركت آثارها السلبية على تطور الحركة الجماهيرية، وعلى وضوح مواقف الحزب وسطها في الفترة اللاحقة. صحيح إن اللجنة المركزية تجاوزت بعض مواطن القصور، وأزالت بعض الغموض في وثائق دوراتها اللاحقة، لكن الآثار السلبية ظلت باقية'. ثم حددت أوجه القصور والغموض في التالي :

١) لم تمنع اعتقال عبد الخالق، وكان ذلك ممكنا في تلك الظروف سياسياً وجماهيرياً. وكانت نوايا السلطة لتعطيل دوره القيادي معروفة منذ اعتقاله الأول، سواء بتوجيه ضربات للحزب

في شخصه أو تصفية دوره السياسي والفكري أو تصفيته جسدياً.

٢) لم يوضح بيان اللجنة المركزية للجماهير أن الانقلاب حسم الصراع داخل مجلس الثورة والقوات المسلحة لصالح شريحة القوميين العرب وتنظيمها العسكري - أحرار مايو - وهي أضعف مجموعة عسكرية سياسية في القوات المسلحة رغم سيطرتها على المواقع الأساسية في السلطة وفي قيادة الجيش. وضعف هذه الشريحة مع الانقلاب فتح الطريق أمام نميري للانفراد بالسلطة استنادا إلى دعم العناصر العسكرية المحافظة.

٣) المطالبة بإلغاء إجراءات الانقلاب لم يكن واقعياً من الناحية العملية، لأنه يفترض إلغاء الانقلاب نفسه، كموقف متكامل لقوى اجتماعية ذات مصالح، وكبرنامج سياسي اجتماعي لفئات البرجوازية الصغيرة العسكرية والمدنية وتطلعاتها الرأسمالية لفرض سيادتها السياسية والاقتصادية بواسطة مواقع السلطة وجهاز الدولة والقطاع العام للتراكم الرأسمالي، واستخدام شعارات الاشتراكية والتغيير الاجتماعي والحسم الثوري والشرعية الثورية كغطاء إيديولوجي لتزييف وتغبيش وعي الجماهير. فلم يرق البيان لمستوى الوضوح القاطع بطبيعة السلطة بعد الانقلاب. فلم يكن الانقلاب قراراً خاطئاً وإنما كان موقفاً اجتماعياً وسياسياً متكاملاً.

٤) ما عاد برنامج العمل الذي طرحته دورة اللجنة المركزية في أكتوبر ملائما لظروف ما بعد الانقلاب. كان لابد من برنامج عمل يتمشى مع الوضع السياسي الجديد. فلم تتخذ اللجنة المركزية قراراً واضحاً بإلغائه أو تعديله.

٥) لم تقف اللجنة المركزية عند سؤال هام : لماذا تم

الانقلاب بتلك السهولة وكأنه إجراء إداري عادي، رغم أن الشواهد كلها تشير إلى أن السلطة واجهت موقفا صعبا داخل الجيش أجبرها أن ترفع حالة الاستعداد لدرجتها القصوى لأكثر من أربعة أسابيع مع أنها هي التي دبرت الانقلاب؟

٦) لم يتم تقدير دقيق للوضع داخل الجيش قبل الانقلاب وبعده. ففي ظل أي سلطة عسكرية لا يستقيم أو يكتمل العمل السياسي دون المتابعة الدقيقة للوضع في الجيش لأنه السند الرئيسي لتلك السلطة مهما تعددت واجهاتها المدنية السياسية أو اتسعت قاعدتها الشعبية. وكان الصراع السياسي داخل الجيش في تلك الفترة يدور بخطى ووتائر أسرع من الشارع، بدليل الانقلاب نفسه. ثم حدد التقرير القوى والتكتلات داخل الجيش في: القوميين العرب ـ تنظيمات القوى اليمينية ـ القوى العسكرية ذات الروح والتوجه المهني، وهي الغالبة ـ التنظيمات الإقليمية ـ القوات الموجودة في الجنوب ـ مجموعة الضباط الذين شملهم التطهير. ويقول التقرير إن ذلك التقصير كان مسؤولية قيادة الحزب وليست مسؤولية العسكريين. ونتج عنه أن نشاط التنظيم العسكري داخل الجيش سار في وجهة عامة مع خط الحزب دون برنامج عمل محدد. وكان الحزب مواجهاً بأسبقيات إعادة تنظيم صفوفه بعد الانقسام. لذلك لم يطرح الحزب لا في تلك اللحظة أو في بقية الفترة فكرة انقلاب عسكري، لأن التقدير الدقيق للوضع داخل الجيش كان ضرورة سياسية لا يستقيم بدونه تقدير الوضع السياسي العام.

٧) لم تتابع اللجنة المركزية بمثابرة تنفيذ قرارها بعقد مؤتمر

شعبي ضدّ الانقلاب؛ (ص، ١٣ـ ١٩).

وجاء في تقرير السكرتارية المركزية في معرض تناولها لسلبيات قيادة الحزب بعد انقلاب ١٦ نوفمبر : "وكان السؤال يزداد إلحاحا كلما صدرت بيانات أو وثائق من قيادة الحزب تتحدث عن دور ونشاط القوى اليمينية داخل السلطة وخارجها في تعميم مبهم، دون ذكر الاتجاهات وتحديد الأسماء في مجلس الثورة أو الجيش أو الحركة السياسية. فنحن لم نركز على فضح نميري ودوره الذي أخذ يتبلور ويزداد وضوحا مع الأيام كمدافع عن مصالح قوى اليمين الجديد الأكثر خطورة في تلك الفترة ــ قوى الفئات الرأسمالية الطفيلية الجديدة الصاعدة من صفوف قيادات البرجوازية الصغيرة المدنية والعسكرية. لم نفضح بالقدر الكافي دور المرحوم عمر حاج موسى والمجموعات الملتفة حوله داخل الجيش وخارجه ودور منصور خالد كمستشارين وشركاء لنميري في تمهيد الطريق لنظام الحزب الواحد والجمهورية الرئاسية وحكم الفرد. وعلاقة كل ذلك بتوجهات القوى الخارجية من ليبيا إلى مصر وغرب أوروبا إلى السعودية إلى أمريكا". (ص، ٢٢).

وشهدت الفترة بين نوفمبر ١٩٧٠ إلى يوليو ١٩٧١ هجوما مكثفا على الحزب الشيوعي شنه نميري في عدة مناسبات. في ٢٣ نوفمبر ألقى خطابا في إستاد الخرطوم حرض فيه علنا على ضرب الشيوعيين وتمزيق الحزب الشيوعي. وفي إبريل أقيم مهرجان في ميدان سباق الخيل في الخرطوم شاركت فيه عدة قوى سياسية رأت أن فرصتها قد حانت لتصعيد الحملة ضدّ الشيوعيين إلى ذروتها. واستنفر نميري الناس في ذلك المهرجان لضرب الشيوعيين.

وأعقب الهجوم الخطابي المتلاحق اعتقال أعداد من كوادر الحزب في مايو بقصد تعطيل نشاط الحزب في المنظمات الجماهيرية. واتهمت وثائق الحزب الشيوعي الانقساميين بتحريض السلطة على تلك الاعتقالات.

وفي نهاية مايو ١٩٧١ أصدر الحزب الشيوعي بياناً جماهيرياً، هاجم فيه النظام وعدد مآسيه. كما قرر أن يقدّم الوزراء الشيوعيون والمتعاطفون معهم استقالتهم من مجلس الوزراء ويدخل الحزب في مواجهة مفتوحة مع النظام.

في ٢٩ يونيو ١٩٧١ تم تهريب عبد الخالق من معتقله في مصنع الذخيرة في الخرطوم. وكانت عملية جسورة دبرها العسكريون الشيوعيون. ووصفها صف الضابط الكودة الذي شارك فيها. ونشرها في كتاب أصدره عام ١٩٩١ بعد أن انفصل من الحزب الشيوعي. كما تناولت السكرتارية المركزية في تقريرها الذي نشر عام ١٩٩٦ ظروف وملابسات الهروب (ص، ٤٨ ـ ٥٢). وانزعجت لها السلطة انزعاجا مشحونا بالهلع. فقامت بالمزيد من الاعتقالات لكوادر الحزب الذين يمكن أن يساعدوا في اختفاء عبد الخالق. وكان هاشم العطا قد أخذ عبد الخالق بعد هروبه مباشرة إلى منزل عثمان أبو شيبة قائد الحرس الجمهوري، الذي يقع منزله داخل القصر الجمهوري. وبعد هروب عبد الخالق وصل الصراع بين الحزب و القوى الديمقراطية من جانب وسلطة مايو من جانب مرحلة اللاعودة.

وقد أوردت سكرتارية اللجنة المركزية في تقريرها عام ١٩٩٦ تلخيصا لذلك الصراع فقالت: 'ورغم مواطن القصور والغموض

التي شابت تكتيكات الحزب وبعض مواقفه، فإنها في مجملها، شأن كل التكتيكات، أمسكت بالحلقة الرئيسية، وهي استنهاض الحركة الثورية خلف شعارات الثورة الوطنية الديمقراطية، وتوحيد قواها في الجبهة الوطنية الديمقراطية، والتوجه نحو آفاق السلطة الوطنية الديمقراطية. وإذا قصّرت تكتيكات الحزب عن تحديد الأداة للوصول للسلطة الوطنية الديمقراطية، فإنها قطعا لم تطرح الانقلاب أداة. وإذا كانت مواقف الحزب ونشاطه ودعايته، إلى جانب الظروف الموضوعية الأخرى، قد أفرزت داخل الجيش قوة عسكرية ضاربة، فإن الحزب لم يبادر ويطرح أمامها مهمة تحضير وتنفيذ انقلاب ". (ص، ٤٧)

انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١

نشرت سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في يناير ١٩٩٦ تقييماً في نحو من ثمانين صفحة لانقلاب ١٩ يوليو. وكُتب التقييم عام ١٩٨٥ بعد مضي أربعة عشر عاما. ولكن التقييم الفعلي بدأ منذ اليوم الأول لهزيمة الانقلاب في ٢٢ يوليو، وبرز في أدب الحزب منذ اجتماع اللجنة المركزية في سبتمبر ١٩٧١، وتجلى في الممارسة العملية للحزب طوال ربع قرن، كان

الحزب خلالها يمارس نشاطه ويعيد تقييم الأحداث التي مرت به. بل إن التقييم يمتد طوال ربع قرن من تاريخ الحزب الذي سبق ١٩ يوليو. فالتقييم الذي صدر في يناير ١٩٩٦، ليس عملا أكاديميا انكب عليه بعض الباحثين، بقدر ما هو تلخيص لتجربة نصف قرن من عمر حزب سياسي. ورغم بعض الاختلافات مع ما جاء في التقرير من تحليل، و رغم الاختلافات التي ستثيرها جهات أخرى، فإن التقييم وثيقة تاريخية بالغة الأهمية وجديرة بالاحترام، لما اتصف به من تدقيق شديد وتقصى حاذق للأحداث، ولانفتاحه في تقييم السلبيات دون وجل. ولن يكون هذا التقييم هو الأخير، فسوف تتلوه دراسات ودراسات، ولكن لن يستطيع أي منها تجاهله.

وهذا أول تقييم متكامل يصدر من جهة رسمية في حزب سياسي سوداني عن أحداث شارك فيها وكان لها أثرها عليه وعلى البلاد. فلم يصدر عن حزب الأمة تقييما لدوره في التخطيط لانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وما أحدثه من آثار مدمرة ليس أقلها أنه ابتدر ظاهرة الانقلابات في الحياة السياسية السودانية. ولم يصدر عن حزب الشعب الديمقراطي تقيماً لوقوفه الأصم المزري مع ذلك الانقلاب حتى تهاوى منهاراً. ولم يصدر من الأحزاب تقييما لدورها في حل الحزب الشيوعي ومذبحة القضاء، وكانت تلك الأحداث طعنة نجلاء في كبد التجربة الديمقراطية. ولم يصدر من الصادق المهدي تقيم لمصالحته مع نميري عام ١٩٧٧ وأثارها السلبية على حركة المعارضة السياسية. وينتظر الجبهة الإسلامية واجب ثقيل لتقييم وزرها في انقلاب ١٩٨٩ إذا كتب لها البقاء بعد زواله.

ويبدأ تقييم ١٩ يوليو من تنظيم الضباط الأحرار. وهو جبهة عريضة تضم ضباطا قوميين وبعثيين وشيوعيين وديمقراطيين. ويجمع بينهم أمران: المؤسسة العسكرية التي ينتمون إليها وهي الرباط الأقوى، وأفكار اليسار العريض. تنظيم الضباط الأحرار ليس منتدىً فكرياً أو جمعية أدبية، ولكنه تنظيم عسكري سياسي يطمح إلى السلطة، مثله مثل التنظيمات السياسية الأخرى في الجيش. والعلاقة بين التنظيمات العسكرية والأحزاب التي ينتمون إليها علاقة لا تخلو من تعقيد. أهمها أنهم يتمتعون بدرجة من الاستقلال النسبي، مما يدفعهم في بعض الأحيان للجنوح بعيدا عن الأحزاب التي ينتمون إليها. ولعل أسطع مثال انقلاب عبود عام ١٩٥٨ الذي خططه حزب الأمة. ثم تحول حزب الأمة إلى معارض شرس للحكومة العسكرية التي جاء بها.

وعندما يدخل الجيش معترك السياسة ينفتح الباب للعنف ويحسم الصراع في تطور الحركة السياسية بالعنف، إذ يختلط الانضباط العسكري الذي يحكم المؤسسة العسكرية مع الصراع السياسي الذي لا تحكمه نفس قوانين الضبط والربط ويصبح العنف هو الذي يحكم مسار الصراع السياسي. فدخول المؤسسة العسكرية شرّ وبلاء. فانقلاب ٢٥ مايو أدخل الحركة السياسية في ذلك النفق. فدخلت مختلف التيارات السياسية في المؤسسة العسكرية إلى حلبة الصراع الاجتماعي وفرضت قوانينها على مجرى ذلك الصراع.

والانقلابات العسكرية بما فيها انقلاب ٢٥ مايو هي نتيجة أزمة سياسية، ويأتي العسكريون لحل الأزمة التي تسبب فيها الحكم المدني. ولكن الحل الانقلابي إما يحل الأزمة جزئياً أو يفشل في

حلها أو يزيد من تعقيدها وهذا هو الأرجح. ويعتقد الانقلابيون بعقليتهم العسكرية أنهم فوق الأحزاب المدنية وإلاّ ما جاءوا إلى الحكم، فينمو الوهم المغرور وفيه تكمن جرثومة الكوارث. وهكذا يولِّد الانقلاب العسكري دوامة من الحلول الفاشلة القائمة على العنف.

ولا يمكن الحديث عن ١٩ يوليو دون التعرض إلى تنظيم الضباط الشيوعيين. فهم جزء من تنظيم الضباط الأحرار وجزء من المؤسسة العسكرية التي شبوا في كنفها وتأثروا بالأفكار السائدة فيها. وينتمون من الجانب الآخر إلى حزب سياسي تحكمه ضوابط، ولابد أن يخضعوا لتلك الضوابط. ولكنهم كتنظيم عسكري كان لهم استقلالهم النسبي في داخل الحزب. فليسوا مثل فروع الحزب الأخرى التي تصارع بشكل مفتوح في المواقع التي ينتمون إليها، ولا يخضعون لهيئات الحزب مثل التنظيمات الأخرى. فهو تنظيم تحيط به سرية عالية الانضباط إن لم تكن مطلقة، ولا تعلم عنه هيئات الحزب القائدة إلا من خلال تقارير الجهات المسؤولة عنه مباشرة. وهذا أمر طبيعي في تنظيم عسكري. فكان تنظيم الضباط الشيوعيين تنظيماً حزبياً ومنفصلاً عن رقابة الحزب العامة ولعله في بعض الأحيان كان فوقها.

ولا يمكن الحديث عن ١٩ يوليو بمعزل عن تاريخ الحركة السياسية السودانية، وهي تواجه تدخل الجيش في السياسة عدة مرات. فقد شهدت البلاد انقلابات وانقلابات مضادة في الأعوام: ١٩٥٨، مارس ١٩٥٩، مايو ١٩٥٩، نوفمبر ١٩٥٩، ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٩٦٩ و١٩٧١.

ولا يمكن الحديث عن ١٩ يوليو بمعزل عن الصراع في الحزب الشيوعي منذ عام ١٩٦٥. وكان الوصول إلى السلطة هو محور الصراع. فأصبحت السلطة هاجساً بعد أن لامسها الحزب بل شارك فيها. وكان التيار الذي يقوده عبد الخالق يسعى ليؤكد أن الحزب لا يريد السلطة بأي شكل، وإنما يريد أولا استنهاض الحركة الجماهيرية وتأهيلها ثم يأتي الاستيلاء على السلطة في قمة ذلك النهوض. وكوّن الحزب تنظيما في الجيش، لا من أجل أن ينقضّ على السلطة في أي ظرف، ولكن ليسند الحركة الجماهيرية في نهوضها نحو السلطة. فالصراع من أجل السلطة لابد أن يصاحبه عنف. ولكن بعض كادر الحزب الشيوعي أصيب بلوثة السلطة بعد أن لامسها بدرجة أو أخرى، وهم كادر له تاريخ طويل في الحزب وشارك في تأسيسه وكانوا من واجهاته المشرقة في لحظات من تاريخه، وشاركوا في وضع برامجه وصياغة أفكاره عبر سنوات طوال، فكيف بالضباط الشيوعيين الذين تحف بهم الضغوط من عدة جوانب لا يتعرض لمثلها كادر الحزب من غير العسكريين؟

ولا يمكننا الحديث عن ١٩ يوليو بمعزل عن موقف الحزب من الانقلابات ومن السلطة. موقف الحزب من الانقلابات واضح في وثائقه المختلفة. ولكن قبول الحزب الاشتراك في حكومة انقلاب ٢٥ مايو، ولو بتحفظات، كان يحمل في باطنه قبولا بالانقلاب، وهذا ما أشار إليه تقرير السكرتارية المركزية. وكان الحزب يسعى إلى السلطة مثله مثل أي حزب سياسي آخر. وقد اقتربت منه السلطة بعد ثورة أكتوبر. ورغم أنه طور منهجه للوصول إلى السلطة في وثائقه قبل المؤتمر الرابع وفي المؤتمر وبعده، إلا أن السلطة أصبحت محوراً أساسياً، إن لم يكن لكل الحزب،

فكانت بالنسبة لبعض كادره الأساسي. وكانت ملامسة السلطة قبل أن يتأهل لها الحزب تاريخيا؛ طموحاً غير مؤسس. وإذا حاول الحزب الخروج من تلك الدائرة الشريرة، فإن خروجه لم يكن كاملا. وفي هذا المناخ المفعم برياح السلطة نما وتطور تنظيم الضباط الشيوعيين بين ١٩٦٤ إلى ١٩٧١. وإذا كانت قيادة الحزب لم تتخذ قرار الانقلاب يوم ١٩ يوليو، فإنها لم تلغ الظروف التي أحاطت بالضباط الذين قاموا بتنفيذه.

ما الذي حدث منذ وقوع الانقلاب حتى هزيمته؟ تم تنفيذ الانقلاب في الساعة الثالثة من ظهر ١٩ يوليو، ولم يستغرق إسقاط النظام إلاّ سويعات. "إن الخطة العسكرية للانقلاب، بكل ما فيها من ذكاء وقدرات تنظيمية وتنفيذية عالية، وجسارة فائقة، ومبادرة وابتكار، اعتمدت على الانتصار السريع، لكن ذلك كله كان مصدر ضعفها القاتل "، (تقرير السكرتارية المركزية، ١٩٩٦، ص ٦٦).

ويبدأ قادة الانقلاب يبحثون عن قيادة الحزب الشيوعي المختفين ليصوغوا لهم بيان الانقلاب الأول. وأذاع هاشم العطا البيان في الساعة التاسعة مساء بعد ست ساعات من وقوع الانقلاب، كان خلالها الناس يترقبون في قلق.

وفي المساء أصدرت اللجنة المركزية خطاباً إلى كافة تنظيمات الحزب وأعضائه والقوى التقدمية الملتفة حوله أكدت فيه ضرورة تأمين الثورة. وطلبت منهم جميعا أن يبدأوا فورا في حراسة مراكز العمل والأحياء، وتنظيم عمل جماهيري واسع للسيطرة على العاصمة وتأمينها. وطالبت بقيام فرق مسلحة بالاعتماد على الشباب والطلبة وإرسال مدربين إلى الأقاليم. كما نادت بمحاربة

أي تعجل يساري أو شعارات يسارية انعزالية. وأكدت على ضرورة المحافظة على أجهزة الحزب السرية وكادره السري.

وفي اليوم التالي أصدرت اللجنة المركزية بيانا جماهيريا بعنوان "ذهب الزبد جفاء". وسرد البيان مساوئ النظام السياسي "للطغمة اللئيمة التي فرضت دكتاتوريتها على البلاد وعجزت عن تلبية أبسط حاجات البلاد في العيش والكرامة ". وفي الميدان الاقتصادي محور الصراع الطبقي الحقيقي "انتكس حكم اللواء السابق نميري فسار في طريق السياسة المالية القديمة "، وكبل الشعب بالضرائب التي لم يذهب عائدها إلى مشاريع التنمية وإنما إلى "السفه والحفلات التفاخرية"، كما انهزم أمام النفوذ الأجنبي، وتراجع أمام تصفيات علاقات الإنتاج المتخلفة.

ويستمر البيان: "أما في مجال الديمقراطية فقد كان النظام السابق تاريخاً أسوداً كله عار. لقد أقام الحكم البائد دولة المخابرات والتجسس في البلاد. . . وستكشف الأيام الوسائل المخربة التي كان يستعملها جهاز الأمن القومي والرقابة في تعذيب المواطنين. . . ولقد كانوا يودون لو امتدت أيامهم أن يزيفوا إرادة الشعب فينصّبوا لواءهم المنهزم رئيسا للجمهورية بلا رقيب ولا قيد من ضمير". ويرى البيان أن التغير الذي حدث يفتح الباب واسعا لتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية.

وفي صباح ٢٢ يوليو بدأت المواكب تتجمع في العاصمة متجهة إلى ساحة الشهداء أمام القصر الجمهوري. وخاطب الرائد هاشم العطا الموكب. وكان موكباً ضخماً، ولكن نبراته كانت يسارية إلى حد بعيد، وتخللته هتافات متناقضة. فكان البعض يهتف

"كل السلطة في يد الجبهة "، والبعض الآخر يهتف "سايرين سايرين في طريق لينين"، مما أربك كثيراً من الناس. فكيف تطالب بالجبهة الوطنية الديمقراطية والسير في طريق لينين في آن واحد؟. كما طغت اللافتات الحمراء.

وقامت ليبيا بإرغام طائرة الخطوط البريطانية التي كانت تقل المقدم بابكر النور رئيس وزراء النظام الجديد والرائد فاروق حمد الله عضو مجلس الثورة من لندن إلى الخرطوم، على الهبوط في طرابلس واعتقلتهما وهما من أهم أعضاء مجلس الثورة الجديد. وتم الإعلان عن الحادث في الموكب الجماهيري دون مبرر . فقد كان ذلك نذير شر بتدخل أجنبي، كما هزّ من هيبة النظام.

وتضافرت عوامل داخلية وخارجية أدت إلى هزيمة ١٩ يوليو بعد ثلاثة أيام. فيقول تقرير السكرتارية المركزية : "إذا كان تقدير العسكريين سليماً بشكل عام عن عزلة مجلس مايو داخل الجيش. . . فالخطأ في التقدير أنه أهمل وزن ونشاط القوى اليمينية المعادية للشيوعية والقوى الديمقراطية داخل الجيش. . . صحيح أنهم اتخذوا خطوات أولية لإضعاف تلك القوى وتحييد بعضها. . . لكن الانتصار السريع دفعهم للتراجع عن تلك الخطوات والاستجابة لحسن النوايا البعيدة عن التقدير العسكري الصارم. . . ومن الأخطاء الجسيمة في الخطة العسكرية، أن تنظيم الضباط لم يشرك معه الجنود الشيوعيين والديمقراطيين في التحضير والتنفيذ وما بعد التنفيذ، وهو تنظيم له وزنه وتقاليده ". والانقلاب ضدّ ١٩ يوليو بادرت به وقادته مجموعات من الصف. (ص، ٦٧).

وأدى الانتصار السريع إلى سرعة إضعاف اليقظة وسرعة

الحسم. فقد وصلت بلاغات عديدة لقادة الانقلاب عن تحركات لتنظيم انقلاب مضاد. بل كان الحديث عن الانقلاب المضاد تتناقله المجالس في ليالي الخرطوم مساء ٢١ يوليو، وكلمة السر للانقلاب المضاد وهي "العرس" كانت تتناقلها الأفواه.

وتناولت اللجنة المركزية في دورتها في سبتمبر ١٩٧١ العوامل الخارجية التي أدت إلى هزيمة الانقلاب. فقالت لم يكن في داخل البلاد خلال تلك الأيام الثلاثة أي قوة لها القدرة على التحرك بمفردها في ذلك الوقت لولا التآمر الخارجي من جانب دول الاتحاد الثلاثي خاصة مصر وليبيا، وتعاون المخابرات البريطانية معهما، والدور الذي لعبته إذاعة لندن وأمريكا في تعبئة القوى القريبة والبعيدة. وتمثل ذلك الدور في تدخل الكلية العسكرية المصرية في جبل أولياء، وقاعدة الطيران المصري في وادي سيدنا، ودور الملحق العسكري المصري في اختطاف الطائرة. وقام السادات بدور نشط، فأرسل وزير حربيته مع خالد حسن عباس وزير دفاع نميري إلى ليبيا لوضع الخطة العسكرية للتدخل بتعبئة مظليين وتحضير قوات لنقل القوات السودانية من قناة السويس، بعد أن سمح لخالد حسن عباس للاتصال بهم وتحريضهم، والسماح له بإذاعة بيان للجنود السودانيين. فلم يضع العسكريون اعتباراً للمتغيرات الدولية المحيطة بالمنطقة العربية خصوصا الردة الساداتية وأثرها على حركة الثورة العربية.

وعندما بدأ الانقلاب المضاد لم تستمر المقاومة سوى ساعات عاد بعدها نميري ومجموعته إلى السلطة. وبدأت فوراً سلسلة من الإجراءات الهمجية الوحشية التي لم تشهدها الحركة السياسية

السودانية في تاريخها الطويل. فنصبت في معسكر الشجرة العسكري محاكمات ميدانية، وهي محاكم عسكرية تقام أثناء الحرب لمحاكمة الجنود الذين يخلّون بالانضباط العسكري ولا تخضع لإجراءات المحاكم وتنفذ أحكامها فوراً، ولم تطبق في السودان منذ القرن الماضي إبّان الغزو البريطاني ـ المصري للسودان. وأعدم قادة الانقلاب العسكريون من بينهم بابكر النور وفاروق حمد الله بعد أن سلمهما حكام ليبيا لنميري. وأعدم ثلاثة من قادة الحزب الشيوعي: عبد الخالق والشفيع وجوزيف وهم أول سياسيين مدنيين يعدمون في تاريخ السودان الحديث. وزج بمئات المعتقلين من مختلف الاتجاهات في سجون البلاد. وقد أصدر الحزب الشيوعي كتابا عن "مجازر الشجرة". وأصبح نميري يلقب بالسفاح. فكانت المظاهرات المعارضة تهتف "لن ترتاح يا سفاح".

وقيّمت اللجنة المركزية في دورتها في سبتمبر عام ١٩٧١ انقلاب ١٩ يوليو فقالت:

١) كانت ١٩ يوليو في مجرى الثورة السودانية تغييرا ثوريا للسلطة قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية، وبالتحديد قوى الديمقراطيين الثوريين داخل القوات المسلحة. وقد نقلت ١٩ يوليو السلطة لتضعها في يد التحالف الوطني الديمقراطي ككل، وليس في يد فئة واحدة تنفرد به. وحددت لأول مرة بصورة قاطعة أن تنظيم الضباط الأحرار الذي أنجز العملية العسكرية هو واحد من تنظيمات الجبهة الوطنية الديمقراطية وأداة من أدواتها، وكان ذلك بمثابة خروج على الإطار التقليدي للانقلابات العسكرية التي يتحدث قادتها عادة باسم القوات المسلحة ككل، ويضعونها موضع

الطليعة بالنسبة للحركة الشعبية الثورية، ويخلطون بين وظيفة القوات المسلحة كجهاز من أجهزة القمع وأداة من أدوات السلطة، وبين الطلائع الثورية التقدمية في داخلها، وصاغت كل ذلك في الأوامر الجمهورية التي أصدرتها.

٢) حددت بصورة قاطعة وفي مستوى الدستور مبادئ الديمقراطية الجديدة، فباشرت التشاور مع المنظمات الديمقراطية والقوى التقدمية في تكوين الحكومة وأجهزة السلطة. وكفلت للقوى الوطنية الديمقراطية حق تكوين منظماتها وأحزابها السياسية. وألغت القوانين والقرارات المقيدة لحرية تلك القوى، وصفّت أجهزة الإرهاب والتجسس.

٣) أعلنت راية حكم القانون واستقلال القضاء. وحددت معالم الممارسة الديمقراطية والنظام النيابي وأجهزة السلطة التنفيذية، وحق الجماهير في انتخاب وسحب ممثليها. كما حددت الديمقراطية كعلاقات إنتاج في الريف لتحرير الأغلبية الساحقة من السكان، وإشراك العاملين في إدارة شؤون الإنتاج. وبذلك وفرت إمكانية إنهاء التناقض بين الديمقراطية السياسية والاقتصادية. وجعلت الديمقراطية شرطاً ومنهجاً لتوحيد شطري القطر وحل مشكلة الجنوب.

٤) رفعت رايات الاستقلال والسيادة الوطنية ومكانة السودان في الجبهة المعادية للاستعمار.

٥) أكدت حقيقة جوهرية وهامة وهي أن هناك بديلا ـ كإمكانية وكواقع وقدرات ثورية حيّة ـ لدكتاتورية البرجوازية الصغيرة أو شريحة أو فئة منها.

خاتمة

بدأت المرحلة الأولى في العلاقة بين الحزب الشيوعي وانقلاب ٢٥ مايو بالبيان الذي صدر مساء الانقلاب، وانتهت بهزيمة ١٩ يوليو. فماذا نقول في تقييم تلك العلاقة العاصفة؟. نقول في البداية إن العلاقة بين الحزب الشيوعي وسلطة ٢٥ مايو لم تكن علاقة ثنائية بين حزب وسلطة، وإنما كانت جزءاً من مجمل الصراع السياسي في السودان الذي اتخذ توجهات معينة بعد ثورة أكتوبر. ومن خلال ذلك الصراع الشامل برزت خصوصية تلك العلاقة، حيث نجد جذورها ونقف على تجلياتها.

إن الانقلاب الذي وقع صباح ٢٥ مايو، هو في المقام الأول نتاج الأزمة الشاملة التي خيّمت على البلاد منذ ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩. وقد فتحت تلك الأزمة الباب واسعا لتدخل منه الأفكار الانقلابية، بل كانت دعوة صريحة لتدخل الجيش. وسيظل الجيش بقدراته التنظيمية وتسليحه وسرعة تحريك مجموعات منه، سيظل على استعداد للتدخل كلما حلّت بالبلاد أزمة ووصلت إلى طريق مسدود. إن الانقلابات لا تقع في ظل النظم الديمقراطية المستقرة،

وإنما تطفح الأفكار الانقلابية في لجج الأزمة التي تتلاطم أمواجها.

ومنذ أن طبقت الديمقراطية الليبرالية في السودان بعد الاستقلال، ضاقت بها القوى التقليدية فاستلم الجيش السلطة. كان ذلك في عام ١٩٥٨ و ١٩٦٩. فالتجربة الديمقراطية تحتاج إلى أرض صلبة من البناء الاقتصادي والاجتماعي لتقف عليه. أما في السودان فقد اعتمدت على المؤسسات التقليدية التي تحمل أهلها إلى مقاعد البرلمان بالإشارة. كما أن ضعف البنيات الاقتصادية والاجتماعية يقعد بتلك المؤسسات عن ممارسة التجربة حتى مداها. ويرى عبد الخالق أن ذلك العجز برز "جلياً في شحّ كادرها المتنوّر الذي له القدرة عل البيان المقنع".

فما هو المخرج من هذه الدائرة الشريرة؟. لعل أفضل مخرج هو البحث عن صيغة مشتركة تلائم القوى التقليدية والقوى الحديثة، بحيث لا تضيق تلك بالديمقراطية ولا تضمر الأخرى عجزها عن التعبير المؤثر في مواقع السلطة عن طموحها. إن هذه الصيغة لا تكمن خارج تاريخ السودان وممارساته السياسية. لقد جرب أهل السودان صيغة الجبهة في لحظات الشدّة، فشهدت البلاد أروع لحظات تاريخها الحديث: الثورة المهدية ـ الاستقلال ـ ثورة أكتوبر ـ انتفاضة إبريل. ولكن ما أن يعتلون فوق الأزمة حتى يركبهم الإحساس بالقدرة المتفردة وليس بالقوة المستمدة من الوحدة. فلابد من البحث عن صيغة الجبهة المستمرة وليست الجبهة التي يواجهون بها فقط لحظات الشدّة والأزمات. فلا القوى التقليدية بقادرة على تحمل أعباء الديمقراطية منفردة، ولا القوى

الحديثة بقادرة على حكم البلاد منفردة. إن أدراك صيغة الجبهة المستمرة يحتاج إلى حسّ تاريخي، وليس الخطابة الجوفاء التي هي داء السياسة السودانية.

ولعله من المناسب في ختام هذا الجزء من تاريخ الحزب أن نورد تعليقين عن دور عبد الخالق في الحياة السياسية السودانية:

كتب الأستاذ محمد أحمد محجوب الذي تولى رئاسة الوزراء في السودان عدة مرات ومن أبرز قيادات حزب الأمة يقول عن عبد الخالق: "إنني أعرف عبد الخالق محجوب منذ ٢٠ سنة. كان يتحلى بنزاهة وشجاعة بالغتين. وكانت الأخلاق السودانية تأتي في الطليعة من تفكيره السياسي. وقد ساهم كثيرا في إيجاد توافق بين تاريخ السودان الإسلامي والآراء الماركسية الثورية. وهذا ما يجعلني دائما أصف الحزب الشيوعي السوداني بأنه حزب سوداني صرف لا يدين بالولاء لموسكو أو أي بلد شيوعي آخر في العالم. (الديمقراطية في الميزان، ص ٢٤٦).

وكتب المفكر العربي هادى العلوي في معرض حديثه عن عبد الخالق و ١٩ يوليو قائلاً: "وعبد الخالق محجوب أقل أدلجة من غيره، لأن الغالب عليه كان وعي العصر متماهياً في قلب برولتاري ذي خصوصية سودانية... وكان عبد الخالق محجوب شيوعي الوعي أكثر مما هو شيوعي الإيمان. ولو أن الإمبريالية وعملاءها الناطقين بالعربية لم تنصب له ذلك الكمين الغادر بين لندن وطرابلس والخرطوم، لكنا اليوم نلتف حول جمهورية نادرة المثال في منطقتنا ". (مجلة الحرية، ٢٩/ ٨/ ١٩٩١).

المحتويات

إن معالم تاريخ الحزب الشيوعي هي أيضاً معالم تاريخ الحركة السياسية السودانية بعد الحرب العالمية الثانية. ولعل أبرز تلك المعالم تكون الحزب الشيوعي في نفس الوقت الذي تكونت فيه الاحزاب السياسية الاخرى، فحمل معها كل ما تحمله لحظات الميلاد من وهن المولود ومن حيويته ومن تعثر خطوه وهو يتحسس معالم الحياة حوله.

فسار مثلما سارت الاحزاب الأخرى في الدروب المتعرجة. وشارك معها في النضال من اجل تحقيق الاستقلال.

والإستقلال هو أهم حدث في تاريخ السودان الحديث، والحزب الذي لعب دوراً في تحقيقه يكون قد غرس اقدامه في تربة الحياة السياسية السودانية.